الإعلال بالاختلاف

على إسماعيل بن أمية في علل الدارقطني،

وأثره في فقه الحديث.

إعداد

وائل محمد عبدالله محمد عطية.

قسم الحديث وعلومه، كلية أصول الدين والدعوة

بالزقازيق-جامعة الأزهر

الإعلال بالاختلاف على إسماعيل بن أمية في علل الدارقطني، وأثره في فقه الحديث.

وائل محمد عبدالله محمد عطية.

قسم الحديث وعلومه، كلية أصول الدين والدعوة بالزقازيق-جامعة الأزهر.

البريد الالكتروني: abortag2011@gmail.com

الملخص :

الدراسة تلقي الضوء على منزلة الإمام الدارقطني العلمية، وقيمة كتابه العلل. وتهدف إلى جمع الأحاديث المعلة بالاختلاف على إسماعيل بن أمية، وتخريجها، ودراسة الاختلاف الواقع عليه فيها، مع النظر في هذا الاختلاف، والكشف عن أنواع العلة التي جاءت في بعض الأحاديث، وقرائن الترجيح بين أسانيدها ورواتها، مع تمييز المقبول من المردود منها، وإبراز ترجيحات الإمام الدارقطني مقارنة بترجيحات غيره، وأثر الإعلال بالاختلاف على الراوي في فقه الحديث والعمل به عند العلماء. وتوصلت الدراسة إلى أن مرويات إسماعيل بن أمية المعلة بالاختلاف عليه في علل الدارقطني تأتي على أربعة أنواع، تحتها سبعة أحاديث، تفاوتت درجتها بين الصحيح والضعيف، وأن الإمام الدارقطني كان يعل الحديث بالعلل الظاهرة في صور متعددة، إضافة لتنوع قرائن الترجيح عنده، وظهور أثر العلة في فقه الحديث والعمل به عند العلماء.

الكلمات المفتاحية: الإعلال- الاختلاف-إسماعيل بن أمية-العلل-الدارقطني-فقه الحديث

Al-Illal Al-Daraqutni, and its impact on the hadith jurisprudence.

Wael Muhammad Abdullah Muhammad Attia.
Department of Hadith and its Sciences, Faculty of Fundamentals of Religion and Da'wa in Zagazig - Al-Azhar University .
Email: abortag2011@gmail.com

Abstract:

The study sheds light on the scientific status of Imam Al-Daraqutni, and the value of his book Al-Illal. It aims to collect the hadiths that cause the difference on Ismail bin Umayyah, to extract them, and to study the difference in them, with consideration of this difference, and to reveal the types of reason that came in some hadiths, and the presumptions of weighting between their chains of transmission and their narrators, while distinguishing the acceptable from the rejected ones, and highlighting the probabilities Imam Al-Daraqutni compared to the preferences of others, and the impact of the interpretation of the difference on the narrator in the jurisprudence of hadith and its implementation according to scholars.

The study concluded that the narratives of Ismail bin Umayyah al-Ma'ala differing over him in the ills of al-Daraqutni come into four types, under them are seven hadiths, their degree varied between the correct and the weak, and that Imam al-Daraqutni used to base the hadith on the apparent defects in multiple forms, in addition to the diversity of presumptions of weighting with him, and the emergence of the effect of the illness In the jurisprudence of hadith and work with scholars.

Keywords: Al-Illal-Difference-Ismail Bin Umayyah-Al-Illal -Daraqutni -Jurisprudence Of Hadith

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

إن الحمد لله، نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له.

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، اللهم صل وسلم وبارك على سيدنا محمد وآله وسلم.

أما بعد: فإن معرفة المقبول والمردود من أحاديث النبيﷺ هو اهتمام المحدثين على مر العصور. ولا يتأتى ذلك إلا بتخريج الحديث، وجمع طرقه، والوقوف على مداره، والمقارنة بين مروياته.

وكثيراً ما يقع الاختلاف بين رواته في شيء من إسناده أو متنه؛ فيرويه بعضهم على وجه وبعضهم على وجه، بل أحياناً يرويه الراوي الواحد على أكثر من وجه. يقول الخطيب البغدادي: "السبيل إلى معرفة علة الحديث أن يجمع بين طرقه وينظر في اختلاف رواته، ويعتبر بمكانتهم من الحفظ، ومنزلتهم في الإتقان والضبط " (١).

ولما كان دأب المحدثين أخذ الحيطة صيانة لسنة النبي ﷺ ؛ كان الاختلاف على الراوي محل اهتمام المحدثين قديماً وحديثاً؛ إذ أن للاختلاف على الراوي في الحديث أثراً في بيان درجته والحكم عليه، واختلاف العلماء في حكم العمل به.

ومن الأئمة الذين أولوا دراسة الاختلاف على الرواة ومعرفة العلل الواردة في الأحاديث بسببه، الإمام الدارقطني ت٣٨٥هـ؛ في كتابه (العلل الواردة في الأحاديث النبوية)، الذي يعدُّ بحقٍّ أهم كتاب في العلل؛ لاشتماله على معظم الأحاديث المعلة، وحسن ترتيبها وعرضها.

لذا؛ فقد استخرت الله تعالى–سائلاً إياه السداد والتوفيق–واخترت واحداً من الرواة الذين وقع عليهم اختلاف في أحاديثهم من خلال علل الإمام

(١) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي (٢ / ٢٩٥) .

الدارقطني، وهو الإمام(إسماعيل بن أمية)، والتي صرح فيها الإمام الدارقطني بالاختلاف عليه فيها.

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية الموضوع فيما يأتي:

١- القيمة العلمية للإمام الدارقطني وكتابه العلل، وكونه من أهم الكتب التي استوعبت علل الأحاديث.

٢-مكانة الإمام إسماعيل بن أمية بين رواة السنة، وأهمية مروياته.

٣-ضرورة النظر في علة الحديث والاختلاف على رواته قبل الحكم عليه، ومن ثمَّ، معرفة أثر الاختلاف في فقه الحديث وفي العمل به عند العلماء.

٤-كثير من الأحاديث المعلة لا تدرك علتها إلا بعد تخريجها وجمع طرقها والنظر في الاختلاف الواقع على رواتها في أسانيدها.

٥-الاشتغال بعلم العلل ينمي الملكة الحديثية، ويُكسب الباحث دراية كبيرة وعمقاً في البحث ونقد الرجال.

أسباب اختياري للموضوع:

١- الأهمية السالف ذكرها.

٢- الوقوف على مناهج الأئمة في إدراك العلة، وأنواعها، ومعرفة قرائن الترجيح عند الاختلاف.

٣- رغبتي في إتقان هذا الفن من علوم الحديث؛ لصعوبته، ووعورة مسالكه، وقلة الدارسين فيه، وخدمة السنة النبوية بقدر الاستطاعة.

٤- تقديم إضافة جديدة ببيان أثر الإعلال بالاختلاف في فقه الحديث والعمل به عند العلماء.

٥- المساهمة في تقريب بعض مسالك التعامل مع الأحاديث المعلة.

٦- طرح دراسة جديدة متعلقة بعلم العلل؛ إذ لم يتناول أحد من الباحثين مرويات إسماعيل بن أمية المعلة بالاختلاف عليه من قبل.

أهداف الدراسة :

١- إلقاء الضوء على منزلة الإمام الدارقطني العلمية، وقيمة كتابه العلل.

٢- جمع الأحاديث المعلة بالاختلاف على إسماعيل بن أمية، وتخريجها، ودراسة الاختلاف الواقع عليه فيها، مع النظر في هذا الاختلاف، وتمييز المقبول من المردود منها.
٣- إبراز ترجيحات الإمام الدارقطني مقارنة بترجيحات غيره من الأئمة لو خالفه فيها.
٤- الكشف عن أنواع العلة التي جاءت في بعض الأحاديث، وقرائن الترجيح بين أسانيد الحديث ورواتها.
٥- ذكر طرق الحديث التي لم يذكرها الإمام الدارقطني عند الاختلاف على إسماعيل بن أمية.
٦- بيان أثر الاختلاف على الراوي في درجة الحديث، ومن ثمَّ، أثر هذا الاختلاف في فقه الحديث والعمل به عند العلماء.

مشكلة الدراسة:

هذه الدراسة تجيب عن عدة تساؤلات تتشكل منها مشكلة البحث، وهي:

١- ما هي منزلة الإمام الدارقطني وكتابه العلل العلمية؟
٢- ما مكانة الإمام إسماعيل بن أمية الحديثية؟
٣- ما هي الأحاديث المعلة بالاختلاف على إسماعيل بن أمية في علل الإمام الدارقطني؟ وما ترجيحات الإمام الدارقطني في هذه الأحاديث؟ وما الوجه الراجح فيها؟ وقرائن الترجيح في الأحاديث؟
٤- ما درجة الأحاديث المعلة بالاختلاف على إسماعيل بن أمية من حيث الصحة والضعف؟
٥- هل استوعب الدارقطني كل طرق الأحاديث المعلة بالاختلاف على إسماعيل بن أمية؟
٦- ما أثر الإعلال بالاختلاف على الراوي في فقه الحديث؟

حدود الدراسة:

نظراً لكثرة مرويات الإمام إسماعيل بن أمية في كتب السنة، ومراعاة لجانب الاختصار في مثل هذه الأبحاث، فقد جاءت الدراسة مقتصرة على

الأحاديث المعلة بالاختلاف على إسماعيل بن أمية في كتاب العلل للإمام الدارقطني، التي مدار الحديث عليه فيها.

الدراسات السابقة :

لم يقف الباحث-حسب علمه- على دراسة تناولت الإمام(إسماعيل بن أمية) موضوع البحث، وإنما وقف الباحث على دراسات تحدثت عن مرويات أئمة آخرين لهم رواية في كتاب العلل للدارقطني.

منهج البحث والدراسة:

نظراً لكون البحث يتناول الترجمة لإسماعيل بن أمية، والأحاديث المعلة بالاختلاف عليه، كان الاعتماد في هذا البحث على أكثر من منهج، وذلك لتنوع أسلوب الدراسة فيه:

١-المنهج الاستقرائي: القائم على إستقراء الأحاديث التي وقع الاختلاف عليه فيها من خلال علل الإمام الدارقطني.

٢-المنهج الوصفي والاستنباطي: القائم على دراسة العلة في الحديث وتحليلها؛ لاستنباط نوعها.

٣-المنهج المقارن: القائم على دراسة العلة عند الإمام الدارقطني مقترنة بآراء غيره، وفق قواعد المحدثين، مع تفسير ذلك وتعليله؛ لإبراز الوجه الراجح.

إجراءات البحث:

١-اعتمدت على النسخة المطبوعة لعلل الدارقطني والتي طبعتها دار طيبة، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م، بتحقيق: محفوظ الرحمن زين الله السلفي، وأكمل تحقيقها/محمد صالح الدباسي، وطبعتها دار ابن الجوزي، بالسعودية. مع الرجوع أحياناً إلى طبعة مؤسسة الريان ناشرون، بيروت، الطبعة الثالثة ٢٠١١م، تحقيق: محمد بن صالح الدباسي. والنسخ الخطية عند استشكال بعض الكلمات .

٢-تناول البحث الأحاديث المعلة بالاختلاف على إسماعيل بن أمية، والتي مدار الحديث عليه، وقال فيها الدارقطني: "واختلف عنه".

٣- ذكر الحديث بتمامه كما ورد في كتاب العلل مع ضبطه بالشكل، وترقيمه بترقيم خاص بالبحث، مع الاكتفاء بذكر أوجه الاختلاف التي نص عليها الإمام الدارقطني مختصرة مرتبة-خشية التكرار والإطالة- والإشارة لموضعها من الكتاب في الحاشية، مع ذكر الأوجه الأخرى التي لم ينص عليها إن وجدت.

٥-ذكر رواة كل وجه، مع الفروقات في المتن والإسناد.

٦-عزو الآيات في البحث بذكر(اسم السورة ورقم الآية).

٧-قسم البحث التخريج بحسب أوجه الاختلاف كل وجه على حدة، وذكر الوجه مع من رواه عن المدار، ومواضع رواياتهم في كتب السنة.

٨-إذا كثرت المخارج عند التخريج أكتفى البحث بما يحقق الغرض.

٩- رتَّب البحث مصادر التخريج حسب المتابعات الأتم فما دونه، وإذا وجد صاحب مصدر قد روى الحديث عن صاحب أحد المصنفات قبله أو من طريقه ذكره عقبه، وعند كثرة مواضع الحديث في المصادر يقسمها حسب الرواة عن الراوي الذي أخرج الحديث من طريقه.

١٠-يخرج الشواهد والمتابعات المتعلقة بالراوي الذي وقع عليه الاختلاف، وعمن فوقه لكل وجه من أوجه الاختلاف، والتي لها تعلق بالحكم النهائي على الحديث، مع عدم التوسع في التخريج إذا كان في الصحيحين أو أحدهما.

١١-إذا كان من الأوجه المختلفة ما يمكن تصحيحها معاً بالجمع بينها أفصح البحث عن ذلك مع القرائن المؤيدة لهذا الجمع. وإذا لم يمكن الجمع بين الأوجه المختلفة فيعمد إلى الترجيح بينها، وبيان الراجح منها مع ذكر قرائن الترجيح، وأقوال أهل العلم بالعلل في تلك الروايات.

١٢-عند التوثيق: يذكر اسم المرجع مع (الجزء/الصفحة/ رقم الحديث أو الترجمة)، ثم يذكر معلومات المرجع تفصيلية في فهرس المصادر والمراجع؛ خشية الإطالة في مثل هذه الأبحاث المقتضية الاختصار.

تراجم الرواة: يترجم البحث للرواة الذين لهم أثر في الحكم على الوجه، ويهمل ترجمة من ليس له أثر في الحكم أو كان الوجه معلولاً دونه.

الحكم على الحديث:

١. إذا كان الوجه الراجح في الصحيحين أو أحدهما أكتفي بوجوده فيهما عن الحكم عليه. وإذا كان خارج الصحيحين، يحكم عليه من الطريق المرجح بعد دراسة إسناده من أقرب طريق إلى مدار الحديث.
٢. إذا كان الوجه الراجح حسناً أو ضعيفاً وله متابعة أو شاهد تكون ترقيته حسب حال المتابعة أو الشاهد بعد دراسة حاله دراسة مختصرة. أما إذا كان الشاهد أو المتابعة لا يصلح للتقوية فيكتفي بذكر علته المانعة من عدم إفادته للتقوية .
٣. إذا كان الوجه المرجح موقوفاً له حكم الرفع، يذكر سبب ذلك الحكم.

أثر العلة في فقه الحديث:

بعد الحكم على الحديث يذكر أثر الإعلال بالاختلاف على إسماعيل بن أمية في فقه الحديث، مع اختلاف العلماء في العمل به.

<u>خطة البحث</u>:

اقتضت طبيعة البحث أن يتكون من مقدمة، وتمهيد، ومبحثين، وخاتمة، وفهارس .

<u>اشتملت المقدمة على</u>:

أهمية الموضوع، أسباب اختياره، أهدافه، مشكلة الدراسة وحدودها، الدراسات السابقة فيها، وخطة البحث ومنهجه وإجراءاته.

<u>التمهيد : وفيه ثلاث مسائل</u> :

المسألة الأولى : مفهوم الإعلال بالاختلاف على الراوي.

المسألة الثانية : أهمية معرفة الاختلاف على الراوي، وفائدة دراسته.

المسألة الثالثة : أثر الاختلاف على الراوي في فقه الحديث .

المبحث الأول: التعريف بالإمام الدارقطني وكتابه العلل، والترجمة للإمام إسماعيل بن أمية، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: التعريف المختصر بالإمام الدارقطني.

المطلب الثاني: التعريف المختصر بكتاب العلل للإمام الدارقطني، ومنهجه فيه.

المطلب الثالث: ترجمة الإمام إسماعيل بن أمية.

المبحث الثاني: مرويات إسماعيل بن أمية المعلة بالاختلاف عليه:

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: مرويات إسماعيل بن أمية المعلة بالاختلاف عليه رفعاً ووقفاً.

المطلب الثاني: مرويات إسماعيل بن أمية المعلة بالاختلاف عليه بتغيير رجال الإسناد.

المطلب الثالث: مرويات إسماعيل بن أمية المعلة بالاختلاف عليه في اسم أحد الرواة.

المطلب الرابع: مرويات إسماعيل بن أمية المعلة بالاختلاف عليه بزيادة أحد الرواة.

الخاتمة : ذكرت فيها أهم النتائج التي توصل إليها البحث وأهم التوصيات، ثم فهرس المصادر والمراجع.

التمهيد

وفيه ثلاثة مسائل :

المسألة الأولى : مفهوم الإعلال بالاختلاف على الراوي:

(الإعلال بالاختلاف) مركب من كلمتين الإعلال و الاختلاف، ولكل كلمة مفهوم:

تعريف الإعلال لغة واصطلاحا:

مصدر الفعل (أَعَلَّ)، والعين واللام أصول ثلاثة صحيحة: أحدها تكرر أو تكرير، والآخر: عائق يعوق، والثالث: ضعف في الشيء[١]. وهي بمعنى: المرض، وصاحبها معتل. قال ابن الأعرابي: العل: الضعيف من كبر أو مرض.

وعلَّ – بلام مشددة مفتوحة –: متعد ولازم، نقول: عل يعل–بضم العين وكسرها–ومصدرهما: علا. تقول:"لا أعلك الله"، أي لا أصابك الله بعلة أومرض[٢]. ويقول أهل الحديث: "أعله فلان". وقياسه "معل" وهو المشهور. وقال بعضهم: معلول، وهذه اللفظة اختلف أهل اللغة في جوازها ومنعها[٣].

قال ابن الصلاح: ويسميه أهل الحديث:(المعلول)، وذلك منهم ومن الفقهاء في قولهم في باب القياس:(العلة والمعلول)، مرذول عند أهل العربية واللغة[٤]. والراجح صحة هذه الألفاظ كلها؛ لثبوتها في العربية، كما تقدم.

العلة في اصطلاح المحدثين:

تأتي على معنيين، أحدهما: المعنى العام.

فمن العلماء من أطلق مفهوم العلة وعمَّمها على كل قادح يقدح في الحديث، ظاهراً كان أو خفياً. قَالَ ابن الصلاح: "اعلم أنه قد يطلق اسم العلة

---

(١) ينظر: مقاييس اللغة (٤/ ١٢) .

(٢) ينظر: الصحاح(٣/ ٤٩٣) مادة علل.

(٣) ينظر: لسان العرب(١١/ ٤٦٧) مادة علل.

(٤) ينظر: مقدمة ابن الصلاح (ص: ١٨٦) .

على غير ما ذكرناه من باقي الأسباب القادحة في الحديث المخرجة له من حال الصحة إلى حال الضعف المانعة من العمل به على ما هو مقتضى لفظ العلة في الأصل، ولذلك نجد في كتب علل الحديث الكثير من الجرح بالكذب، والغفلة، وسوء الحفظ ونحو ذلك من أنواع الجرح، وسمّى الترمذيُّ النسخَ علةً من علل الحديث"(١).

ويقول الحافظ ابن حجر: "والعلة أعم من أن تكون قادحة أو غير قادحة خفية أو واضحة"(٢).

وثانيهما: ما يعبر عنه المحدثون بقولهم: عبارة عن أسباب خفية غامضة قادحة فيه.

فقد قال ابن الصلاح في الحديث المعلل: هو الحديث الذي اطلع فيه على علة تقدح في صحته مع أن ظاهره السلامة منها(٣). وعرّفه ابنُ حجر بقوله:" الحديث الذي اطلع في إسناده الذي ظاهره السلامة على علة قادحة"(٤). وقال: ثم إن اسم العلة إذا أطلق على حديث لا يلزم منه أن يسمى الحديث معلولاً اصطلاحاً؛ إذ المعلول ما علته خفية قادحة، ولهذا قال الحاكم: "إنما يعل الحديث من أوجه ليس فيها للجرح مدخل"(٥).

والراجح هو الاتجاه الثاني، وهو ما رجحه الإمام الصنعاني، فقال: "....وكان هذا تعريف أغلبي للعلة، وإلا فإنه سيأتي أنهم قد يعلِّون بأشياء ظاهرة غير خفية ولا غامضة ويعلون بما لا يؤثر في صحة الحديث"(٦). وهذا المعنى هو مقصد من تكلم في دقة علم العلل وقلة من برز فيه.

(١) مقدمة ابن الصلاح (ص: ١٩٠) .
(٢) ينظر: النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (٢/ ٧٧١) .
(٣) ينظر: مقدمة ابن الصلاح (ص: ١٨٧) .
(٤) ينظر: النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (١/ ٥٩) .
(٥) ينظر: المرجع السابق (١/ ١١٧) .
(٦) توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار (٢/ ٢٢) .

وعليه فيكون مفهوم الإعلال: هو الحكم بوجود ضعف أو سبب خفي يقدح في صحة الحديث، مع أن ظاهره السلامة منه.

الاختلاف، لغة:

مصدر اختلف، والاختلاف ضده الاتفاق، يقال: تخالف القوم إذا ذهب كل واحد خلاف ما ذهب إليه الآخر(١). قال الراغب: الاختلافُ والمخالفة: أن يأخذ كلّ واحد طريقا غير طريق الآخر في حاله أو قوله، والخِلَاف أعمّ من الضّدّ، لأنّ كلّ ضدّين مختلفان، وليس كلّ مختلفين ضدّين(٢).

وفي الاصطلاح:

نقل المزي في تهذيب الكمال عن أبي داود قال: "الاختلاف عندنا ما تفرد قوم على شيء، وقوم على شي"(٣). ومعناه أن يروي الرواة الحديث الواحد يرويه بعضهم على وجه وبعضهم على وجه آخر. كأن يرويه أحدهم موصولاً والآخر مرسلاً، أو موقوفاً والآخر مرفوعاً، أو يذكر بعضهم اسم راو ويذكر الآخرون اسم آخر، وهكذا.

وهذا شرطه أن يكون مدار الحديث على راو واحد، يقول ابن دقيق العيد: "وهذا بشرط أن لا يكون الطريقان مختلفين بل يكونان عن رجل واحد"(٤).

وكما نقل السخاوي عن ابن عبد الهادي، قال: إن محل الخلاف إذا اتحد السند، أما إذا اختلف فلا يقدح أحدهما في الآخر إذا كان ثقة جزماً (٥).

(١) ينظر: تاج العروس (٢٣/ ٢٧٥) . لسان العرب (٩/ ٨٣) .
(٢) ينظر: المفردات في غريب القرآن (ص: ٢٩٤) .
(٣) ينظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٢٦/ ٤٣١) .
(٤) ينظر: الاقتراح في بيان الاصطلاح (ص: ٢٣) .
(٥) ينظر: فتح المغيث بشرح ألفية الحديث (١/ ٢٢١) .

مفهوم الإعلال بالاختلاف على الراوي عند المحدثين:

وبناء على ما تقدم، فيكون مفهوم الإعلال بالاختلاف على راو: **هو الحكم على الحديث بأنه أخطأ أو وهِم فيه أحد رواته؛ لمخالفته الرواة المتفقين معه في راو واحد، فيرويه على وجه ويروِيه غيره على وجه، كأن يرويه مثلاً موقوفاً ويرويه الآخرون مرفوعاً، أويرويه موصولاً ويرويه غيره مرسلاً، وهكذا.** وهذا يدل على وهم الراوي في روايته، سواء تعلق هذا الوهم بالمتن أو الإسناد. ويتم الوقوف على الاختلاف بجمع الطرق، قال ابن المديني: قال: "الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه"(١).

المسألة الثانية : أهمية معرفة الاختلاف على الراوي، وفائدة دراسته:

تبدو أهمية معرفة الاختلاف على الراوي في أمور:

١-الوقوف على علة الحديث، وأوجه الخلاف بين رواته، وهل يمكن الترجيح أم لا. قال ابن حجر:" السبيل إلى معرفة سلامة الحديث من العلة، وهو: أن تجتمع طرقه، فإن اتفقت رواته واستووا ظهرت سلامته، وإن اختلفوا أمكن ظهور العلة، فمدار التعليل في الحقيقة على بيان الاختلاف"(٢).

٢-معرفة حال رجاله وحال مروياتهم وبلدانهم وضبطهم بمقارنة مروياتهم.

٣-إبراز مراتب الثقات والضعفاء من الرواة، خاصة عند ترجيح مروياتهم.

٤-الوصول إلى درجة الحديث بالترجيح بين الأوجه بتحديد المحفوظ والشاذ منها أو الجمع بينها.

المسألة الثالثة: أثر الإعلال بالاختلاف على الراوي في فقه الحديث:

يرتبط علم الفقه بعلم الحديث ارتباطاً وثيقاً؛ فعلم الحديث يصحّح الدليل، وعلم الفقه يسدّد فهم الدليل، فيتكاملا لينتهيا إلى حكم شرعي قائم على دليل صحيح، لا سيما وأن الحظ الأوفر من أدلة الفقه هي السنة، وكتب الفقه

(١) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي (٢/ ٢١٢) .
(٢) النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (١/ ١١٤) .

شاهدة بذلك، فلو جُردت كتب الفقه من الأحاديث لتعطّل الفقه بتعطيل مصدره، ومن هنا جاء الربط بين علم الحديث وعلم الفقه.

ويتأكد هذا الربط حينما يقع الإعلال بالاختلاف على راو من رواة الحديث؛ فنجد أثر العلة بالاختلاف على الراوي في ترجيح رأي فقهي على آخر استناداً على الدليل أو الوجه الراجح. كما سيأتي في الحديث الأول، فقد وقع الاختلاف في القيام للجنازة، فبعض العلماء قال بالنسخ، وآخرون –وهو الصحيح– ردوا النسخ، وقالوا بالجمع بين أحاديث القيام للجنازة والقعود، وأنها دليل على جواز الأمرين، كما سيأتي إن شاء الله.

ولما كان الإعلال بالاختلاف على الرواة منه ماله أثر على الحكم عليه، ومنه ماليس له أثر؛ لذا قال الحافظ ابن حجر –رحمه الله– :"الاختلاف عند النقاد لا يضر إذا قامت القرائن على ترجيح إحدى الروايات أو أمكن الجمع على قواعدهم"(١).

وذلك لأن أثر إعلال الحديث عند المحدثين هو التوقف عن استنباط الأحكام منه والبناء عليه، فاذا وجد عند الفقهاء ما يمنع من العمل بالحديث وبناء الحكم عليه فان هذا يعد علة عندهم، وإن كان ذلك لا يعد علة في اصطلاح المحدثين، كإعلال الحديث لمخالفة عمل أهل المدينة، وإعلال رواية الراوي اذا خالفت فتياه، وإعلال الحديث لمخالفته القياس، ونحو ذلك. فينتج عن هذا الاختلاف أكثر من قول للفقهاء في حكم العمل بهذا الحديث أو كيفية العمل به، كما سيأتي بعد كل حديث مبيناً أثر هذا الاختلاف أو هذه العلة في اختلاف الفقهاء.

(١) ينظر: مقدمة فتح الباري (١/ ٣٦٨) .

المبحث الأول: التعريف بالإمام الدارقطني وكتابه العلل، والترجمة للإمام إسماعيل بن أمية، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: التعريف المختصر بالإمام الدارقطني :

أبوالحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي البغدادي الدارقطني[١]، الحافظ المشهور؛ كان عالماً حافظاً فقيهاً على مذهب الإمام الشافعي[٢].

مولده ونشأته: ولد سنة ٣٠٦هـ كما أخبر هو بذلك، في دار قطن ببغداد. واعتني بطلب العلم منذ نعومة أظفاره، واهتم بالحديث وعلومه، فبدأ يتردد على مجالس العلماء وعمره لم يتجاوز العشرة. يقول الخطيب البغدادي: "حكى لنا يوسف القواس: كنا نمر إلى البغوي، والدارقطني صبي يمشي خلفنا، بيده رغيف وعليه كامخ [٣]، فدخلنا إلى ابن منيع ومنعناه فقعد على الباب يبكي" [٤].

رحلاته العلمية:

رحل الإمام الدارقطني إلى الكوفة، والبصرة، وواسط، وغيرها. كما ارتحل في كهولته إلى الشام ومصر، وخوزستان، وجاء إلى مكة حاجاً فاستفاد وأفاد، قال الحاكم: دخل الدارقطني الشام ومصر على كبر السن، وحج واستفاد وأفاد [٥].

وذكر ابن خلكان أنه رحل إلى الديار المصرية فأكرمه الوزير أبوالفضل جعفر الإخشيدي، وساعده هو والحافظ عبدالغني على إكمال مسنده، وحصل للدارقطني منه مال جزيل[٦].

---

(١) الدارقطني. وهي–بفتح الدال وبعد الألف راء مفتوحة، ثم قاف مضمومة، وبعدها طاء مهملة ساكنة، ثم نون–، نسبة إلى دار قطن ، كانت محلة كبيرة ببغداد الأنساب (٥/ ٢٧٣) .

(٢) ينظر: وفيات الأعيان (٣/ ٢٩٧) .

(٣) الكامخ: هو الإدام. ينظر: القاموس المحيط (ص: ٢٥٩) .

(٤) تاريخ دمشق لابن عساكر (٤٣/ ٩٨) .

(٥) ينظر: سير أعلام النبلاء(١٢/ ٤١٨) .

(٦) ينظر: وفيات الأعيان (٣/ ٢٩٧) .

شيوخه: سمع وهو صبي من أبي القاسم البغوي، عبدالله بن محمد بن عبدالعزيز ت ٣١٧ هـ. وسمع من: يحيى بن محمد بن صاعد، أبو محمد الهاشمي (ت: ٣١٨ هـ). والقاسم بن إسماعيل، أبو عبيد المحاملي (ت ٣٢٣ هـ). وعبدالله بن محمد بن زياد، أبو بكر النيسابوري (ت: ٣٢٤ هـ). وعلي بن عبدالله بن مبشر، أبو الحسن الواسطي (ت: ٣٢٤ هـ). وخلق كثير [١].

تلامذته:

أما عن تلامذته فكثيرون، أذكر منهم: محمد بن عبدالله بن محمد، أبوعبدالله الحاكم (ت: ٤٠٥ هـ). وعبدالغني بن سعيد الأزدي الحافظ (ت: ٤٠٩ هـ). ومحمد بن الحسين بن محمد، أبو عبدالرحمن السلمي (ت: ٤١٢ هـ). وتمام بن محمد بن عبيدالله بن جعفر الرازي (ت: ٤١٤ هـ). وحمزة بن محمد بن طاهر بن يونس، أبو طاهر الدقاق (ت: ٤٢٤ هـ). وغيرهم كثيرون[٢].

علمه، وثناء العلماء عليه:

قال فيه الذهبي: كان من بحور العلم، ومن أئمة الدنيا، انتهى إليه الحفظ ومعرفة علل الحديث ورجاله، مع التقدم في القراءات وطرقها، وقوة المشاركة في الفقه، والاختلاف، والمغازي، وأيام الناس، وغير ذلك. صنف التصانيف، وسار ذكره في الدنيا، وهو أول من صنف القراءات، وعقد لها أبواباً قبل فرش الحروف [٣]. وذكر الحافظ ابن كثير طرفاً من قوة حفظه، وحضور ذهنه [٤].

آثاره العلمية:

للإمام الدارقطني آثار علمية في شتى العلوم، منها المطبوع والمخطوط والمفقود، يقول الخطيب : كان فريد عصره، وقريع دهره،... انتهى إليه علم

(١) ينظر: سير أعلام النبلاء (١٢/ ٤١٤) .
(٢) ينظر: تذكرة الحفاظ (٣/ ١٣٢) .
(٣) ينظر: سير أعلام النبلاء (١٢/ ٤١٤) .
(٤) ينظر: البداية والنهاية (١١/ ٣٦٢) .

الأثر، والمعرفة بعلل الحديث، وأسماء الرجال، وأحوال الرواة، ... والاضطلاع بعلوم سوى علم الحديث منها: القراءات فإن له فيها كتاباً مختصراً موجزاً، جمع الأصول فِي أبواب عقدها أول الكتاب[١]. ولقد أحصى الدكتور موفق عبدالقادر في مقدمة تحقيقه لكتاب المؤتلف والمختلف للدارقطني مؤلفاته فبلغت ٨٢ مؤلفاً[٢]. والدكتور عبدالله الرحيلي في رسالة له عنوانها(الإمام الدارقطني وكتابه السنن) مؤلفات الإمام الدارقطني الموجودة والمفقودة؛ فبلغت ٥٣ كتاباً[٣].

والراجح ما ذكره الدكتور موفق عبدالقادر، فقد جاء حصر هذه المؤلفات في الموسوعة الموسومة بأقواله في رجال الحديث وعلله [٤].

وخشية الإطالة وبغية الاختصار، أذكر من أهم مؤلفاته المطبوعة:

١- العلل الواردة في الأحاديث النبوية، وسيأتي الحديث عنه.

٢- الضعفاء والمتروكين: المكتب الإسلامي بيروت، سنة ١٩٩٤م تحقيق محمد الصباغ.

٣-سنن الدارقطني، حققه وضبط نصه وعلق عليه: شعيب الارنؤوط، حسن عبد المنعم شلبي، عبد اللطيف حرز الله، أحمد برهوم، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤م، عدد الأجزاء: ٥.

٤-المؤتلف والمختلف للدارقطني، المحقق : الدكتور موفق بن عبد الله بن عبد القادر، ط: دار الغرب الإسلام.

٥-سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني، المحقق: د. موفق بن عبدالله بن عبدالقادر، مكتبة المعارف – الرياض، الأولى، ١٤٠٤ – ١٩٨٤م، عدد الأجزاء: ١

(١) ينظر: تاريخ بغداد وذيوله (١٢/ ٣٤) .

(٢) ينظر: مقدمة المؤتلف والمختلف للدارقطني (١/٤١، ٤٢) .

(٣) ينظر: رسالة دكتوراه بعنوان(الإمام الدارقطني وكتابه السنن) جامعة الإمام محمد بن سعود، ص١٨٠، وما بعدها.

(٤) ينظر: موسوعة أقوال أبي الحسن الدارقطني في رجال الحديث وعلله (١/ ٢٢) .

٦- الإلزامات والتتبع، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الثانية، ١٤٠٥هـ - ٩٨٥ م، عدد الأجزاء: ١.

٧- سؤالات أبي عبد الله بن بكير له: مطبوع بدار عمان بالأردن عام ١٤٠٨هـ.

إلى غير ذلك من المصنفات المطبوعة، وغيرها من المخطوطة والمفقودة.

وفاته:

توفي الدارقطني يوم الأربعاء لثمان خلون من ذي القعدة سنة خمس وثمانين وثلاث مائة. وقيل: الأربعاء الثاني من ذي القعدة، ومولده سنة خمس وثلاث مائة. وقيل: توفي الدارقطني ليلة الأربعاء، ودفن يوم الأربعاء الثامن من ذي الحجة سنة خمس وثمانين، وقد بلغ ثمانين سنة وخمسة أيام. والأول هو الصحيح، وقد ذكر مثله مُحَمَّد بْن أَبِي الفوارس.

ودفن أَبُو الحسن فِي مقبرة بابل الدير قريباً من قبر معروف الكرخي[١].

المطلب الثاني: التعريف المختصر بكتاب العلل للدارقطني:

وذلك من حيث:

تسمية الكتاب: اشتهر الكتاب باسمين: (العلل للدارقطني)، و(العلل الواردة في الأحاديث النبوية)، ويرجع هذا الاختلاف إلى تصرف النساخ بالاختصار لاسم الكتاب على طرة بعض مجلداته في بعض النسخ [٢].

نسبة الكتاب لمؤلفه:

لا يختلف أحد من العلماء على نسبة الكتاب للدارقطني، فقد نسبه إليه كل من ترجموا له، باشتراك الإمامين الكرخي والبرقاني في وضع مادته، فقد سأل الخطيب البغدادي البرقاني قائلاً له: هل كان أبوالحسن الدارقطني يملى

(١) ينظر: تاريخ بغداد (١٣/ ٤٨٧) . وفيات الأعيان (٣/ ٢٩٧) .

(٢) فمثلاً: في نسخة دار الكتب المصرية، كتب على المجلد الأول: " المجلد الأول من العلل الموروده في الأحاديث النبوية "، وكتب على المجلد الرابع منها: العلل الواردة في الأحاديث النبوية وكتب على المجلد الخامس منها "المجلد الخامس من العلل في الأحاديث " .

عليك العلل من حفظه؟ فقال: نعم، ثم شرح له قصة جمع العلل[١]. قال الخطيب: " فنقل البرقاني كلام الدارقطني ورتبه على المسند وقرأه على أبي الحسن وسمعه الناس بقراءته فهو كتاب (العلل)الذي دونه الناس عن الدارقطني"[٢]. قال صاحب هدية العارفين: من تصانيفه(كتاب الْعِلَل فِي الحَدِيث مجلدين)[٣]. وقال الكتاني : وللدارقطني وهو أجمع كتاب في العلل مرتب على المسانيد في اثني عشر مجلداً وليس من جمعه بل الجامع له تلميذه الحافظ أبو بكر البرقاني [٤].

قيمة الكتاب العلمية:

نظراً لتعلق الكتاب بعلم العلل، وامتيازه عن سائر كتب هذا الفن، واستيعابه لمعظم العلل الواردة في الأحاديث النبوية، وتنظيمه للمسائل المطروحة فيه؛ نال هذا الكتاب منزلة عالية بين كتب الحديث؛ وأثنى عليه العلماء ثناء عظيماً:

يقول ابن الصلاح في معرض الحديث عن كتب العلل:" ومن أجودها كتاب العلل عن أحمد ابن حنبل، وكتاب العلل عن الدارقطني"[٥]. وقال

---

(١) قال: كان أبو منصور بن الكرخي يريد أن يصنف مسنداً معللاً فكان يدفع أصوله إلى الدارقطني فيعلم له على الأحاديث المعللة ثم يدفعها أبو منصور إلى الوراقين فينقلون كل حديث منها في رقعة فإذا أردت تعليق الدارقطني على الأحاديث نظر فيها أبو الحسن ثم أملى على الكلام من حفظه فيقول: حديث الأعمش عن أبي وائل عن عبدالله بن مسعود الحديث الفلاني اتفق فلان وفلان على روايته وخالفهما فلان ويذكر جميع ما في ذلك الحديث فأكتب كلامه في رقعة مفردة وكنت أقول له: لم تنظر قبل إملائك الكلام في الأحاديث؟ فقال: أتذكر ما في حفظي بنظري، ثم مات أبو منصور والعلل في الرقاع فقلت لأبي الحسن بعد سنين من موته: إني قد عزمت أن أنقل الرقاع إلى الأجزاء وأرتبها على المسند فأذن لي في ذلك وقرأتها عليه من كتابي ونقلها الناس من نسختي. ينظر: تاريخ بغداد وذيوله (١٢/ ٣٧) .

(٢) ينظر: تاريخ بغداد وذيوله (١٢/ ٣٧) .

(٣) ينظر: هدية العارفين (١/ ٦٨٤) .

(٤) ينظر: الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة (ص: ١٤٨) .

(٥) مقدمة ابن الصلاح (ص: ٣٥٩) .

الذهبي: " وإذا شئت أن تبين براعة هذا الإمام الفرد فطالع العلل له فإنك تندهش ويطول تعجبك"(١).

وقال السراج البلقيني: "وأجلُّ كتابٍ في العلل، كتاب "الحافظ ابن المديني" وكذلك كتاب "ابن أبي حاتم" وكتاب (العلل للخلاَّل) وأجمعُها كتابُ الحافظِ الدارقطني"(٢).(٣).

ترتيب الكتاب:

يحتوي كتاب العلل للدارقطني على أكثر من (٤١٢٨) سؤالا حديثياً في العلل، رتب أحاديثه الحافظ البرقاني على المسانيد بعد موافقة الدارقطني؛ فضم حوالي: (١٧٧) مسنداً تقريباً. خلا مسانيد أبي بن كعب، وعبد الله بن عمرو بن العاص–رضي الله عنهما–، فإنه لا وجود لهما في الكتاب. ومسند ابن عباسﷺ ذكر في مسانيد أخري تبعاً لا أصلا (٤).

طريقته في الكتاب:

صدر الإمام البرقاني نصوص الكتاب بالسؤالات التي سألها للدارقطني في العلل، فكانت الأحاديث الغالب من أصل السؤالات، إضافة لضم الكتاب السؤالات عن تراجم الرواة.

واشتملت السؤالات على جميع أنواع العلل المختلفة الخفية والظاهرة، فكان منها الإرسال والانقطاع، والمدرج، والمدلس، والمضطرب، والضعف وغيره.

---

(١) تذكرة الحفاظ = طبقات الحفاظ للذهبي (٣/ ١٣٣) .

(٢) مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح (ص: ٢٦٨) .

(٣) أقام الدكتور محفوظ الرحمن محقق العلل مقارنة بين علل الدارقطني وكتب الأئمة الآخرين، وأثبت أن أجمعها كتاب الإمام الدارقطني . مقدمة تحقيق كتاب العلل للدارقطني (ج١ / ص ١٠٥ – ١٣١) .

(٤) ينظر: منهج الإمام الدارقطني في نقد الحديث في كتاب العلل، للباحث:يوسف بن جودة (ص: ٥٠) .

فيذكر العلل الموجودة في إسناد الحديث، بذكر الخلاف أو سبب العلة الموجودة، دون ذكر سند الأحاديث أو تخريجه مكتفياً بذكر ما فيه من علة، مزيلاً الخلاف بالترجيح والحكم غالباً، معتمداً على قرائن الترجيح المختلفة، متكلماً أحياناً على بعض الرواة.

هذا، ولم يكن للدارقطني طريقة واحدة سار عليها في بيان العلل، بل كان بيانه بحسب ما اتفق له في المجلس، فكان يسلك الطريقة التي يراها مناسبة لبيان علة الحديث الذي يسأل عنه، ولذا اختلفت الطرق التي كان يسلكها [١].

ويجدر التنبيه إلى أنه قد احتج بعضهم بأن كتاب الدارقطني مبني على أصول أبي منصور الكرخي – وهو شيخه – الذي مات ولم يتمه، كما ذكر الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد . لكن الكتاب قد اعتراه النقص في النسخ المخطوطة التي وصلت إلينا؛ إذ لم يكن الكتاب على أصول الكرخي فحسب، وإنما ضم إليه سؤالات البرقاني، كما ذكر الخطيب ودلل على ذلك [٢].

المطلب الثالث: ترجمة الإمام إسماعيل بن أمية:

وذلك من حيث:

اسمه ونسبه: فهو إسماعيل بن أمية بن عمرو بن سعيد بن العاص بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف القرشي، المكي، الأموي[٣]، ابن عم أيوب بن موسى. أمه أم ولد، وليس لإسماعيل بن أمية عقب [٤].

مولده ونشأته:

لم تكتب كتب التراجم شيئاً عن مولده.

(١) ينظر: منهج الإمام الدارقطني في نقد الحديث في كتاب العلل (ص: ٦٢) .

(٢) ينظر: تاريخ بغداد وذيوله (١٢/ ٣٧) .

(٣) بضم الألف وفتح الميم وكسر الواو، تنسب إلى أمية بن عبد شمس بن عبد مناف، والمشهور بهذه النسبة جموع كثيرة، ينظر: الأنساب للسمعاني (١/ ٣٤٨/٢٤٢– الأموي) .

(٤) ينظر: الطبقات الكبرى – متمم التابعين –(ص: ٢١٧/ت٨٨)

وأما عن نشأته فقد سكن مكة مع أبيه، ونشأ بها نشأة علمية، فأبوه أمية بن عمرو أحد شيوخه(١)، وله رواية عنه عند أبي داود في المراسيل.

شيوخه:

روى إسماعيل عن: أبيه أمية، وأيوب بن خالد الأنصاري، وربيعة بن عبد الرحمن ، وسعيد بن أبي سعيد المقبري، وسعيد بن المسيب، وشرحبيل بن سعد مولى الأنصار، وعاصم بن لقيط بن صبرة، ومكحول الشامي، ونافع مولى ابن عمر، وأبي سلمة بن عبد الرحمن، وأبي عمرو ابن محمد بن حريث، وأبي محمد بن عمرو ابن حريث، وأبي غطفان بن طريف، وأبي اليسع الأعرابي. وآخرون(٢).

تلامذته:

روى عنه: أبو إسحاق إبراهيم بن محمد الفزاري، وبشر بن المفضل، وأبو الأسود حميد بن الأسود، وروح بن القاسم، وسعيد بن مسلمة الأموي، وسفيان الثوري، وسفيان بن عيينة، وعبد العزيز ابن أبي رواد، وعبدالملك بن عبدالعزيز بن جريج، ومسلم بن خالد الزنجي، ومعمر بن راشد، والوليد بن عمرو بن ساج، ووهيب بن خالد، ويحيى بن أيوب المصري، ويحيى بن سليم الطائفي، ويحيى بن صالح الأيلي، وغيرهم(٣).

علمه وفضله:

كان-رحمه الله-فقيهاً محدثاً من قراء مكة، قال ابن حبان عنه: من فقهاء أهل مكة وقرائهم(٤). قال الزبير بن بكار: "كان فقيه أهل مكة"(٥).

أقوال العلماء فيه:

(١) ينظر: تهذيب الكمال (٣/ ٣٣٧/ ت٥٥٩) . تاريخ دمشق (٩/ ٣٠٢/ت٨١٧) .
(٢) ينظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٣/ ٤٥/ت٤٢٦) .
(٣) ينظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٣/ ٤٥/ت٤٢٦) .
(٤) ينظر: مشاهير علماء الأمصار (ص: ٢٢٩/ت١١٤٢) .
(٥) ينظر: ينظر: تهذيب التهذيب (١/ ٢٨٣/ت٥٢٤) .

أما عن أقوال أهل العلم فيه فقد وثَّقة جمهور النقاد؛ فهو مجمع على ثقته[١].

قال ابن شاهين: إذا حدث عن الثقات فهو ثقة، قاله ابن معين[٢]. وقال العجلي: مكي ثقة[٣]. وقال ابن سعد: ثقة كثير الحديث[٤]. وقال ابن حبان:كان ثبتاً [٥]. وقال الذهبي: كان ثقة، كبير القدر[٦]. وقال ابن المديني سمعت سفيان قال: كان إسماعيل حافظا للعلم مع ورع وصدق. وقال سفيان بن عيينة: لم يكن عندنا قرشيان مثل إسماعيل بن أمية، وأيوب بن موسى.

وقال أحمد بن حنبل: أيوب ابن عم إسماعيل، وإسماعيل أكبر منه، وأحب إلي. وقال إسحاق بن منصور، عن يحيى بن معين، وأبو زرعة، وأبو حاتم، والنسائي: ثقة. زاد أبو حاتم: صالح [٧]. قال أبو زرعة الرازي: مدني ثقة. وقال النسائي هو ثقة [٨].

المتكلمون فيه:

لم يتكلم فيه سوى الدارقطني بسبب حديث معمر، عن إسماعيل بن أمية، عن عياض بن عبدالله، عن أبي سعيد في"زكاة الفطر". قال الدارقطني: خالفه سعيد بن مسلمة، عن إسماعيل بن أمية، عن الحارث بن أبي ذباب، عن عياض. والحديث محفوظ عن الحارث ولا نعلم إسماعيل روى عن عياض شيئاً[٩]. لكن جاء في صحيح مسلم[١]، التصريح بسماع إسماعيل من عياض؛ عياض؛ لذا قال الحافظ ابن حجر: "وفيه رد لقول الدارقطني المتقدم"[٢].

(١) ينظر: لسان الميزان (٩/ ٢٥٩/ت١٦٠) .
(٢) ينظر: تاريخ أسماء الثقات (ص: ٢٦/ت٤) .
(٣) ينظر: الثقات للعجلي (ص: ٦٤/ت٨٣) .
(٤) ينظر: الطبقات الكبرى – متمم التابعين –(ص: ٢١٧/ت٨٨)
(٥) ينظر: مشاهير علماء الأمصار (ص: ٢٢٩/ت١١٤٢) .
(٦) ينظر: تاريخ الإسلام (٣/ ٨١٥) .
(٧) ينظر: تهذيب التهذيب (١/ ٢٨٣/ت٥٢٤) .
(٨) ينظر: التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح (١/ ٣٦٥/ت٦٤) .
(٩) ينظر: الإلزامات والتتبع (١٩٨) . جامع التحصيل (ص: ١٤٤) .

مروياته: روى له الجماعة. قال البخاري، عن علي ابن المديني: له نحو ستين حديثاً أو أكثر. وله في الكتب التسعة ما يقارب المائة حديث وثلاثة أحاديث.

طبقته: ذكره ابن المديني في الطبقة الثالثة من أصحاب نافع، وذكره الحافظ ابن حجر في السادسة، من الذين عاصروا صغارالتابعين [٣].

وفاته: قد وقع في تاريخ وفاته اختلاف كثير؛ وبسبب هذا الاختلاف ترجم له الإمام الذهبي مرتين في تاريخ الإسلام، الأولى في الطبقة الرابعة عشرة، وقال: توفي سنة تسع وثلاثين ومائة [٤]. والثانية: في الطبقة الخامسة عشرة، وقال: اختلف في وفاته، والأصح في سنة أربع وأربعين ومائة، –وبه قال ابن سعد، ونقله الإمام أحمد بن حنبل عن يحيى القطان: قدمت مكة سنة أربع وأربعين ومئة وقد مات إسماعيل بن أمية وعبد الله بن عثمان[٥].– وقيل: بل توفي سنة تسع وثلاثين ومائة[٦]. وبه قال البخاري، وأسند عن يزيد بن عبدربه، سمعت بقية بن الوليد، يقول: قدمت مكة سنة تسع وثلاثين وقد مات إسماعيل بن أمية قبل أن أقدم بيوم. ورواه يعقوب بن سفيان عن حيوة، عن بقية، به [٧]. وبه قال ابن حبان في الثقات. وزاد بأنه مات في حبس داود بن على، وهو ما قاله أبو داود ويحيى بن معين [٨]. والراجح اتفاق كل الرواة على

=

(١) صحيح مسلم، ك: الزكاة، ب: زكاة الفطر على المسلمين من التمر والشعير (٢/ ٦٧٩/ح٩٨٥) من طريق معمر، عن إسماعيل بن أمية، قال: أخبرني عياض بن عبد الله بن سعد بن أبي سرح،به.

(٢) ينظر: تهذيب التهذيب (١/ ٢٨٤) .

(٣) ينظر: تقريب التهذيب (ص: ١٠٦/ت٤٢٥)

(٤) ينظر: تاريخ الإسلام (٣/ ٦١٣) .

(٥) ينظر: العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (٢/ ٣٧٧/ت٢٦٨٣) .

(٦) ينظر: تاريخ الإسلام (٦ / ٣٨) .

(٧) ينظر: المعرفة والتاريخ (١/ ١٢٠) .

(٨) ينظر: تاريخ ابن معين – رواية الدوري (٣/ ١٤٩/ت٦٣١) .

أنه كان ميتاً سنة ١٤٤هـ، ويبقى الخلاف على كونه حياً أو ميتاً سنة ١٣٩هـ، والله أعلم.

المبحث الثاني: مرويات إسماعيل بن أمية المعلة بالاختلاف عليه.

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول، مرويات إسماعيل بن أمية المعلة بالاختلاف عليه رفعاً ووقفاً.

الحديث الأول(١).

"**وسئل عن حديث أبان بن عثمان، عن عثمان ﷺ، عن النبي ﷺ ﴿أَنَّهُ كانَ إذا رأَى جَنَازَةً قَامَ﴾**. فقال: يرويه إسماعيل بن أمية، عن موسى بن عمران بن مناح، عن أبان بن عثمان"(٢).

<u>أوجه الاختلاف</u>: هذا الحديث يرويه إسماعيل بن أمية، واختلف عنه من وجهين:

<u>الوجه الأول</u> : (إسماعيل بن أمية، عن موسى بن عمران، عن أبان، عن عثمان ﷺ، مرفوعاً).

<u>الوجه الثاني</u> : (إسماعيل بن أمية، عن موسى بن عمران، عن أبان، عن عثمان ﷺ، موقوفاً).

<u>تخريج الوجه الأول</u>: (إسماعيل بن أمية، عن موسى بن عمران، عن أبان، عن عثمان ﷺ، مرفوعاً).

ذكر الإمام الدارقطني –رحمه الله–أنه يرويه من هذا الوجه عن إسماعيل، ثلاثة:

إسماعيل بن عياش، ومصعب بن صدقة القرقساني والد محمد بن مصعب، وسعيد بن مسلمة، اتفقوا على رفعه، لكن وجدت إسماعيل بن عياش

(١) ترتيب خاص بالبحث تحت كل مطلب على حدة، وهو في المطبوع من كتاب العلل حديث رقم(٢٥٥) .

(٢) ينظر: العلل الواردة في الأحاديث النبوية (٣/ ٩) .

ممن وقفه، كما في التخريج. إضافة إلى أني قد وقفت على غير هؤلاء ممن ذكر الإمام الدارقطني أنهم رفعوه، كما يلي:

١- **سعيد بن مسلمة**: أخرجه عبدالله بن أحمد في زوائد المسند (١/ ٥٢٧، ٥٤٧/ ح٤٩٥، ٥٢٩)، وعنه الضياء المقدسي في المختارة (١/ ٤٣٧/ ح٣١٣) عن الحكم بن موسى، حدَّثَنا سعيد بن مسلمة، عن إسماعيل بن أمية، عن عمران بن مناح، عن أبان بن عثمان، به، مع زيادة فعل أبان وعثمانﷺ. وقال الضياء: "إسناده لا بأس به".

ومن طريق سعيد بن مسلمة، أخرجه البزار، كما في البحر الزخار (٢/ ٢١/ح٣٥٩)، والهيثمي في كشف الأستار(١/ ٣٩٢/ح٨٣٤) قال البزار: "لا نعلمه عن عثمان مرفوعاً إلا من هذا الوجه، وروى عن غيره".

٢- **مصعب بن صدقة**: ذكره الدارقطني في العلل، ولم أقف عليه فيما اعتمدت عليه من مصادر[(١)].

٣- **الوليد بن عمرو بن ساج**: أخرجه ابن عدي في الكامل في ضعفاء الرجال (٨/ ٣٥٤) وأورده ابن القيسراني في ذخيرة الحفاظ (١/ ٥١٧/ ح٧٩٥) من طريق الوليد بن عمرو بن ساج، عن إسماعيل بن أمية، به، بزيادة في ألفاظه. وقال ابن القيسراني: الوليد ضعيف.

٤- **يحيى بن سليمان** : هكذا وجدته، أخرجه ابن شاهين في ناسخ الحديث ومنسوخه (ص: ٢٩٥/ ح٣٣٤) حدثنا نصر بن القاسم الفرائضي، قال: نا إسحاق بن أبي إسرائيل، قال: نا يحيى بن سليمان، عن إسماعيل بن أمية، به، بزيادة في ألفاظه.

لكن بتتبع مروياته وترجمته تبين–والله أعلم–أنه يحيى بن سليم الطائفي، وما ذكر تحريف؛ إذ أنه لم ينص أحد الأئمة في كتب التراجم على أنه سمع من إسماعيل بن أمية، أو أن لإسماعيل تلميذ اسمه يحيى بن سليمان، ولم

(١) ينظر: علل الدارقطني = العلل الواردة في الأحاديث النبوية (٣/ ٩) .

أقف له على رواية عن إسماعيل، ولا على شيخ لإسحاق بن أبي إسرائيل اسمه يحيى بن سليمان، وإنما اشتهر بالرواية عن إسماعيل: يحيى بن سُليم، وسيأتي الخلاف على روايته.

تخريج الوجه الثاني :

(إسماعيل بن أمية، عن موسى بن عمران، عن أبان، عن عثمان ﷺ، موقوفاً).

ذكره الدارقطني، وقال: تفرد به يحيى بنُ سُلَيمٍ،عن إسماعيل بن أمية، عن موسى بن عمران، عن أبان، عن عثمانﷺ، موقوفاً، لكن وجدته موقوفاً من طريق إسماعيل بن عياش، كما يلي:

١- **إسماعيل بن عياش**: أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار، ب: الجنازة تمر بالقوم أيقومون لها أم لا؟ (١/ ٤٨٥/ ح٢٧٦٨) حدثنا علي بن معبد، قال: ثنا معلى بن منصور، قال: ثنا إسماعيل بن عياش، عن إسماعيل بن أمية، عن موسى بن عمران:﴿أَنَّ أَبَانَ بْنَ عُثْمَانَ مَرَّتْ بِهِ جِنَازَةٌ فَقَامَ لَهَا﴾.

ولم أقف لطريق يحيى بن سُليم على تخريج فيما اعتمدت عليه من مصادر، والله أعلم.

الاختلاف الفرعي على يحيى بن سُليم من الوجه الثاني:

زاد الإمام البرقاني على ما ذكره الإمام الدارقطني، اختلافاً على يحيى بن سُليم، فقال: إنما وقفه عن يحيى بن سليم: عبد الجبار بن العلاء، والحسن بن محمد الزعفراني.

ورواه الحميدي، وسويد بن سعيد، وأبو معمر الهذلي، وأبو البري سهل بن محمود، عن يحيى مرفوعاً [١].

فقد وقع الاختلاف فيه على يحيى بن سُليم، فروى عنه من وجهين:

(١) ينظر: العلل الواردة في الأحاديث النبوية (١/ ٩٧) .

الوجه الأول: (يحيى بن سُلَيم، عن إسماعيل بن أمية، عن موسى بن عمران، عن أبان، عن عثمان ﷺ، مرفوعاً):

ذكر الإمام البرقاني يرويه عن يحيى أربعة: الحميدي، وسويد بن سعيد، وأبومعمر الهذلي، وأبوالبري سهل بن محمد، ووقفت على آخرين: زكريا بن أبي زكريا، وإسحاق بن أبي إسرائيل، وحاتم بن سالم القزاز، وتخريجه كما يلي:

١-**<u>الحُميدي</u>**: لم أجد للحميدي رواية لهذا الحديث عن يحيى بن سُليم فيما اعتمدت عليه من مصادر، وإنما وجدته رفعه في مسنده (١/ ٢٣١/ح١٤٢) عن عَامِرِ بْنِ رَبِيعَةَ ﷺ، عن النبي ﷺ قال: ﴿إِذَا رَأَيْتُمُ الْجِنَازَةَ فَقُومُوا لَهَا حَتَّى تُخَلِّفَكُمْ أَوْ تُوضَعَ﴾.

٢- **<u>سويد بن سعيد</u>**:أخرجه الضياء المقدسي في الأحاديث المختارة (١/ ٤٣٨/ ح٣١٤) من طريق، إسحاق بن أبي السري وسويد بن سعيد، قالا ثنا يحيى بن سليم، عن إسماعيل بن أمية، به، بزيادة في ألفاظه.

٣-**<u>أبومعمر الهذلي</u>**: أخرجه في مسند أحمد، في زوائد عبدالله ابنه، (١/ ٤٨٣/ح٤٢٦) حدثنا إسماعيل أبو معمر، حدثنا يحيى بن سليم الطائفي، عن إسماعيل بن أمية، به، بزيادة في ألفاظه.

٤-**<u>أبوالسَّرِيّ سهل بن محمد</u>**: من زيادات الإمام البرقاني[(١)]، ولم أقف عليه فيما اعتمدت عليه من مصادر، والله أعلم.

٥- **<u>زكريا بن أبي زكريا</u>**: أخرجه أحمد في مسنده(١/ ٥٠٤/ح٤٥٧) عن زكريا بن أبي زكريا، حدثني يحيى بن سليم، عن إسماعيل بن أمية. ومن طريقه الضياء المقدسي في الأحاديث المختارة (١/ ٤٣٧/ح٣١٢) وقال: (إسناده لا بأس به) .

٦- **<u>إسحاق بن أبي إسرائيل</u>**: أخرجه ابن شاهين في ناسخ الحديث ومنسوخه (ص: ٢٩٥/ ح٣٣٤) حدثنا نصر بن القاسم الفرائضي، قال: نا إسحاق

(١) ينظر: علل الدارقطني = العلل الواردة في الأحاديث النبوية (٣/ ٩) .

بن أبي إسرائيل، قال: نا يحيى بن سليم، عن إسماعيل بن أمية، به، بزيادة في ألفاظه.

٧-**حاتم بن سالم القزاز**: أخرجه ابن بشران في أماليه (ج٢/ ١٠٣/ح١١٥٠) أخبرنا أبو محمد عبد الخالق بن الحسن المعدل، ثنا محمد بن سليمان، ثنا حاتم بن سالم القزاز، ثنا يحيى بن سليم، ثنا إسماعيل بن أمية، به، بزيادة في ألفاظه.

الوجه الثاني: (يحيى بن سُليم، عن إسماعيل بن أمية، عن موسى بن عمران، عن أبان، عن عثمان ﷺ، موقوفاً).

ذكر البرقاني أنه يرويه عن يحيى: عبدالجبار بن العلاء، والحسن بن محمد الزعفراني. ولم أقف على طريقهما موقوفاً فيما اعتمدت عليه من مصادر، والله أعلم.

دراسة أوجه الاختلاف:

أولاً، الاختلاف الفرعي على يحيى بن سُليم:

هذا الحديث قد اختلف فيه على يحيي، فروي بالوجهين مرفوعاً وموقوفاً:

فمن رفعه: سويد بن سعيد، وأبومعمر الهذلي، وأبوالسَّرِيّ سهل بن محمود، وزكريا بن أبي زكريا، وإسحاق بن أبي إسرائيل، وحاتم بن سالم القزاز، وكلهم ثقات إلا ما كان من سويد بن سعيد وتغيره بعدما عمي[١]. وحاتم بن سالم، أشار البيهقي إلى لين روايته، وقال: هو بصري. وذَكَره ابن حِبَّان في "الثقات"[٢].

وأما من وقفه: فعبدالجبار بن العلاء، والحسن بن محمد الزعفراني، وهما وإن كانا ثقتين إلا أن رواية من رفعه هي الأرجح للأكثرية، فهم أولى بالحفظ من غيرهم، ولمجيئه مرفوعاً من طرق غير طريق يحيى(كما رفعه الحميدي).

ثانياً، الخلاف على إسماعيل بن أمية:

(١) ينظر: الكواكب النيرات (ص: ٤٧٠/ ح١٥) .

(٢) ينظر: لسان الميزان (٢/ ٥٠٦) .

هذا الحديث قد روي عن إسماعيل بن أمية على الوجهين، المرفوع والموقوف:

فالمرفوع: رواه مصعب بن صدقة، وسعيد بن مسلمة، والوليد بن عمرو بن ساج، وهو الراجح من الخلاف على يحيى بن سلُيم.

فسعيد بن مسلمة، قال فيه البخاري: ضعيف(١). والوليد بن عمرو، قال فيه ابن عدي: وأحاديثه متقاربة ومع ضعفه يكتب حديثه(٢). ويحيى، فقد لخص الحافظ ابن حجر أقوال العلماء فيه بقوله: صدوق سيء الحفظ(٣). وأما مصعب بن صدقة فلم أقف له على ترجمة فيما اعتمدت عليه من مصادر. والله أعلم.

الموقوف: وقفه إسماعيل بن عياش، ويحيى بن سُليم، وإسماعيل ثقة في روايته عن الشاميين، ضعيف في غيرهم، وهو هنا سمع من غيرهم(٤). وأما يحيى بن سُليم فقد روي عنه على الوجهين، وتقدم ترجيح الرفع.

النظر في الخلاف بين الوجهين:

بالنظر فيما تقدم تترجح رواية من رفعه على من وقفه، لما يلي:

١- من رفعه أكثر ممن وقفه، والعدد الكثير أولى بالحفظ ممن أقل منهم.

٢- قد اختلف فيه على يحيى بن سُليم، وروي عنه مرفوعاً وموقوفاً والرفع هو الأرجح؛ لأن من رفعه أحفظ وأكثر، فتضم رواية يحيى بالرفع إلى من رفعه عن إسماعيل بن أمية؛ فيكون الرفع هو الأرجح. لذا قال الدارقطني:"ورفعه صحيح".

(١) ينظر: ميزان الاعتدال (٢/ ١٥٨/ت٣٢٧٣) .
(٢) ينظر: الكامل في ضعفاء الرجال (٨/ ٣٥٣) .
(٣) ينظر: تقريب التهذيب (ص: ٥٩١/ت٧٥٦٣) .
(٤) ينظر: الكواكب النيرات(١/ ١٩ / ٧) .

دراسة إسناد الوجه الراجح:

تقدَّم ترجيح رواية من رفعه على من وقفه. وممن أخرجه مرفوعاً من الأئمة: ابن شاهين، ودراسة إسناده كما يلي:

١- **نصر بن القاسم الفرائضي:** نصر بن القاسم بن نصر بن زيد، أبو الليث الفرائضي، سمع عبيد الله بن عمر القواريري، وأبا همام الوليد بن شجاع، وعبد الأعلى بن حماد، وغيرهم. روى عنه: أبوالحسين بن البواب المقرئ، وعمر بن محمد بن سبنك، وأبو حفص بن شاهين، وغيرهم. قال الخطيب: كان ثقة مأموناً. وقال الذهبي: كان ثقة فقيهًا علّامةً[(١)].

٢- **إسحاق بن أبي إسرائيل:** إسحاق بن أبي إسرائيل، واسمه إبراهيم، أبويعقوب، المروزي، نزيل بغداد. روى عن: كثير بن عبد الله الأبلي، وحماد بن زيد ، وابن عيينة، ويحيى بن سليمان، وغيرهم. روى عنه البخاري في الأدب، وأبوداود، وروى له النسائي بواسطة، وغيرهم. وهو ثقة؛ وثّقه ابن معين، وأحمد، والدارقطني، والبغوي، والذهبي، وغيرهم. وقال صالح جزره: "صدوق في الحديث إلا أنه يقول القرآن كلام الله ويقف". وقال السراج: "سمعته يقول هؤلاء الصبيان يقولون كلام الله غير مخلوق، ألا قالوا كلام الله وسكتوا". مولده كان في سنة ١٥١، وقال البخاري وجماعة: مات سنة ٢٢٤هـ [(٢)].

٣- **يحيى بن سُلَيْمٍ:** القرشي، الطائفي، أبومحمد. ويقال: أبو زكريا. المكي، الحذاء، الخراز. روى عن: عبيد الله بن عمر العمري، وموسى بن عقبة، وإسماعيل بن أمية، وغيرهم. روى عنه: وكيع وهو من أقرانه، والشافعي، وإسحاق بن أبي اسرائيل، وآخرون. وقد اختلف العلماء في توثيقه، فمنهم من وثَّقه مطلقاً كابن معين، والعجلي، وابن سعد، وغيرهم. وقال أبوحاتم: محله الصدق ولم يكن بالحافظ. ومنهم من قيد توثيقه بكتابه كيعقوب بن

(١) ينظر: تاريخ بغداد وذيوله (١٣/ ٢٩٦/ت ٧٢٦٨) ، تاريخ الإسلام (٧/ ٢٨٧/ ت١٨٤) .
(٢) ينظر: سير أعلام النبلاء (١١/ ٤٧٦/ت١٢٤) . تهذيب التهذيب (١/ ٢٢٣/ت٤١٥) .

سفيان، قال: كان رجلاً صالحاً وكتابه لا بأس به، فإذا حدث من كتابه فحديثه حسن وإذا حدث حفظاً فتعرف وتنكر. وضعفه الإمام أحمد مطلقاً، فقال: أتيته فكتبت عنه شيئاً، فرأيته يخلط في الأحاديث؛ فتركته، وفيه شيء. وقال فيه ابن حجر: صدوق سيء الحفظ، من التاسعة. وبعضهم ضعفه في روايته عن عبيدالله بن عمر، قال الساجي: أخطأ في أحاديث رواها عن عبيدالله بن عمر. وعليه، فخلاصة حاله أنه صدوق إلا في بعض الأحوال كما فصلها العلماء سالفاً. مات سنة ١٩٣ أو ١٩٥هـ وقيل غير ذلك [١].

٤- **إسماعيل بن أمية:** ثقة، تقدم في المطلب الثالث، المبحث الأول .

٥- **موسى بن عمران بن مناح:** هو موسى بن عمران بن منَّاح – بنون ثقيلة وآخره مهملة– نسب إلى جده، المديني. يروي عن أبان بن عثمان، والقاسم بن محمد. روى عنه: إسماعيل بن أمية، وعبد الواحد بن أبي عون، وابن عُلَيَّة. صحح له الدارقطني في هذا الحديث، وذكر أَن بَعضهم وَثَّقَهُ. وذكره ابن أبي حاتم ولم يذكر فيه جرحاً. وقال سعد الدين الحارثي: لا أعرفه[٢].

٦- **أبان بن عثمان:** هو أبان بن عثمان بن عفان الأموي، أبوسعيد ويقال أبوعبدالله. روى عن: أبيه، وزيد بن ثابت، وأسامة بن زيد، وعنه: أبوالزناد، والزهري، ونبيه بن وهب، وغيرهم. وهو ثقة؛ وثقه الجمهور، من الثالثة؛ مات سنة ١٠٥هـ، وحديثه في "صحيح مسلم" مصرح بالسماع من أبيه [٣].

٧-**عثمان**ﷺ: الصحابي الجليل، مناقبه كثيرةﷺ[٤].

---

(١) ينظر ترجمته في: إكمال تهذيب الكمال (١٢/ ٣٢٣/ ت٥١٣٩) ، تهذيب التهذيب (١١/ ٢٢٦) ، تقريب التهذيب (١/ ٥٩١) .

(٢) ينظر: الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب (٧/ ٢٣٥). ذيل ميزان الاعتدال (ص: ١٩٨/ ت٧٠٩) . لسان الميزان (٨/ ٢٢٣/ت٨٠٤٠).

(٣) ينظر: تهذيب التهذيب(١/ ٩٦ / ١٧٣) ، التقريب(١/ ٨٧ / ١٤١) .

(٤) ينظر: الإصابة (٤/ ٤٥٨ / ٥٤٥٢) .

الحكم على الحديث:

الحديث بهذا الإسناد حسن؛ فيه يحيى بن سليم الطائفي وهو صدوق، وله شاهد بمعناه، عن يزيد بن ثابت رضي الله عنه: ﴿أَنَّهُ كَانَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَصْحَابِهِ فَطَلَعَتْ جِنَازَةٌ فَلَمَّا رَآهَا ثَارَ، وَثَارَ أَصْحَابُهُ فَلَمْ يَزَالُوا قِيَامًا حَتَّى نَفَرَتْ،...﴾.

أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه، ك: الجنائز، ب: من قال يقام للجنازة إذا مرت (٣/ ٣٩/ ح١١٩٠٨)، وعنه ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٤/ ٢٨/ح١٩٧١). وأحمد في مسنده (٣٢/ ٢٠٣/ ح١٩٤٥٣)عن عبدالله بن نُمير، ثنا عثمان بن حكيم، عن خارجة بن زيد، عن عمه يزيد بن ثابت رضي الله عنه.

والإسناد صحيح إن صح سماع خارجة بن زيد بن ثابت من عمه يزيد بن ثابت، فإن للعلماء في سماعه كلام. قال البخاري: إن صح قول موسى بن عقبة: إنّ يزيد بن ثابت قتل أيام اليمامة في عهد أبي بكر، فإنّ خارجة لم يدرك يزيد" قال الحافظ ابن حجر: "وإذا مات باليمامة فرواية خارجة عنه مرسلة" (١).

وله شاهد قولي: أخرجه البخاري في صحيحه، ك: الجنائز، ب: من تبع جنازة، فلا يقعد حتى توضع .... (٢/ ٨٥/ح١٣١٠) عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: ﴿إِذَا رَأَيْتُمُ الجَنَازَةَ، فَقُومُوا، فَمَنْ تَبِعَهَا فَلاَ يَقْعُدْ حَتَّى تُوضَعَ﴾. وقد صححه الدارقطني ونقل العراقي تصحيحه له. ووثق رجال إسناده البوصيري في إتحاف الخيرة المهرة (٢/ ٤٨٦). وعليه، فيكون الحديث صحيحاً لغيره، والله أعلم.

أثر العلة في فقه هذا الحديث:

تقدم ثبوت رفع الحديث إلى النبي ﷺ من فعله، فهو يدل على مشروعية القيام للجنازة، سواء كان الميت مسلماً أو كافراً، وهو مذهب ابن عمر، وابن مسعود، وابن حبيب، وابن الماجشون من المالكية؛ فقد اختلف العلماء في نسخ هذا الحديث:

(١) الإصابة(١٠/ ٣٤١) .

قال ابن عبدالبر: اختلف العلماء في هذا الباب، فمن روي عنه أنه قال بالأحاديث التي زعمنا أنها منسوخة واستعملها ولم يرها منسوخة، وقالوا لا يجلس من اتبع الجنازة حتى توضع من أعناق الرجال: الحسن بن علي، وأبو هريرة، والمسور بن مخرمة، وابن عمر، وابن الزبير، وأبو سعيد الخدري، وأبوموسى الأشعري، والنخعي، والشعبي، وابن سيرين. وذهب إلى ذلك: الأوزاعي، وأحمد، وإسحاق، وبه قال محمد بن الحسن. وروي عن أبي مسعود البدري، وأبي سعيد الخدري، وقيس بن سعد، وسهل بن حنيف، وسالم، أنهم كانوا يقومون للجنازة إذا مرت بهم [١].

والحكمة في ذلك: هي تعظيم ذات الله وقدرته في خلقه، وإظهار احترام الروح البشرية التي جعلها الله سراً للحياة، فقد قامﷺ لجنازة يهودي، وعلل بقوله ﴿أَلَيْسَتْ نَفْسًا﴾[٢].

وقال الشافعية: هذان القيامان منسوخان فلا يؤمر أحد بالقيام اليوم سواء مرت به أم تبعها إلى القبر. قال المحاملي الشافعي في المجموع: القيام للجنازة مكروه عندنا وعند الفقهاء كلهم. وقال آخرون: هو مخير بين القيام والقعود. وقيل: يكره القيام لها إذا لم يرد المشي معها. وقال أبو حنيفة: يكره له القعود حتى توضع الجنازة، وبه قال الشعبي والنخعي وداود.

وخالف المتولي الشافعي (صاحب التتمة) الجماعة، فقال: يستحب لمن مرت به جنازة أن يقوم لها، وإذا كان معها لا يقعد حتى توضع. قال النووي: وهذا الذي قاله صاحب التتمة هو المختار، فقد صحت الأحاديث بالأمر بالقيام ولم يثبت في القعود شئ إلا حديث عليﷺ وهو ليس صريحاً في النسخ بل

(١) ينظر: التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (٢٣/ ٢٦٤) .

(٢) ينظر: صحيح البخاري، ك: الجنائز، ب: من قام لجنازة يهودي (٢/ ٨٥/ح١٣١٢) .

ليس فيه نسخ لأنه محتمل القعود لبيان الجواز [١]. فقد جاء عن عَلِيٍّ ﷺ، قَالَ: رَأَيْنَا رَسُولَ اللهِ ﷺ: ﴿قَامَ فَقُمْنَا وَقَعَدَ فَقَعَدْنَا﴾ يَعْنِي فِي الْجَنَازَةِ.[٢].

قال ابن عقيل: كون النبيﷺلم يقم للجنازة لا يدل على النسخ لمقامه، ويمكن الجمع، وهو أن القيام لها مستحب، والجلوس جائز[٣].

وهو اختيار الطبري حيث قال: والصواب أن القيام للجنازة حتى توضع في اللحد والقعود قبل ذلك أمران قد فعلهما رسول اللهﷺ، وصحت عنه بفعله ذلك الأخبار.

وأما اعتلال المعتل بأن سنة الأموات في ذلك سنة الأحياء فيه، وأنه لما لم يكن جائزاً القيام للأحياء كان كذلك غير جائز القيام للأموات، فعلة واهية[٤]؛ لاعتلال أدلة النهي عن القيام وثبوت أدلة القيام للجنازة[٥]. والله أعلم.

الحديث الثاني

"وسئل عن حديث المقبري، عن أبي هريرةﷺ، قال رسول الله ﷺ: ﴿وَيْلٌ لِلْعَرَبِ مِنْ شَرٍّ قَدِ اقْتَرَبَ إلى رَأْسِ السِّتِّينَ، تَصِيرُ الصَّدقَةُ مَغْرَماً، والْأَمَانَةُ غَنِيمَةً، وَالشَّهَادَةُ بِالْمَعْرِفَةِ، وَالْحُكْمُ (بِالْهَدية)[٦]. ..... الحديث﴾.

فقال: يرويه إسماعيل بن أمية عنه، واختلف عنه" [٧].

---

(١) ينظر: المجموع شرح المهذب (٥/ ٢٨٠) .

(٢) صحيح مسلم، ك: الجنائز، ب: ب نسخ القيام للجنازة (٢/ ٦٦٢/ ح ٩٦٢)

(٣) ينظر: إعلام العالم بعد رسوخه بناسخ الحديث ومنسوخه (ص: ٢٩٦) .

(٤) ينظر: تهذيب الآثار مسند عمر (٢/ ٥٦٤) .

(٥) ينظر: التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (٢٣/ ٢٦٤) .

(٦) في مطبوع دار طيبة: (بالهوية) . والمثبت الصواب كما في النسخ الخطية ومطبوع مؤسسة الريان، تحقيق محمد بن صالح الدباسي(٥ / ٢٤٦/ ح٢٠٥٩) .

(٧)فرواه مصعب بن صدقة القرقساني(كما في النسخ الخطية، وكذا في مطبوع مؤسسة الريان، تحقيق محمد بن صالح الدباسي. وفي النسخة المطبوعة لدار طيبة–الرياض: كتب محققه الشيخ محفوظ: محمد بن مصعب بن صدقة القرقساني) ، عن إسماعيل بن أمية، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرةﷺ، عن النبي ﷺ. وخالفه جعفر بن الحارث أبوالأشهب، رواه عن =

أوجه الأختلاف:

هذا الحديث يرويه إسماعيل بن أمية، واختلف عنه من وجهين:

الوجه الأول: (إسماعيل بن أمية، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة، عن النبيﷺ).

الوجه الثاني:(إسماعيل بن أمية، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرةﷺ) موقوفاً.

تخريج الوجه الأول: (إسماعيل بن أمية، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة، عن النبيﷺ).

ذكر الدارقطني أنه يرويه (مصعب بن صدقة)، ولم أقف عليه فيما اعتمدت عليه من مصادر، ووجدته يرويه معمر بن راشد، كما يلي:

أخرجه عبدالرزاق، عن معمر بن راشد كما في جامعه، ب: المهدي (١١/ ٣٧٣/ ح٢٠٧٧٧)، عن إسماعيل بن أمية، عن رجل – قال معمر: – أراه سعيداً، عن أبي هريرةﷺ، بنحوه.

ومن طريقه، أخرجه الحاكم في المستدرك على الصحيحين، ك: الْفِتَنِ وَالْمَلَاحِمِ (٤/ ٥٣٠/ ح٨٤٨٩) أخبرني محمد بن علي بن عبد الحميد الصنعاني، بمكة حرسها الله تعالى، ثنا إسحاق بن إبراهيم، أنبأ عبد الرزاق، به، بلفظه. ولم يشك في كونه سعيداً. وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه بهذه الزيادات " وقال الذهبي: على شرط البخاري ومسلم. وعزاه الحافظ ابن حجر في إتحاف المهرة (١٤/ ٧٠٥/ح١٨٥٣٠) للحاكم بنفس لفظ معمر.

=

إسماعيل بن أمية، عن المقبري، عن أبي هريرةﷺ موقوفاً، وهو أشبه بالصواب. ينظر: علل الدارقطني = العلل الواردة في الأحاديث النبوية (١٠/ ٣٧١/ح٢٠٥٩) .

الوجه الثاني: (إسماعيل بن أمية، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرةﷺ) موقوفاً.

ذكر الدارقطني-رحمه الله- أنه يرويه جعفر بن الحارث أبو الأشهب، عن إسماعيل بن أمية، عن المقبري، عن أبي هريرةﷺ موقوفاً، ولم أقف على هذا الوجه فيما اعتمدت عليه من مصادر، لكن وجدته موقوفاً عن أبي هريرةﷺ من غير طريق المقبري، بألفاظ متفاوتة، كما سيأتي.

دراسة أوجه الاختلاف:

ذكر الإمام الدارقطني أنه رواه إسماعيل بن أمية، واختلف عنه من وجهين: الأول مرفوع. والثاني: موقوف، ورجح الدارقطني الموقوف بقوله: أشبه بالصواب.

أما المرفوع: فذكر أنه يرويه صدقة بن مصعب، ولم أقف له على رواية ولا ترجمة، فلعله محمد بن مصعب بن صدقة، كما هو في كتب التراجم وكما كتبه محقق الكتاب بدار طيبة، فإن كان هو فهو ضعيف(١). وقد تابعه في رفعه معمرُ بنُ راشد عن إسماعيل، ومعمر بن راشد وثَّقه الجمهور، إلا أن فى روايته عن ثابت، والأعمش، وهشام بن عروة شيئاً، وكذا فيما حدث به بالبصرة، وهذا الحديث ليس من شيء منها.

وأما الوجه الموقوف الذي رجحه الدارقطني فقال: "يرويه جعفر بن الحارث"، ولم أقف على روايته، وجعفر هذا هو أبو الأَشْهَب الواسطي، تكلموا في حفظه، قال عنه ابن حبان: هو ممن لاَ يُحْتَجُّ به إذا انفرد(٢). وهو هنا قد انفرد في وقفه عن إسماعيل بن أمية؛ فلا يقوى على مخالفة معمر بن راشدِ الذي هو ثقة عند الجمهور؛ فتترجح رواية معمر.

(١) ينظر ترجمته: (تهذيب التهذيب٩/ ٤٠٤ / ٧٤٢) ، (تقريب التهذيب١/ ٥٠٧ / ٦٣٠٢) .
(٢) ينظر ترجمته: الكامل في ضعفاء الرجال (٢/ ٣٦٧/ ت ٣٣٦) ، لسان الميزان (٢/ ٤٤٧/ ت١٨٢٧) .

النظر في الخلاف والترجيح بين الوجهين:

بالنظر في الخلاف السابق يتضح أن الحديث يصح مرفوعاً لا موقوفاً، لأسباب:

١-أنه قد رفعه إمام كبير ثقة وهو معمر بن راشد، والرفع زيادة، والزيادة من الثقة مقبولة.

٢- لرواية الرفع متابعة من طرق غير طريق(إسماعيل بن أمية، عن سعيد، عن أبي هريرةﷺ)، فقد جاء الحديث من طريق(علي بن زيد، عن أبي حازم، عن أبي هريرةﷺ):

أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط (٢/ ١٠٥/ ح١٣٩٧) حدثنا أحمد قال: نا محمد بن معمر البحراني، قال: نا روح بن عبادة، قال: نا حماد بن سلمة، عن علي بن زيد، عن أبي حازم، عن أبي هريرةﷺ، أنه قال: في كيسي هذا حديث، لو حدثتكموه لرجمتموني، ثم قال: اللهم لا أبلغن رأس الستين. قالوا: وما رأس الستين؟ قال: ﴿إمارةُ الصبيانِ، وبَيْعُ الحُكْم، وكَثْرَةُ الشُّرَطِ، والشهادةُ بالمعرفةِ، ويَتَّخِذُونَ الأمانةَ غَنِيْمَةً، والصّدقةَ مَغْرَمًا، ونَشْوٌ يتَّخذونَ القرآنَ مَزَامِيْرَ،﴾. قال حماد: ﴿وأظنَّهُ قال: والتهاونُ بالدَّمِ﴾. قال: لم يرو هذا الحديث عن علي بن زيد إلا حماد، تفرد به: روح .

وعلي بن زيد هو ابن جدعان، القرشي، المكي، نزيل البصرة، وقد تكلموا في حفظه(١).

ولكن رواية حماد بن سلمة عنه أمثل من رواية غيره عنه كما قال أبو حاتم الرازي.

فقول أبي هريرةﷺ:" قال: في كيسي هذا حديث، لو حدثتكموه لرجمتموني، ثم قال: اللهم لا أبلغن رأس الستين. قالوا: وما رأس الستين؟": قرينة قوية للرفع الحديث؛ إذ أشار أنه من كيسه، أي من حفظه عن رسول

(١) ينظر: الكامل في ضعفاء الرجال (٦/ ٣٣٣/ت ١٣٥١) .

الله ﷺ. ثم هو يخشى سنة ستين، وهذا غيب، ولا يعلمه إلا الله ومن ارتضى من رسول.

٣- لا منافاة هنا بين الرفع والوقف؛ لأمرين: أحدهما: أن راوي الحديث أحياناً يروي الحديث مرفوعاً، وأحيانا يحدث به من اجتهاده، مبينًا للحكم فقط لا راويًا. وعلى الاحتمال الأخير يكون حاكيًا لا راويًا، وهذا يقبل إذا كان الراوي ثقة، أما إذا كان غير ثقة فلا يقبل الرفع؛ لأن راويه ضعيف لا لمعارضته بالوقف.

ثانيهما: أن قول أبي هريرةﷺ الموقوف هنا مما يأخذ حكم المرفوع؛ لأنه مما لا اجتهاد فيه، ولم يعارض بقول غيره من الصحابة.

٤-مجيء شاهد لشطر الحديث الأول مرفوعاً في الصحيحين، فقد أخرج البخاري في صحيحه، ك: أحاديث الأنبياء، ب: قصة يأجوج، ومأجوج (٤/ ١٣٨/ح٣٣٤٦) عن زَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُا أَنَّ النَّبِيَّﷺ، دَخَلَ عَلَيْهَا فَزِعًا يَقُولُ: ﴿لاَ إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَيْلٌ لِلْعَرَبِ مِنْ شَرٍّ قَدِ اقْتَرَبَ، ...الحديث﴾ ومسلم، ك: الفتن وأشراط الساعة، ب: اقتراب الفتن وفتح ردم يأجوج ومأجوج (٤/ ٢٢٠٧/ح٢٨٨٠).

وعليه فيترجح القول بالرفع، وأما قول الدارقطني الوقف أشبه بالصواب، فلعله لم يطلع على رواية معمر عن إسماعيل بالرفع؛ إذ لم يشر إليها من قريب أو بعيد.

<u>دراسة إسناد الوجه الراجح</u>:

تقدم ترجيح وجه الرفع على الوقف، وقد أخرجه عبدالرزاق في مصنفه، فستكون الدراسة لإسناده، كما يلي:

١-**معمر بن راشد:** معمر بن راشد الأزدى الحدانى، أبو عروة بن أبي عمرو البصرى، سكن اليمن. روى عن: بهز بن حكيم، وثابت البناني، وعبدالكريم الجزري، وغيرهم. وعنه: يحيى بن أبي كثير، وعمروبن دينار، وابن المبارك، وغيرهم. وهو ثقة ثبت فاضل، وثقه الجمهور، إلا أن فى

روايته عن ثابت، والأعمش، وهشام بن عروة شيئاً، وكذا فيما حدث به بالبصرة. مات سنة ١٥٤، وله ٥٨ سنة. روى له الجماعة(١).

٢-**إسماعيل بن أمية:** ثقة، تقدم في المطلب الثالث، من المبحث الأول.

٣-**سعيد المقبري:** هو سعيد بن أبي سعيد، واسمه كيسان، المقبري، أبوسعد المدني، وكان أبوه مكاتباً لامرأة من بني ليث، والمقبري نسبة إلى مقبرة بالمدينة، كان مجاوراً لها. روى عن سعد، وأبي هريرة، وعائشة، وغيرهم. روى عنه: مالك، وابن إسحاق، وإسماعيل بن أمية ، وجماعة. وهو ثقة؛ وثَّقه ابن المديني، وابن سعد، والعجلي، وأبوزرعة، والنسائي، وابن خراش، وغيرهم. وقال الواقدي: اختلط قبل موته بأربع سنين. من الثالثة، روى له الجماعة، وروايته عن عائشة وأم سلمة مرسلة. مات في حدود العشرين وقيل قبلها، وقيل بعدها(٢).

٤- **أبوهريرة** ﷺ: حافظ الصحابة، مناقبه كثيرة (٣).

الحكم على الحديث:

الحديث بهذا الإسناد صحيح، قال الحاكم: حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه بهذه الزيادات. وقال الذهبي: على شرط البخاري ومسلم.

فقد أشار الإمام الحاكم إلى أن أوله في الصحيحين، كما سلف ذكره. وتقدم ترجيح وجه رفعه، والله أعلم.

أثر العلة في فقه الحديث:

لا أثر لهذه العلة على فقه هذا الحديث؛ فالخلاف فيه بين وقفه ورفعه، وموقوفه يأخذ حكم المرفوع؛ إذ أنه فيما لا اجتهاد فيه، ولم يخالفه صحابي

(١) ينظر: جامع التحصيل١/ ٢٨٣ / ٧٨٦) ، (تهذيب الكمال ٢٨/ ٣٠٣ /٦١٠٤) ، (تهذيب التهذيب ١٠/ ٢١٨ /٤٤١) ، (مشاهير علماء الأمصار ١/ ١٩٢ /١٥٤٣) .

(٢) ينظر: الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط (ص: ١٣٢/ت٤٠) . تهذيب التهذيب (٤/ ٣٨/ ت ٦١) تقريب التهذيب (ص: ٢٣٦/ت٢٣٢١) .

(٣) ينظر: (الإصابه ٤/ ٣١٦) ، (تهذيب الكمال٤/ ٣٦٦) ، (تذكرة الحفاظ١/ ٣٦) .

آخر. وفيه تحذير أبي هريرةﷺ من غيب سيقع، وقد وقع فعلاً، كما جاء في كتب التراجم: فقد كانﷺ يقول:"اللهُمَّ لا تدركني سنة الستين". فتوفي أبو هريرةﷺ فيها أو قبلها بسنةٍ. فهو يشيرُ ﷺ كما قال الحافظ: " إلى أن أول الأغيلمة كان في سنة ستين، وهو كذلك، فإن يزيد بن معاوية استخلف فيها وبقي إلى سنة أربع وستين فمات، ثم ولي ولده معاوية ومات بعد أشهر"(١).

وينبغي التنبيه إلى أنه جاء في بعض الروايات: "رأس السبعين" وهو غلط، والصحيح "رأس الستين" كما صرحت به غيرها. فقد كانت إمارة يزيد فيها، وكان غالبًا ينزع الشيوخ من إمارة البلدان الكبار ويوليها الأصاغر من أقاربه، ولذا كان أبوهريرةﷺ يقول: "اللهم لا تدركني سنة ستين ولا إمارة الصبيان" واستجاب الله عز وجل دعاؤه فمات قبلها(٢). حيث ماتﷺ سنة(٥٧)، والمقصود أن الله أجاب دعاءه فقبضه قبل أن يعاشر ويعامل ما كان يخشاه. والله أعلم.

المطلب الثاني: مرويات إسماعيل بن أمية المعلة بالاختلاف عليه بتغيير رجال الإسناد.

الحديث الثالث:

"وسئل عن حديث عطاء بن أبي رباح، عن أبي هريرةﷺ؛ ﴿رخَّصَ رسولُ اللهﷺ للرجالِ في التَّسْبيحِ، وللنِّساء في التَّصْفِيق﴾. فقال: يرويه إسماعيل بن أمية، واختلف عنه"(٣).

<u>أوجه الاختلاف</u>:

هذا الحديث يرويه إسماعيل بن أمية، واختلف عنه من وجهين:

<u>الوجه الأول</u> : إسماعيل بن أمية، عن عطاء، عن أبي هريرةﷺ.

<u>الوجه الثاني</u> : إسماعيل بن أمية، عن نافع، عن ابن عمرﷺ.

(١) فتح الباري لابن حجر (١٣/ ١٠) .

(٢) ينظر: الأجوبة المرضية فيما سئل السخاوي عنه من الأحاديث النبوية (٣/ ٩٩٧) .

(٣)العلل الواردة في الأحاديث النبوية (٨/ ٣٤٠).

ورَوَى الوجهين عن إسماعيل بنِ أمية: يحيى بنُ سُليم الطائفي، على النحو التالي:

تخريج الوجه الأول: (يحيى بن سُليم الطائفي، عن إسماعيل بن أمية، عن عطاء، عن أبي هريرةﷺ).

أخرجه أبومحمد الفاكهي في فوائده (ص: ٤٢٢/ح١٩٩) حدثنا أبي، نا يحيى بن سُليم، عن إسماعيل بن أمية، عن عطاء بن أبي رباح، عن أبي هريرةﷺ، بنحوه.

تخريج الوجه الثاني: (يحيى بن سُليم الطائفي، عن إسماعيل بن أمية، عن نافع، عن ابن عمرﷺ).

أخرجه الإمام ابن ماجة في سننه، ك: إِقَامَةِ الصَّلَاةِ، وَالسُّنَّةُ فِيهَا، ب: التسبيح للرجال في الصلاة والتصفيق للنساء (١/ ٣٣٠/ح١٠٣٦) حدثنا سويد بن سعيد قال: حدثنا يحيى بن سليم، عن إسماعيل بن أمية، وعبيد الله، عن نافع، أنه كان يقول: قال ابن عمرﷺ: ﴿رَخَّصَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِلنِّسَاءِ فِي التَّصْفِيقِ، وَلِلرِّجَالِ فِي التَّسْبِيحِ﴾.

وأخرجه ابن المقرئ في معجمه (ص: ١٦١/ح٤٦٧) وبيبي[1]، في جزئها (ص: ٤٨/ح٤١) والذهبي في سير أعلام النبلاء (١١/ ٣٥٩)، من طريق مُحَمَّد بن يزِيد الأدمِيّ، حَدثنَا يحيى بن سُليم، عَن إِسْمَاعِيل بن أُميَّة وَعبيد الله بن عمر، به، بلفظ: ﴿التَّسْبِيحُ لِلرِّجَالِ، وَرَخَّصَ فِي التَّصْفِيقِ لِلنِّسَاءِ﴾ وزاد ابن المقريء﴿ فِي الصَّلَاةِ﴾.

دراسة أوجه الاختلاف:

هذا الحديث رواه يحيى بن سُليم عن إسماعيل بن أمية على الوجهين:

(١) الشيخة المسندة المعمرة، أم الفضل، بيبى بنت عبدالصمد بن علي بن محمد الهرثمية، الهروية، روت عن عبدالرحمن بن أبي شريح جزءًا عالياً اشتهر بها، وتفردت به، من قرية بخشة من هراة، ولدت في حدود سنة ٣٠٨هـ، وماتت في حدود سنة ٤٧٥هـ. ينظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ٤٨٩/ت٤٢٩٣) .

مرة عن عطاء، عن أبي هريرةﷺ. ومرة عن نافع، عن ابن عمر.

فقد رجح الإمام الدارقطني الوجه الأول عن عطاء، عن أبي هريرةﷺ. ومثله الإمام أبوحاتم في العلل[1]، حيث ضعَّف الوجه الثاني:(يحيى بن سُليم، عن إسماعيل بن أمية، عن نافع، عن ابن عمرﷺ). ووصف إسناده بأنه منكر. ولعل وصف أبي حاتم لإسناد الوجه الثاني بالنكارة إما بسبب: من روى عن يحيى بنِ سُليم وهو سويدُ بنُ سعيد، فقد قال فيه البخاري: فيه نظر، كان عمي فلقن ما ليس من حديثه. وقال أبوحاتم: صدوق كان يدلس يكثر ذاك، يعني التدليس. وقال النسائي: ليس بثقة. وقال يعقوب بن شيبة: صدوق، مضطرب الحفظ ولا سيما بعدما عمي[1].

إلا أنه قد توبع في روايته عن يحيى بن سُليم، كما تقدم في تخريج الوجه الثاني عند ابن المقري وبيبي، فقد تابعه مُحَمَّد بنُ يزِيد الأدمِيّ، وهو أبو جعفر الخراز، ثقة عابد، من صغار العاشرة، مات سنة خمس وأربعين[2].

أو بسبب سوء حفظ يحيى بن سُليم نفسه؛ فيحتمل أنه قد اضطرب في روايته فرواه على الوجهين، وهو سبب ترجيح الإمام الدارقطني للوجه الأول؛ حيث إن الدارقطني ممن ضعفوه مطلقاً فكان يصفه بأنه سيئ الحفظ[3]، وهذا الحديث مما اضطرب فيه. لا سيما، والحديث قد صح من طريق عطاء وغيره عن أبي هريرةﷺ، وله أكثر من متابعة: فقد تابع إسماعيلَ في روايته عن عطاء: ابنُ جريج، عند عبدالرزاق في مصنفه (٢/ ٤٥٦/ ح٤٠٦٧) قال: أخبرني عطاء، أنه سمع أباهريرةﷺ يقول: ﴿التسبيح للرجال والتصفيق للنساء .....﴾. وإسناده صحيح.

(١) ينظر: تهذيب التهذيب (٤/ ٢٣٩ / ٤٨١) ، التقريب(١/ ٢٦٠ / ٢٦٩٠) .
(٢) تقريب التهذيب (١/ ٥١٤) .
(٣) ينظر: إكمال تهذيب الكمال (١٢/ ٣٢٣) .

النظر في الخلاف والترجيح بين الوجهين:

بالنظر فيما تقدم يترجح الوجه الأول(إسماعيل بن أمية، عن عطاء، عن أبي هريرةﷺ)، فقد رواه يحيى بن سُليم على الوجهين، لكن تابع إسماعيلَ في روايته على هذا الوجه، عن عطاء: عبدالملك بن عبدالعزيز بن جريج، وابن جريج أحد الأئمة الثقات(١).

دراسة إسناد الحديث من الوجه الراجح:

مما تقدم تبين أن الوجه الراجح هو(إسماعيل بن أمية، عن عطاء، عن أبي هريرةﷺ)، وممن رواه أبومحمد الفاكهي، ودراسة إسناده كما يلي:

١- **أبوه: هو أبو عبدالله الفاكهى:** محمد بن إسحاق بن العباس الفاكهى، المكى، مؤلف أخبار مكة. روى فيه عن: ابن أبى عمر العدنى، وبكر بن خلف، وحسين بن حسن المروزى، وجماعة. وكتابه فى أخبار مكة حسن جداً؛ لكثرة ما فيه من الفوائد النفيسة، أثنى عليه تقي الدين الفاسي في العقد الثمين، وفضل كتابه في أخبار مكة على كتاب الأزرقي. كان حياً فى سنة ٢٧٢هـ؛ لأنه ذكر فيها قضية تتعلق بالمسجد الحرام(٢).

٢-**يحيى بن سُليم:** صدوق إلا في بعض الأحوال، وذكرتها مفصلة في ترجمته في الحديث الأول.

٣- **إسماعيل بن أمية:** ثقة، تقدم في المطلب الثالث من المبحث الأول.

٤- **عطاء** : هو عطاء بن أبي رباح ، أبو محمد المكي. روى عن: ابن عباس، وأبي سعيد الخدري، وأبي هريرةﷺ، وغيرهم. روى عنه: ابنه يعقوب، وأبو إسحاق السبيعي، وإسماعيل بن أمية، وخلق كثير. وهو ثقة فقيه فاضل، لكنه كثير الإرسال؛ وثَّقه الجمهور. كان من سادات التابعين فقهاً وعلماً وورعاً وفضلاً، ونُقل عن أحمد بن حنبل قال: رأى ابن عمر

(١) ينظر ترجمته: تهذيب التهذيب (٦/ ٤٠٢/ت٧٥٨) .

(٢) ينظر: الأعلام للزركلي (٦/ ٢٨) ، العقد الثمين فى تاريخ البلد الأمين (٢/ ١٠٩/ت٩٠) .

ولم يسمع منه. ورأى أبا سعيد الخدريﷺ يطوف بالبيت ولم يسمع منه. من الثالثة. مات سنة ١١٤هـ، وقيل غير ذلك. روى له الجماعة [١].

٥- **أبوهريرة**ﷺ:حافظ الصحابة، تقدمت ترجمته في الحديث الثاني.

الحكم على الحديث:

هذا الإسناد فيه: أبوعبدالله الفاكهي، لم أقف له على جرح ولا تعديل غير ما أثنى به عليه تقي الدين الفاسي، ويحيى بن سُليم صدوق إلا في بعض الأحوال كما تقدم، والحديث له متابعة في الصحيحين عن أبي هريرةﷺ، حيث تابع عطاءَ أبوسلمة عند البخاري في صحيحه، ك: الجمعة، ب: التصفيق للنساء(٢/ ٦٣/ ح١٢٠٣). وأبو سلمة وابن المسيب عند مسلم في صحيحه، ك: الصلاة، ب: تسبيح الرجل وتصفيق المرأة إذا نابهما شيء في الصلاة (١/ ٣١٨/ح٤٢٢)بلفظ:﴿ التَّسْبِيحُ لِلرِّجَالِ وَالتَّصْفِيقُ لِلنِّسَاءِ﴾. فيكون الحديث صحيحاً لغيره، والله أعلم.

أثر العلة في فقه الحديث:

لثبوت هذا الحديث أثر في توجيه فهم قول النبيﷺ"إنما التَّصْفِيقُ لِلنسَاءِ".

فقد اختلف العلماء في المسلم إذا اضطر وهو يصلي إلى تنبيه الإمام أو غيره، أو حزبه أمر في صلاته، فإن كان رجلاً يسبح، وإن كانت امرأة هل تسبح أم تصفق؟

هما قولان للعلماء، فقال مالك وجماعة: إن التسبيح للرجال والنساء. قال ابن القاسم: كان مالك يضعف التصفيق للنساء، ويقول: قد جاء حديث التصفيق ولكن قد جاء ما يدل على ضعفه، وهو قولهﷺ (من نابه في صلاته شيء فليسبح)، وكان يرى التسبيح للرجال والنساء جميعاً [٢].

---

(١) ينظر: المراسيل لابن أبي حاتم (ص: ١٥٤) ، (تهذيب التهذيب ٧/ ١٧٩ / ٣٨٥) ، (تقريب التهذيب ١/ ٣٩١ / ٤٥٩١) .

(٢) ينظر: المدونة (١/ ١٩٠) .

واستدل مالك على صحة ما ذهب إليه بقولهﷺ: "من نابه شيء في صلاته فليسبح"، فإن قيل: فإن هذا الخبر إنما ورد بسبب القوم الذين صفقوا خلف أبي بكرﷺ فيجب أن يقصر عليهم. فالجواب: أن اللفظ عام مستقل بنفسه فلا يقصر على سببه، ولذلك لم يقصر حكم الظهار على سلمة بن صخر ولا آية اللعان على هلال بن أمية وحمل ذلك على عمومه. وقولهﷺ: "إنما التصفيق للنساء" ليس على أن ذلك حكمهن ولكن على معنى العيب للفعل بإضافته إلى النساء كما يقال: كفران العشير من أفعال النساء.

وذكر العلماء أن مالكاً ضعَّف العمل بالتصفيق؛ لأنه رأى أن التسبيح لكونه ذكرا أولى في الصلاة من غيره وأنه لم يصح عنده حديث هيئة التصفيق وإن كان صححه بعض الأئمة لا يلزمه تصحيح غيره لجواز أن يكون عنده فيه قادح لم يره المصحح [١].

وقال الشافعي وجماعة: للرجال التسبيح وللنساء التصفيق. وروى ذلك عن النخعي، وهو قول الأوزاعي، وأحمد، وإسحاق، وأبي ثور.

والسبب في اختلافهم: اختلافهم في مفهوم قولهﷺ: «وإنما التصفيق للنساء». فمن ذهب إلى أن معنى ذلك أن التصفيق هو حكم النساء في السهو – وهو الظاهر – قال: النساء يصفقن ولا يسبحن. ومن فهم من ذلك الذم للتصفيق قال: الرجال والنساء في التسبيح سواء [٢].

قال ابن فرحون: وصفة التصفيق أن تضرب بظهر أصبعين من يمناها على كفها الشمال[٣].

ويجدر التنبيه هنا إلى أمرين: الأول: تخصيص النبيﷺ التصفيق للنساء دون التسبيح؛ لأن صوتها فتنة ولهذا منعت من الأذان والإمامة والجهر بالقراءة في الصلاة.

(١) ينظر: شرح مختصر خليل للخرشي (١/ ٣٢١) .
(٢) ينظر: بداية المجتهد ونهاية المقتصد (١/ ٢٠٧) .
(٣) ينظر: مواهب الجليل في شرح مختصر خليل (٢/ ٢٩) .

الثاني: هل يقوم مقام التصفيق مما هو في معناه كالضرب بعصا أو نحوها؟

ظاهر الحديث أنه لا يشرع لها ذلك، وأن التصفيق لها متعين. ويحتمل أنهﷺ ذكر التصفيق؛ لكونه هو المتيسر لها في كل وقت، والمعتاد للنساء، فيكون ذكرهﷺ التصفيق إنما هو للتنبيه به على ما عداه [1]. والله أعلم.

الحديث الرابع

– "وسئل عن حديث عطاء بن مينا، عن أبي هريرةﷺ سجد رسول الله ﷺ في:﴿ إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ ﴾[الانشقاق: ١] و﴿ ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ ﴾[العلق: ١]، فقال: يرويه إسماعيل بن أمية، واختلف عنه" [2].

أوجه الاختلاف:

هذا الحديث يرويه إسماعيل بن أمية، واختلف عنه من وجوه:

<u>الوجه الأول</u> : محمد بن عمرو بن علقمة، عن إسماعيل بن أمية، عن عطاء بن مينا، عن أبي هريرةﷺ. واختلف فيه عن محمد بن عمرو بن علقمة.

<u>الوجه الثاني</u> : داود بن الزبرقان، عن إسماعيل بن أمية، عن عطاء بن أبي رباح، عن أبي هريرةﷺ.

<u>الوجه الثالث</u>: محمد بن مسلم الطائفي، عن إسماعيل بن أمية، عن أبي سلمة بن عبدالرحمن، عن أبي هريرةﷺ.

تخريج الوجه الأول:

هذا الوجه رواه محمد بن عمرو بن علقمة، عن إسماعيل بن أمية، واختلف عنه إلى ثلاثة وجوه:

<u>الوجه الأول</u>: (محمد بن عمرو، عن إسماعيل بن أمية، عن عطاء بن مينا، عن أبي هريرةﷺ).

---

(١) ينظر: طرح التثريب في شرح التقريب (٢/ ٢٤٩) .عمدة القاري شرح صحيح البخاري (٧/ ٢٧٩) .

(٢) ينظر: علل الدارقطني = العلل الواردة في الأحاديث النبوية (٨/ ٣٤١).

ذكر الإمام الدارقطني–رحمه الله– أن يزيد بن هارون قد رواه عن محمد بن عمرو بهذا الوجه، لكن لم أقف له على رواية بهذا الوجه، وإنما وجدت له رواية على الوجه الثاني كما سيأتي.

ورواه عبدة بن سليمان، والمحاربي–عبد الرحمن بن محمد بن زياد–، عن محمد بن عمرو، عن إسماعيل بن أمية، عن عطاء بن مينا، عن أبي هريرةﷺ. ولم أقف لروايتهما على تخريج، إلا ما أورده الدارقطني في العلل.

ووجدت لهذا الوجه طريقاً ثالثاً لم يذكره الدارقطني:

–**عبدالعزيز بن محمد**: أخرجه أبويعلى الموصلي في مسنده (١١/ ٢٦٨/ ح ٦٣٨٢) حدثنا موسى بن هارون، ثنا قتيبة بن سعيد، ثنا عبد العزيز بن محمد، عن محمد بن عمرو، عن إسماعيل بن أمية، عن عطاء، عن أبي هريرةﷺ:﴿ أَنَّ النَّبِيَّﷺسَجَدَ فِي: اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾ قَالَ مُوسَى بْنُ هَارُونَ: وَهُوَ عَطَاءُ بْنُ مِينَا .

الوجه الثاني الفرعي: (محمد بن عمرو، عن إسماعيل بن أمية، عن عطاء بن يسار، عن أبي هريرةﷺ).

قال الدارقطني: خالف فيه زياد بن عبد الله البكائي، وأبو ضمرة أنس بن عياض فروياه عن(محمد بن عمرو، عن إسماعيل بن أمية، عن عطاء بن يسار، عن أبي هريرةﷺ). ولم أقف إلا على رواية زياد بن عبدالله البكائي عند أبي الفتح المقدسي في المجلس ١٢١ من أماليه(ص: ٣)[(١)]، من طريق مُحَمَّد بن مُوسَى الْحَرَشِيّ، ثنا زياد بن عبدالله البكائي، ثنا محمد بن عمرو، ثنا إسماعيل بن أمية، عن عطاء بن يسار، عن أبي هريرة ﷺ، قالَ: ﴿كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَسْجُدُ فِي: إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ، وَاقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ، وَالنَّجْمِ ﴾.

ووجدت لهذا الوجه طريقاً ثالثاً: أخرجه أبويعلى في مسنده(١١/ ٢٦٨/ح٦٣٨٢) حدثنا عمرو بن محمد، حدثنا يزيد بن هارون، عن محمد بن

(١) أمالي أبي الفتح المقدسي – المجلس الحادي والعشرون بعد المائة.

عمرو، عن إسماعيل بن أمية، عن عطاء بن يسار، عن أبي هريرةﷺ، ﴿أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَسْجُدُ فِي اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ، وَإِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ﴾.

الوجه الثالث الفرعي: ذكر الدارقطني–رحمه الله– أنه يرويه زائدة، عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرةﷺ. ولم أقف لهذا الوجه على رواية فيما اعتمدت عليه من مصادر. وإنما وجدت لزائدة رواية لهذا الحديث عند الطبراني في المعجم الكبير (٩/ ١٤٦/ح٨٧٢٨)، حدثنا محمد بن النضر الأزدي، ثنا معاوية بن عمرو، ثنا زائدة، عن ليث بن أبي سليم، عن عبدالرحمن بن الأسود، عن أبيه، قال: كَانَ عَبْدُ اللهِ يَسْجُدُ فِي: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ﴾.

الوجه الثاني والثالث: أشار الدارقطني –رحمه الله– إلى رواية: داود بن الزبرقان، عن إسماعيل بن أمية، عن عطاء بن أبي رباح، عن أبي هريرةﷺ. ورواية: محمد بن مسلم الطائفي، عن إسماعيل بن أمية، عن أبي سلمة بن عبدالرحمن، عن أبي هريرةﷺ. ولم أقف عليهما فيما اعتمدت عليه من مصادر، والله أعلم.

دراسة أوجه الاختلاف:

أولاً، الاختلاف الفرعي: الحديث يرويه محمد بن عمرو بن علقمة، عن إسماعيل بن أمية، واختلف عنه: فرواه عبدة بن سليمان، والمحاربي، وعبدالعزيز بن محمد، جميعهم عن محمد بن عمرو، عن إسماعيل بن أمية، عن عطاء بن مينا، عن أبي هريرةﷺ. وهؤلاء كلهم ثقات:

فأما عبدة بن سليمان فهو الكلابى، أبو محمد الكوفى وهو ثقة ثبت(١). والمحاربي هو عبدالرحمن بن محمد ابن زياد، أبو محمد الكوفي، وهو ثقة، وصفه أحمد والعقيلي بالتدليس(٢). وعبدالعزيز بن محمد بن عبيد بن أبي عبيد

(١) ينظر: تقريب التهذيب (ص: ٣٦٩/ت٤٢٦٩) .
(٢) ينظر: سير أعلام النبلاء (٩/ ١٣٦/ت ٤٦) . أسماء المدلسين للسيوطي(ص: ٧٢/ت٣٥)

الدراوردي، أبو محمد المدني، وهو ثقة، وحديثه عن عبيدالله بن عمر منكر[١]، وهذا الحديث ليس منها.

وأما من خالف هؤلاء: فزياد بن عبد الله البكائي، هو أبو محمد الكوفي صدوق ثبت في المغازي وفي حديثه عن غير ابن إسحاق لين، ولم يثبت أن وكيعا كذبه[٢]. وأبو ضمرة أنس بن عياض[٣]، ويزيد بن هارون ثقتان[٤].

وخالفهم زائدة بن قدامة الثقفى، أبو الصلت الكوفى، وهو ثقة [٥]. لكن لا يقوى على مخالفة رواة الوجه الأول.

النظر في الاختلاف الفرعي بين الوجهين:

بالنظر في الخلاف الفرعي بين الوجهين يتضح ترجيح الوجه الأول(محمد بن عمرو، عن إسماعيل بن أمية، عن عطاء بن مينا، عن أبي هريرةﷺ). على الوجه الثاني؛ لما يلي:

١- ثقة رجال الوجه الأول وكثرتهم، وإن كان قد روى الوجه الثاني أبوضمرة ويزيد بن هارون، إلا أن الحفظ هنا للأكثر.

٢-ذكر الدارقطني رواية لزائدة على الوجه الثالث، فهو وإن كان ثقة لكن لا يقوى على مخالفة الحفاظ والأكثر.

٣- للوجه الأول أكثر من متابعة توبع فيها إسماعيل في روايته عن عطاء بن مينا، كما سيأتي؛ لذا رجحه الإمام الدارقطني. والله أعلم.

(١) ينظر: تهذيب التهذيب (٦/ ٣٥٣/ت٦٨٠) .
(٢) ينظر: تهذيب التهذيب (٣/ ٣٧٥/ت٦٨٥) . تقريب التهذيب (ص: ٢٢٠/ت٢٠٨٥)
(٣) ينظر: تهذيب التهذيب (١/ ٣٧٥/ت٦٨٩) .
(٤) ينظر: سير أعلام النبلاء (٩/ ١١٨/٣٥٨) .
(٥) ينظر: سير أعلام النبلاء (٧/ ٣٧٥/ت١٣٩) .

ثانيا، دراسة أوجه الاختلاف الأصلي:

تقدم بيان الاختلاف على محمد بن عمرو في روايته عن إسماعيل وترجيح الوجه الأول(محمد بن عمرو، عن إسماعيل بن أمية، عن عطاء بن مينا، عن أبي هريرةﷺ):

ومحمد بن عمرو بن علقمة صدوق، وأشار الحافظ في اللسان إلى كونه مختلف فيه والعمل على توثيقه(١). وذكر الدارقطني -رحمه الله- أنه خالفه: داود بن الزبرقان، فرواه عن إسماعيل بن أمية، عن عطاء بن أبي رباح، عن أبي هريرةﷺ. ومحمد بن مسلم الطائفي، فرواه عن إسماعيل بن أمية، عن أبي سلمة بن عبدالرحمن، عن أبي هريرةﷺ. فأما داود فهو ابن الزبرقان الرقاشي البصري نزيل بغداد، ضعيف، وقال فيه الحافظ ابن حجر: متروك، وكذبه الأزدى(٢). ومحمد بن مسلم الطائفي صدوق يخطىء من حفظه(٣).

النظر في الخلاف بين الأوجه الثلاثة والترجيح:

بالنظر في الخلاف المتقدم يتبين ترجيح الوجه الأول(عن إسماعيل بن أمية، عن عطاء بن مينا، عن أبي هريرةﷺ)، وذلك لأسباب:

١-أن محمد بن عمرو أحفظ في روايته من داود بن الزبرقان من وجه، ومحمد بن مسلم الطائفي من الوجه الثاني، وقد تقدم بيان حالهم.

٢- إشار الإمام الدارقطني إلى أن من خالف الوجه الصواب رووه على أكثر من وجه، فقال: وقال داود بن الزبرقان: عن إسماعيل بن أمية، عن عطاء بن أبي رباح، عن أبي هريرةﷺ. وقال محمد بن مسلم الطائفي: عن إسماعيل بن أمية، عن أبي سلمة بن عبدالرحمن، عن أبي هريرةﷺ. وهذا يقوي الوجه الأول.

---

(١) ينظر: سير أعلام النبلاء (٦/ ١٣٦/ت٤٦) لسان الميزان (٩/ ٤١٣/ت٢٥٢١) .

(٢) ينظر: الكامل في ضعفاء الرجال (٣/ ٥٦٤/ت٦٣٤) . تقريب التهذيب (ص: ١٩٨/ت١٧٨٥) .

(٣) ينظر: تقريب التهذيب (ص: ٥٠٦/ت٦٢٩٣) .

٣- للوجه الأول أكثر من متابعة، ذكر منها الإمام الدارقطني: ما رواه أيوب بن موسى، عن عطاء بن مينا، عن أبي هريرةﷺ. فقال: حدث به الثوري، وابن جريج، وابن عيينة، واختلف عن الثوري: فقيل: عن وكيع، عن الثوري، عن أيوب بن موسى، عن عطاء بن يسار، عن أبي هريرةﷺ. وهذا وهم. والصحيح: عطاء بن مينا.

وتخريج هذه المتابعة كما يلي:

<u>طريق ابن عيينة</u>:

أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (١/ ٣٦٨/ح٤٢٣٤) قال: حدثنا سفيان بن عيينة، عن أيوب بن موسى، عن عطاء بن ميناء، عن أبي هريرةﷺ قال: قَالَ: ﴿سَجَدْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي: إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ، وَاقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾. وعنه أخرجه مسلم في صحيحه، ك: المساجد ومواضع الصلاة،ب: سجود التلاوة (١/ ٤٠٦/ح٥٧٨) .

<u>طريق الثوري وابن جريج</u>:

فأخرجه عنهما عبدالرزاق الصنعاني في مصنفه (٣/ ٣٤٠/ ح٥٨٨٧) قَالَ: أَخْبَرَنَا الثَّوْرِيُّ، وَابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ مُوسَى، به، بلفظه.

والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٩/ ٢٣٨/ح٣٦٠٠) من طريق روح بن عبادة، قال: حدثنا الثوري، وابن جريج، وابن عيينة، عن أيوب بن موسى، عن عطاء بن ميناء، عن أبي هريرة قال: ﴿سَجَدْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ﴾ .

وأخرجه الطبراني في المعجم الأوسط (٥/ ١٨٠/ح٥٠٠٦) من طريق الثوري، عن أيوب بن موسى، عن عطاء بن ميناء، عن أبي هريرةﷺ، قال: ﴿سَجَدْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺفِي إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ، وَاقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكِ﴾.

وأخرجه الدارقطني في نفس الموضع من العلل، من طريق عبد الرحمن بن مهدي، قال: حدثنا سفيان، عن أيوب بن موسى، عن عطاء بن مينا، عن أبي هريرةﷺ، سجدنا مع رسول اللهﷺ في: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ ﴾و﴿ ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ ٱلَّذِي خَلَقَ ﴾.

وجاء في سجود الانشقاق: ما أخرجه البخاري في صحيحه، ك:الأذان، ب:الجهر في العشاء(١/ ١٥٣/ح٧٦٦) من طريق أبي رافع، قال: صليت مع أبي هريرةﷺ العتمة، فقرأ: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ﴾ فسجد، فقلت له: قال: ﴿سجدت خلف أبي القاسمﷺ، فلا أزال أسجد بها حتى ألقاه﴾.

بهذا يتبين ترجيح الوجه الأول(عن إسماعيل بن أمية، عن عطاء بن مينا، عن أبي هريرةﷺ)، ودراسة إسناده كما يلي:

دراسة إسناد الحديث من الوجه الراجح، وهو إسناد أبي يعلى:

١- **موسى بن هارون:** بن عبدالله بن مروان الحافظ، أبوعمران البزاز، ابن الحافظ أبي موسى الحمال البَغْداديُّ. سَمِعَ: أباه، وقتيبة بن سعيد، ويحيى بن عبدالحميد الحماني، وأحمد بن حنبل، وطبقتهم. وَعَنْهُ: أبوسهل القطان، وجعفر الخلدي، وأبوالقاسم الطبراني، وأبويعلى، وخلق كثير. وهو ثقة، قال الحافظ ابن حجر: من كبار الْحفاظ. وقال الخطيب: كان ثقة حافظا. مات في شعبان سنة ٢٩٤هـ ببغداد، وصلى عليه جعفر الفريابي(١).

٢- **قتيبة بن سعيد:** بن جميل بن طريف بن عبد الله الثقفي، وقتيبة لقب، واسمه يحيى، وقيل: علي. روى عن: مالك، والليث، وعبد العزيز الدراوردي، ووكيع في آخرين. روى عنه الجماعة سوى ابن ماجة، وآخرون. وهو ثقة؛ وثَّقه ابن معين وأبو حاتم والنسائي ومسلمة بن قاسم ، وزاد النسائي صدوق، وأثنى عليه أحمد، وقال ابن القطان الفاسي: لا يعرف له تدليس. مات سنة ٢٤١هـ. من العاشرة (٢).

٣-**عبدالعزيز بن محمد:** بن عبيد بن أبي عبيد الدراوردي، أبومحمد المدني، مولى جهينة، أصله من قرية من قرى فارس يقال لها دراورد. روى عن: زيد بن أسلم، ويحيى بن سعيد الأنصاري، ومحمد بن عمرو، وغيرهم. وعنه: شعبة والثوري، وقتيبة، وخلق. وثَّقه مالك، وابن معين، ويعقوب بن سُفيان، والعجلي، والساجي، وابن سعد، وابن حجر في غير موضع، وقال الذهبي: صدوق. وضُعِّف في حديثه من كتاب الناس وفي روايته عن عبيدالله بن عمر. قال أحمد بن حنبل: كان معروفاً بالطلب، وإذا حدث من كتابه فهو صحيح، وإذا حدث من كتب الناس وهِم وكان يقرأ من كتبهم فيخطئ. وقال النسائي: ليس بالقوي، وقال في موضع آخر: ليس به بأس وحديثه عن عبيدالله بن عمر منكر. فخلاصة حاله أنه ثقة إلا في روايته

(١) ينظر: تاريخ الإسلام (٦/ ١٠٥٩) . تعجيل المنفعة (٢/ ٢٩٢/ت ١٠٨٣) .
(٢) ينظر: تهذيب التهذيب (٨/ ٣٥٨/ ت ٦٤١) ، تقريب التهذيب (ص: ٤٥٤/ ت٥٥٢٢) .

عن عبيدالله بن عمر. قال ابن سعد: ولد بالمدينة ونشأ بها وسمع بها العلم والأحاديث ولم يزل بها حتى توفي سنة ١٨٧هـ، أخرج له الأئمة الستة لكن قرنه البخاريّ بغيره(١).

٤- **محمد بن عمرو بن علقمة**: بن وقاص الليثي، أبوعبدالله، ويقال: أبوالحسن المدني. روى عن: أبيه، وأبي سلمة بن عبد الرحمن، وعبيدة بن سفيان، وغيرهم. روى عنه: موسى بن عقبة، والثوري، والداروردي، وآخرون. وهو صدوق، وأشار الحافظ في اللسان إلى كونه مختلف فيه والعمل على توثيقه. وحسَّن له حديثاً في الفتح، قال يحيى القطان: رجل صالح، ليس بأحفظ الناس للحديث. وقال ابن معين: ثقة، وقدمه على محمد بن إسحاق. وقال ابن المبارك: لم يكن به بأس. وقال أبوحاتم: صالح الحديث، يكتب حديثه، وهو شيخ. وقال النسائي: ليس به بأس، وقال مرة ثقة. وقال ابن عدي: له حديث صالح، وروى عنه مالك في الموطأ، وأرجو أنه لا بأس به. توفي سنة ١٤٤ أو ١٤٥هـ، روى له البخاري مقروناً بغيره، ومسلم في المتابعات(٢).

٥-**إسماعيل بن أمية**: ثقة تقدم في المطلب الثالث، المبحث الأول.

٦-**عطاء بن مينا المدنى**: وقيل البصرى، مولى ابن أبى ذئاب الدوسى، وقيل: كنيته أبومعاذ. روى عن أبى هريرةﷺ. روى عنه: إسماعيل بن أمية، وأيوب بن موسى، وزعم أنه كان من أصلح الناس. والحارث بن عبد الرحمن بن ذئاب، وغيرهم. وهو ثقةٌ: فقد احتج به البخاري ومسلم، ووثقه العجلي، وقال عنه سفيان بن عيينة: من المعروفين من أصحاب

(١) ينظر: ميزان الاعتدال(٢/ ٦٣٣/ ت٥١٢٥). تهذيب التهذيب (٦/ ٣٥٣/٦٨٠) ، نتائج الأفكار لابن حجر (١/ ٢٩٧) .

(٢) ينظر: تهذيب التهذيب (٩/ ٣٧٥/ت٦١٩) لسان الميزان (٩/ ٤١٣/ت٢٥٢١) .

أبـي هريـرةﷺ، وذكره ابـن حبـان فـى الثقات. وقال الحـافظ عنـه: صـدوق، روى له الجماعة، وأبوجعفر الطحاوى. مِن الثالثة [١].

٧-**أبو هريرةﷺ**: حافظ الصحابة، تقدمت ترجمته في الحديث الثاني.

الحكم على الحديث:

هذا الإسناد حسن، فيه: محمد بن عمرو، وهو صدوق، ولما كان للحديث متابعة في صحيح مسلم من طريق أيوب بن موسى، عن عطاء بن ميناء، فيكون صحيحاً لغيره، والله أعلم.

أثر العلة في فقه الحديث:

لا أثر لهذه العلة في ثبوت الحديث والعمل به عند الجمهور، فالحديث أصله في صحيح الإمام مسلم، وقد احتج به أبوحنيفة وأصحابه، والشافعي، وأحمد، والقاضي عبدالوهاب المالكي وغيرهم على أن في سورة الانشقاق سجدة تلاوة.

قال النووي: أجمع العلماء سجود التلاوة، وهو عندنا وعند الجمهور سنة ليس بواجب، وعند أبي حنيفةﷺ واجب ليس بفرض على اصطلاحه في الفرق بين الواجب والفرض. وهو سنة للقارئ والمستمع له، ويستحب أيضا للسامع الذي لا يسمع لكن لا يتأكد في حقه تأكده في حق المستمع المصغي[٢].

وأما ما روي عن ابن عباسﷺ: ﴿أن رسول الله ﷺ لم يسجد في شيء من المفصل منذ تحول إلى المدينة﴾[٣]. وذهب إليه مجاهد، والحسن البصري، وعطاء بن أبي رباح، وبعض الشافعية. فقالوا: قد كان رسول اللهﷺ يسجد في

(١) ينظر: مغاني الأخيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار(٢/ ٣٢٤/ ت١٧٩٧) . تقريب التهذيب (ص: ٣٩٢/ ت٤٦٠٢) . الثقات للعجلي (٢/ ١٣٧/ت ١٢٤٣) .

(٢) ينظر: شرح النووي على مسلم (٥/ ٧٤) .

(٣) أخرجه ابن خزيمة في صحيحه، ك: الصلاة، ب: ذكر الدليل على ضد قول من زعم أن النبي ﷺلم يسجد في المفصل بعد هجرته إلى المدينة، (١/ ٣٠٨/ح٥٦٠) ، وذكره ابن المنذر في الأوسط (٥/ ٢٧١) ، وقال: (حديث قد تكلم في إسناده) . وقال ابن عبد الهادي في تنقيح التحقيق (٢/ ٣٣٥) : لا يصح.

المفصل بمكة، فلما هاجر إلى المدينة ترك ذلك، واحتجوا بهذا الحديث. قال الطحاوي: وهذا ضعيف، ولو ثبت لكان فاسداً، وذلك أن أبا هريرةﷺ قد روينا عنه، وأشار إلى هذا الحديث، قال: وإسلام أبي هريرةﷺ ولقاؤه رسول اللهﷺإنما كان بالمدينة قبل وفاته بثلاث سنين، فدل ذلك على فساد ما ذهب إليه أهل تلك المقالة.

قال ابن خزيمة بعد إخراجه الحديثين: "وهذا من الجنس الذي أعلمت أن الشاهد من يشهد برؤية الشيء أو سماعه، لا من ينكره ويدفعه. وأبو هريرة قد أعلم أنه قد رأى النبيﷺ قد سجد في ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ﴾[الانشقاق: ١] و﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ﴾ [العلق: ١]، بعد تحوله إلى المدينة، إذ كانت صحبته إياه إنما كان بعد تحول النبي ﷺإلى المدينة لا قبل"(١). وقال عبد الحق في أحكامه: إسناد حديث ابن عباس هذا ليس بقوي، ويروى مرسلا، والصحيح حديث أبي هريرةﷺ. وقال ابن عبد البر: هذا حديث منكر(٢). فثبت العمل بهذا الحديث، وهو حجة لمن قال به، وحجة على من خالفه.والله أعلم.

الحديث الخامس

"وسئل عن حديث الثوري، عن أبي هريرةﷺ، قال رسول الله ﷺ: (إذا قرأ أحَدُكُم: ﴿لَآ أُقْسِمُ بِيَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾ [سورة القيامة: آية ١] يأتي على آخِرِهِ فليَقُل: بلَى، وإذا قرأ: ﴿وَٱلتِّينِ وَٱلزَّيْتُونِ﴾ [سورة التين: آية ١] كذلك، وإذا قرأ:﴿وَٱلْمُرْسَلَـٰتِ﴾ [جزء من آية:١، سورة المرسلات] فليَقُل في آخِرها آمنَّا بالله). فقال: يرويه إسماعيل بن أمية، واختلف عنه"(٣).

---

(١) صحيح ابن خزيمة (١/ ٣٠٨) .

(٢) ينظر: عمدة القاري شرح صحيح البخاري (٧/ ١٠٥) .

(٣) رواه إبراهيم بن طهمان، عن نصر(في الغيلانيات(١ / ٥٥٧) ذكره في أحاديث إبراهيم عن نصر بن حاجب، وذكر رواية إبراهيم المزي في التحفة، ونص على أنه (نصر بن طريف) شيخ له، عن إسماعيل بن أمية، عن محمد بن عبدالرحمن بن سعد، عن أبي هريرةﷺ، عن النبي ﷺ. وتابعه على رفعه إبراهيم بن أبي يحيى، عن إسماعيل بن أمية، إلا أنه قال: سعد =

أوجه الاختلاف:

هذا الحديث يرويه إسماعيل بن أمية، واختلف عنه من وجوه:

الوجه الأول: (إسماعيل بن أمية، عن محمد بن عبدالرحمن بن سعد، عن أبي هريرةﷺ، عن النبي ﷺ).

الوجه الثاني: (إسماعيل بن أمية، عن عبد الرحمن بن القاسم ، رجل من أهل مكة، عن أبي هريرةﷺ، عن النبيﷺ) واختلف عنه من وجهين: فيرويه ابن عيينة وشعبة، وخالفهما إسماعيل بن علية فسمى التابعي، ولم يرفع الحديث.

ووقفت على وجهين:

الوجه الثالث: (يزيد بن عياض، عن إسماعيل بن أمية، عن أبي اليسع، عن أبي هريرة ﷺ، عن النبيﷺ).

الوجه الرابع:(معمر عن إسماعيل بن أمية، عن النبي ﷺ).

تخريج الوجه الأول:

يرويه إبراهيم بن طهمان، عن نصر، شيخ له. وتابعه إبراهيم بن أبي يحيى، وتخريجه كما يلي:

١-إبراهيم بن طهمان: أخرجه أبوبكر الشافعي في الفوائد، الشهير بالغيلانيات (١/ ٥٥٨/ح٧١٨) حدثنا محمد بن علي السكري، ثنا قطن، ثنا حفص قال: حدثني إبراهيم، عن نصر، عن إسماعيل بن أمية، عن محمد بن عبدالرحمن بن سعد، عن أبي هريرةﷺ، بمثله.

=

بن عبدالرحمن، عن أبي هريرةﷺ. ورواه إسماعيل بن علية، عن إسماعيل بن أمية، عن عبد الرحمن بن القاسم رجل من أهل مكة عن أبي هريرةﷺ.

وقال ابن عيينة: عن إسماعيل بن أمية، عن أعرابي، من أهل البادية، عن أبي هريرةﷺ، وقوله أشبه.

وقال شعبة: عن إسماعيل بن أمية، حدثني رجل صدق، عن أبي هريرةﷺ. علل الدارقطني = العلل الواردة في الأحاديث النبوية (١١/ ٢٤٦/ ح٢٢٦٧) .

ومن طريقه، أخرجه يحيى بن الحسين الشجري في ترتيب الأمالي الخميسية (١/ ١٥٦/ح٥٨٠) أخبرنا أبوطالب محمد بن محمد بن إبراهيم بن غيلان، بقراءتي عليه، قال: حدثنا أبو بكر محمد بن عبدالله بن إبراهيم الشافعي، إملاء، قال: حدثنا محمد بن علي اليشكري، قال: حدثنا قطن بن إبراهيم، قال: حدثنا حفص بن عبدالله، قال: حدثنا إبراهيم بن طهمان، عن نصر بن حاجب، عن إسماعيل بن أمية، به، بزيادة يسيرة في بعض ألفاظه ".

تخريج الوجه الثاني:

يرويه ابن عيينة وشعبة، وخالفهما إسماعيل بن علية فسمى التابعي، ولم يرفع الحديث: عن إسماعيل بن أمية، وتخريجه كما يلي:

١- سفيان بن عيينة: أخرجه الدارقطني في الموضع ذاته، قال: حدثنا إسماعيل بن محمد الصفار، وحمزة بن محمد، قالا: حدثنا إسماعيل بن إسحاق، حدثنا علي بن المديني، حدثنا سفيان، حدثنا إسماعيل بن أمية، وكان ثقة، قال: سمعت أعرابياً يقول: سمعت أبا هريرةﷺ، بمثله. وقال إسماعيل: ذهبت أعيد على الأعرابي فأنظر، فلعله قال: أي ابن أخي، أتظن أني لم أحفظ؟ قد حججت ستين حجة، ما منها حجة إلا أعرف البعير الذي حججت عليه. قال ابن المديني: قلت لسفيان بن عيينة: فإن إسماعيل بن علية رواه عنه، أعني عن إسماعيل بن أمية، عن عبد الرحمن بن القاسم، رجل من أهل مكة، عن أبي هريرة، إذا قرأ أحدكم: {لا أقسم} فقال سفيان: لم نحفظ.

وأخرجه الحميدي في مسنده (٢/ ٢١٠/ ح١٠٢٥). وأحمد في مسنده (١٢/ ٣٥٣/ ح٧٣٩١) عن سفيان. وأبوداود في سننه، ك: الصلاة، ب: مقدار الركوع والسجود[١]، (١/ ٢٣٤/ح٨٨٧) والترمذي في سننه، ك:

(١) الحديث لا علاقة له بالترجمة وهي: مقدار الركوع والسجود، وإنما يتعلق بالتفسير، ولذا قال الشيخ خليل أحمد السهارنفوري: والحديث لا مناسبة له بالباب، وله مناسبة بالباب المتقدم، فلعل الناسخ غلط وأدخله في هذا الباب. ينظر: بذل المجهود في حل سنن أبي داود (٤/ =

أبـواب تفسـير القـرآن عـن رسـول اللهﷺ، ب: ومـن سـورة التـين (٥/ ٤٤٣/ ح٣٣٤٧) من طريق سفيان، عن إسماعيل بن أمية، سمعه من شيخ أو رجل (دون تسميته)، عن أبي هريرةرضي الله عنه، عن رسول الله ﷺ. بلفظه. قال سفيان: قال إسماعيل: «فاستعدت الأعرابي الحديث» ، فقال: يا ابن أخي، أترانـي لـم أحفظه، لقد حججت ستين حجة ما منها حجة إلا وأنا أعرف البعير الذي حججت عليه. ورواية الترمذي ذكرت موضع سورة التين فقط، وقال الترمذي: «هذا حديث إنما يروى بهذا الإسناد عن هذا الأعرابي، عن أبي هريرة ولا يسمى».

ومن طريق سفيان بن عيينة، أخرجه ابن السني في عمل اليوم والليلة (ص: ٣٨٧/ح٤٣٦) حدثنا أبو خليفة، ثنا إبراهيم بن بشار الرمادي، ثنا سفيان بن عيينة، به، بلفظه. ومن طريق أبي داود، البيهقي في السنن الصغير (١/ ١٦٤/ح٤٢٢) أخبرنا أبوعلي الروذباري، أنا أبوبكر بن داسة، نا أبوداود، به، بلفظه. وقال: ثم ذكر إسماعيل كلاما يدل على حفظ الأعرابي.

٢-**شعبة:** أورده ابن كثير في تفسيره (٨/ ٢٩١)قال: قد رواه شعبة، عن إسماعيل بن أمية قال: قلت له من حدثك؟ قال: رجل صدق عن أبي هريرةرضي الله عنه.

=

٣٦٣) .

٣-مخالفة إسماعيل بن علية:

خالف إسماعيلُ بنُ عُلَيَّة سفيانَ بنَ عيينة وشعبة؛ فرواه عن إسماعيل بن أمية، عن عبدالرحمن بن القاسم عن أبي هريرةﷺ به. فسمى المبهم عبدَ الرحمن:

أخرجه الدارقطني في الموضع ذاته، قال: حدثنا إسماعيل الصفار، وحمزة، قالا: حدثنا إسماعيل، حدثنا علي بن عبد الله، حدثنا إسماعيل بن إبراهيم، حدثنا إسماعيل بن أمية، عن رجل من أهل مكة، يقال له: عبدالرحمن بن القاسم، عن أبي هريرةﷺ، إذا قرأ أحدكم: ﴿لَآ أُقۡسِمُ بِيَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ﴾ فقرأ: ﴿أَلَيۡسَ ذَٰلِكَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يُحۡۧيَ ٱلۡمَوۡتَىٰ ٤٠﴾ ، فليقل: بلى. قال ابن المديني: لم يرفعه.

وأخرجه الحافظ ابن حجر في نتائج الأفكار (٢/ ٤٣) قال: وخالفهما إسماعيل بن علية، فسمى التابعي، ولم يرفع الحديث. وأخرجه من طريق أبي عبيد القاسم بن سلام، ثنا إسماعيل بن إبراهيم، عن إسماعيل بن أمية، به، بمثله.

تخريج الوجه الثالث: (يزيد بن عياض، عن إسماعيل بن أمية، عن أبي اليسع، عن أبي هريرة ﷺ، عن النبيﷺ).

أخرجه الحاكم في المستدرك على الصحيحين، ك: التفسير، ب: تفسير سورة القيامة (٢/ ٥٥٤/ح٣٨٨٢) أخبرنا أبو العباس محمد بن أحمد المحبوبي، ثنا سعيد بن مسعود، ثنا يزيد بن هارون، أنبأ يزيد بن عياض، عن إسماعيل بن أمية، عن أبي اليسع، عن أبي هريرةﷺ: أن النبي ﷺ كان إذا قرأ {أليس ذلك بقادر على أن يحيي الموتى} [القيامة: ٤٠] قال: «بلى» وإذا قرأ {أليس الله بأحكم الحاكمين} [التين: ٨] قال: «بلى» هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه" وقال الذهبي: صحيح.

وعنه البيهقي في شعب الإيمان (٣/ ٤٣٩/ح١٩٢٨).

تخريج الوجه الرابع:

أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (٢/ ٤٥٢/ح٤٠٥٢) عن معمر، عن إسماعيل بن أمية،:"أن النبي ﷺ كان إذا قرأ ..الحديث بنحوه".

دراسة أوجه الاختلاف:

هذا الحديث روي عن إسماعيل بن أمية على أكثر من وجه:

فالوجه الأول يرويه إبراهيم بن طهمان، عن نصر، شيخ له، عن إسماعيل بن أمية، عن محمد بن عبد الرحمن بن سعد، عن أبي هريرةﷺ.

ونصر هذا جاء التصريح باسمه في رواية يحيى بن الحسين الشجري في ترتيب الأمالي الخميسية، بأنه نصر بن حاجب الخراساني، وهو ممن اختلف فيه بين التوثيق والتضعيف(١). وذكر الحافظ المزيُ(٢)، أنه نصر بن طريف، فإن يكن هو؛ فإسناده ضعيف جدًا، فهو متروك الحديث(٣).

وأما ما ذكره الإمام الدارقطني من أن إبراهيم بن أبي يحيى تابعه عن إسماعيل بن أمية، لكنه قد قَلَبَ اسم راويه؛ فقال: عن سعد بن عبدالرحمن، عن أبي هريرةﷺ به. وإبراهيم هذا متابعته لا تفيد لأنه متروك(٤). فهو ونصر -سالف الذكر-، لا يقويا على مخالفة الإمام سفيان بن عيينة، فسفيان متفق على توثيقة وإمامته، إضافة لكون محمد بن عبدالرحمن بن سعد المذكور لم يدرك أبا هريرةﷺ؛ فقد ذكر الحافظ ابن حجر في التقريب(٥)، أنه من الطبقة السادسة، من الذين عاصروا صغارالتابعين، فلم يثبت لهم لقاء لأحد من الصحابة؛ وقد جاء هذا صريحًا في الرواية التي ذكرها المزي حيث ذكر بينهما رجلًا لم يسمَّ.

والوجه الثاني: يرويه ابن عيينة وتابعه عليه شعبة، وخالفهما إسماعيل بن علية، فسمى التابعي ولم يرفع الحديث، ويترجح وجه ابن عيينة وشعبة على إسماعيل بن علية؛ لسببين:

---

(١) ينظر: ميزان الاعتدال (٤/ ٢٥٠ /ت٩٠٢٧) .
(٢) ينظر: تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف (١١/ ١٠٥) .
(٣) ينظر: لسان الميزان (٨/ ٢٦١/ت٨١١٦) .
(٤) ينظر: تقريب التهذيب (ص: ٩٣/ ت٢٤١) .
(٥) ينظر: تقريب التهذيب (ص: ٤٩٢/ ت٦٠٧٤) .

١- ابن عيينة وشعبة ثقتان وإمامان كبيران، فمع ثقة إسماعيل بن إبراهيم إلا أنه تترجح روايتهما للأحفظ والأكثر؛ لذا قال علي بن المديني: حدثني به ابن علية، فذكرته لابن عيينة فقال: لم يُحفظ. وقال: والمحفوظ رواية ابن عيينة، وتابعه شعبة.

٢-أن التابعي الذي سماه ابن علية لم يسمع من أبي هريرةﷺ، فهو من السادسة، ولم يثبت لهم سماع عن أحد من الصحابة [١].

<u>أما الوجه الثالث</u>: فيرويه يزيد بن عياض كذَّبه مالك وابن معين، وقال البخاري وغيره: منكر الحديث. وقال النسائي وغيره: متروك[٢]. وفيه كذلك: أبو اليسع، وهو مجهول. قال الذهبي: أبواليسع، عن أبي هريرةﷺ أن النبي ﷺ كان إذا قرأ آخر القيامة والتين قال: بلى. فأبواليسع لا يدري من هو، والسند بذلك مضطرب" [٣].

قال المناويُّ متعقباً للحاكمَ والذهبى: "قال الحاكم: صحيح وأقره الذهبي، وهو عجيب؛ ففيه يزيد بن عياض، وقد أورده الذهبي في المتروكين. وقال النسائي وغيره: متروك عن إسماعيل بن أمية. .... [٤].

قال الحافظ ابن حجر :" وجميع هذه الطرق لا تثبت، فإن نصر بن طريف شديد الضعف، وكذا ابن أبي يحيى، وكذا يزيد بن عياض، وعجبت للحاكم كيف خفي عليه حاله حتى صححه"[٥].

وأما الوجه الرابع فظاهر إعضاله؛ إذ أنه بين إسماعيل والنبيﷺ أكثر من راوٍ.

(١) ينظر: تقريب التهذيب (ص: ٣٤٨/ت٣٩٨١) .
(٢) ينظر: ميزان الاعتدال (٤/ ٤٣٦/ت٩٧٤٠) .
(٣) ميزان الاعتدال (٤/ ٥٨٩/ ت١٠٧٤٨) .
(٤) فيض القدير (٥/ ١٥٦) .
(٥) نتائج الأفكار (٢/ ٤٥) .

وعليه، فيترجح رواية سفيان بن عيينة، وهو ما رجحه الإمام الدارقطني حيث قال" وقوله أشبه". وأما إعلال الذهبي الحديث بالاضطراب، غير مسلم له؛ لأن شرط الاضطراب: أن تتساوى جميع الطرق ولا يمكن الترجيح بينها، وهذا غير موجود هنا، فجميع الطرق –عدا طريق ابن عُلَيَّة– ضعيفة جدًا، فلا تقوى على مخالفة رواية ابن عيينة، والله أعلم.

دراسة إسناد الحميدي:

١– **سفيان بن عيينة:** بن أبي عمران_ميمون الهلالي_، أبومحمد الكوفي، سكن مكة. روى عن: أبي إسحاق السبيعي، وزيد بن أسلم، والزهري، وخلق لا يحصون. وعنه: الأعمش، وشعبة، وزهير بن حرب، وطوائف كثيرة. وهوثقة حافظ، مجمع على ثقته، إلا أنه تغير حفظه بأخره، وكان ربما دلس، لكن عن الثقات، و كان أثبت الناس فى عمرو بن دينار، روى له الجماعة. من رؤوس الطبقة الثامنة؛ مات سنة١٩٨هـ(١).

٢–**إسماعيل بن أمية:** ثقة تقدم في المطلب الثالث من المبحث الأول.

٣– **شيخ:** لم أقف عليه فيما اعتمدت عليه من مصادر.

٤–**أبوهريرة**ﷺ: حافظ الصحابة، تقدم في الحديث الثاني.

الحكم على الحديث:

الحديث بهذا الإسناد ضعيف؛ لجهالة هذا الراوي عن أبي هريرةﷺ ؛ لذلك نقل الحافظ ابن حجر عن الإمام النووي القول بضعفه، فقال: وهو حديث ضعيف وإن كان أصحابنا احتجوا به. لكن ردَّ الحافظ ابن حجر بقوله: "وإطلاق الضعف على هذا الحديث متعقب"(٢). وأورد –رحمه الله–عدة شواهد، منها:

(١) ينظر: (تهذيب التهذيب٤/ ١٠٤ / ٢٠٥) ، (التقريب١/ ٢٤٥ / ٢٤٥١) ، (جامع التحصيل١/ ١٨٦) ، (التبيين لأسماء المدلسين١/ ٩٤) .

(٢) ينظر: نتائج الأفكار لابن حجر (٢/ ٤٥) .

شاهد موقوف لآية القيامة: ما أخرجه عبد بن حميد في تفسيره، وأبو بكر بن أبي داود في الشريعة؛ وابن حجر كما عزا إليهما وأخرج في "نتائج الأفكار" في المجلس (١٢٢) (٢/ ٤٦ – ٤٧) بطرق عن شعبة، عن أبي إسحاق السبيعي، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، قال:"... وإذا قرأت ﴿ أَلَيْسَ ذَٰلِكَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يُحْۦِۦَ ٱلْمَوْتَىٰ ﴾ [القيامة: ٤٠]، فقل سبحانك وبلى". قال: "هذا موقوف صحيح". وهو كما قال. ثم إنه إن كان موقوفًا فإنه يأخذ حكم الرفع؛ لأنه لا مجال للاجتهاد فيه.

وله شاهد مرسل عن قتادة: أخرجه الطبري في جامع البيان (٢٩/ ١٢٥): ثنا بشر بن معاذ العقدي: ثنا يزيد بن زريع: ثنا سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة قال: "ذكر لنا أن النبيﷺ كان إذا قرأ: ﴿أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى (٤٠)﴾ [القيامة: ٤٠]، قال: "سبحانك وبلى". وهذا مرسل صحيح.

وأخرج عبد الرزاق في تفسيره (٢/ ٣٨٣)، وعبد بن حميد في تفسيره؛ كما في نتائج الأفكار (٢/ ٤٩)، والطبري في تفسيره جامع البيان (٣٠/ ١٦٠ و ١٦١) بطرق عن قتادة لكن بذكر سورة التين.

وهو مرسل صحيح. قال الحافظ: "ورواته ثقات، وإن كان الذاكر لذلك صحابيًا وسمعه قتادة منه؛ فهو صحيح، وإلا؛ فهو حسن لشواهده" .

ويقوي من حال الأعرابي ما قاله إسماعيل بن أمية: ذهبت أُعيد على الأعرابي فأنظر، فلعله، قال: أي ابن أخي، أتظن أني لم أحفظ؟ قد حججت ستين حجة، ما منها حجة إلا أعرف البعير الذي حججت عليه.

وأراد بهذا الكلام أن هذا الخبر صحيح، والأعرابي متثبت فيه، لا يشك ولا يتمارى، لأن الذي يعرف ويتحقق البُعران التي حج عليها ستين حجة، لا يتمارى في مثل هذا الخبر الذي سمعه من النبيﷺ [١].

(١) ينظر: شرح أبي داود للعيني (٤/ ١٠٢) .

وعليه فيكون الحديث حسناً بمجموع طرقه بالنسبة للذكر في سورة القيامة والتين، والله أعلم.

أثر العلة في فقه الحديث:

هذه الأحاديث وغيرها تدل على مشروعية الذكر عند آيات تعظيم الله تعالى وصفاته، وهذا مشروع للمؤمن عند تلاوة أو سماع أحد هذه الآيات. وأما المصلي إذا قرأ هذه السور هل يقول هذه الألفاظ في الصلاة؟ محل خلاف بين العلماء، وأرجح الجواز في الصلاة لعموم الأمر في ذلك، قال البدر العيني: قال جماعة من أصحابنا: يقولها خارج الصلاة، ولا يقولها في الصلاة، فإن قالها لا تفسد صلاته سواء كان عامداً أو ناسياً. وقد قيل: يقولها مطلقا لإطلاق الأمر، ثم لا خلاف أن هذا الأمر أمر استحباب لا وجوب(١).

قال المباركفوري: والحديث يدل على أن من يقرأ هذه الآيات يستحب له أن يقول تلك الكلمات سواء كان في الصلاة أو خارجها، وأما قولها للمقتدي خلف الإمام فلم أقف على حديث يدل عليه (٢).

(١) ينظر: شرح أبي داود للعيني (٤/ ١٠٢) .
(٢) ينظر: تحفة الأحوذي (٩/ ١٩٤) .

المطلب الثالث : مرويات إسماعيل بن أمية المعلة بالاختلاف عليه في اسم أحد الرواة.

الحديث السادس:

"وسئل عن حديث العذري، عن أبي هريرةﷺ، عن النبيﷺ، قال: ﴿**إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ، فَلْيَجْعَلْ تِلْقَاءَ وَجْهِهِ شَيْئًا، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ، فَلْيَنْصِبْ عَوداً، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ، فَلْيَخُطَّ خَطًّا، ثُمَّ لَا يَضُرُّهُ مَا مَرَّ أمامَهُ**﴾.فقال: يرويه إسماعيل بن أمية، واختلف عنه"(١).

أوجه الاختلاف:

هذا الحديث اختلف فيه عن إسماعيل بن أمية إختلافاً كثيراً؛ حتى عدَّه علماء المصطلح من المضطرب في السند، ويمكن تلخيص الخلاف في روايته من ستة أوجه أصلية، تتدرج تحتها اختلافات فرعية، كما سيأتي:

الوجه الأول :(إسماعيل بن أمية، عن أبي محمد بن عمرو بن حريث، عن أبيه، عن جده، عن أبي هريرةﷺ، عن النبي ﷺ).

ذكر الدارقطني –رحمه الله–أنه يرويه من هذا الوجه عن إسماعيل: اثنان، مسلم بن خالد الزنجي و وهيب بن خالد:

وتخريجه كما يلي:

١-**مسلم بن خالد الزنجي:** أخرجه ابن حبان في صحيحه، ب: ذكر إجازة الاستتار للمصلي في الفضاء بالخط عند عدم العصا والعنزة (٦/ ١٣٨/ح٢٣٧٦). وفي موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان، ب: السترة للمصلّي (٢/ ١٠٦/ح ٤٠٧) أخبرنا أبويعلى، قال: حدثنا محمد بن الصباح الدولابي، قال: حدثنا مسلم بن خالد، عن إسماعيل بن أمية، عن

(١) فرواه وهيب بن خالد، ومسلم بن خالد الزنجي، عن إسماعيل بن أمية، عن أبي محمد بن عمرو بن حريث، عن أبيه، عن جده، عن أبي هريرةﷺ، عن النبي ﷺ. واختلف عن وهيب. ورواه ابن عيينة واختلف عنه، ... ينظر: علل الدارقطني = العلل الواردة في الأحاديث النبوية (١٠/ ٢٧٨/ح٢٠١٠) .

أبي محمد بن عمرو بن حريث، عن أبيه، عن جده، عن أبي هريرةﷺ، قال: قال رسول الله ﷺ: ﴿ إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ فَلْيَجْعَلْ تِلْقَاءَ وَجْهِهِ شَيْئًا، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَلْيُلْقِ عَصًا، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ عَصًا فَلْيَخُطَّ خَطًّا، ثُمَّ لَا يَضُرُّهُ مَا يَمُرُّ بَيْنَ يَدَيْهِ﴾.

٢-ذكر الدارقطني-رحمه الله- أنه رواه وهيب بن خالد واختلف عنه، ولم أقف له على تخريج من هذا الوجه فيما اعتمدت عليه من مصادر إلا ما ذكره الدارقطني وغيره من مجرد الاختلاف دون الإحالة لمصدر أو راوٍ بعينه.

الوجه الثاني: (إسماعيل بن أمية، عن أبي عمرو بن محمد، عن جده حريث، عن أبي هريرةﷺ مرفوعاً).

فقد رواه عن إسماعيل: وهيب بن خالد، وبشر بن المفضل، وعبد الوارث بن سعيد، وحميد بن الأسود، وأبوإسحاق الفزاري، وسفيان بن عيينة واضطرب فيه، وتخريجه كما يلي:

١-**وهيب بن خالد:** أخرجه عبد بن حميد، كما في المنتخب من مسنده (ص: ٤١٩/ح١٤٣٦) ثنا مسلم بن إبراهيم، ثنا وهيب بن خالد، ثنا إسماعيل بن أمية، عن أبي عمرو بن محمد بن حريث، عن جده حريث، عن أبي هريرةﷺ، عن النبي ﷺ، بلفظه.

٢-**بشر بن المفضل:** أخرجه أبو داود في سننه، ك: الصلاة، ب: الخط إذا لم يجد عصا (١/ ١٨٣/ح٦٨٩) حدثنا مسدد، حدثنا بشر بن المفضل، حدثنا إسماعيل بن أمية، حدثني أبو عمرو بن محمد بن حريث، أنه سمع جده حريثاً يحدث، عن أبي هريرةﷺ، بلفظه.

ومن طريق أبي داود: أخرجه البغوي في شرح السنة (٢/ ٤٥١/ح٥٤١) أخبرنا عمر بن عبد العزيز، أخبرنا القاسم بن جعفر، أنا أبوعلي اللؤلؤي، نا أبو داود، به.

والبيهقي في السنن الكبرى (٢/ ٣٨٣/ح٣٤٦٦) أخبرنا أبو علي الروذباري، أنبأ محمد بن بكر، ثنا أبو داود، ثنا مسدد (ح) وأخبرنا أبو الحسن

المقرئ، أنبأ الحسن بن محمد بن إسحاق، ثنا يوسف بن يعقوب القاضي، ثنا مسدد، ثنا بشر بن المفضل، به.

وابن خزيمة في صحيحه، باب: الاستتار بالخط إذا لم يجد المصلي ما ينصب بين يديه للاستتار به (٢/ ١٣/ح ٨١٢) عن محمد بن عبد الأعلى الصنعاني، ثنا بشر بن المفضل، به. وقال ابن خزيمة: والصحيح ما قال بشر بن المفضل، وهكذا قال معمر، والثوري، عن أبي عمرو بن حريث، إلا أنهما قالا: عن أبيه، عن أبي هريرة، ثناه محمد بن رافع، ثنا عبد الرزاق، أخبرنا معمر، والثوري، عن إسماعيل بن أمية.

٣-**حميد بن الأسود:** أخرجه ابن ماجه في سننه ، ك: إِقَامَةِ الصَّلَاةِ، وَالسُّنَّةُ فِيهَا، ب: ما يستر المصلي (١/ ٣٠٣/ح٩٤٣) حدثنا بكر بن خلف أبو بشر قال: حدثنا حميد بن الأسود قال: حدثنا إسماعيل بن أمية، به، بلفظه.

٣- اضطراب سفيان بن عيينة:

ذكر الإمام الدارقطني-رحمه الله- أنه قد اضطرب فيه سفيان فيه، فروي عنه من وجهين: (فربما قال: عن أبي محمد بن عمرو بن حريث، وربما قال: عن أبي عمرو بن محمد، عن جده). ثم ثبت على أبي محمد بن عمرو.

<u>ما رواه سفيان وقال فيه:(عن أبي محمد بن عمرو بن حريث، عن جده)</u>:

رواه عنه الحميدي، كما في مسند الحميدي(٢/ ٢٠٦/ ح١٠٢٣) قال: ثنا سفيان، قال: ثنا إسماعيل بن أمية، عن أبي محمد بن عمرو بن حريث العذري، عن جده، عن أبي هريرةﷺ، بلفظه مع اختلاف يسير في بعض الألفاظ.

<u>ما رواه سفيان وقال فيه:(عن أبي عمرو بن محمد، عن جده)</u>:

أخرجه ابن ماجه في سننه، ك: إقامة الصلاة، والسنة فيها، ب: ما يستر المصلي (١/ ٣٠٣/ح٩٤٣) من طريق حميد بن الأسود وسفيان بن عيينة، عن إسماعيل بن أمية، عن أبي عمرو بن محمد بن عمرو بن حريث، عن جده حريث بن سليم، عن أبي هريرةﷺ، عن النبي ﷺ، بمثله.

وأخرجه أحمد في مسنده (١٢/ ٣٥٤/ح٧٣٩٢) حدثنا سفيان، عن إسماعيل بن أمية، عن أبي محمد بن عمرو بن حريث العذري، قال مرة: عن أبي عمرو بن محمد بن حريث، عن جده، عن أبا هريرةﷺ، بمثله.

<u>الترجيح بين ما اضطرب فيه سفيان:</u>

رجح الإمام الدارقطني ما قال فيه سفيان: (عن أبي محمد بن عمرو بن حريث، عن جده)، وقال بأنه قد ثبت عليه.

الوجه الثالث: (إسماعيل بن أمية، عن أبي عمرو بن حريث، عن أبيه، عن أبي هريرة، مرفوعا).

أشار الدارقطني–رحمه الله– إلى أنه يرويه ابن جريج والثوري واختلف عنهما، فأما ابن جريج فقد اختلف عنه من ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: (ابن جريج، عن إسماعيل، عن أبي محمد بن عمرو، عن أبي هريرة).

والثاني:(ابن جريج، عن إسماعيل، عن حريث بن عمار، عن أبي هريرة).

الثالث:(ابن جريج، عن إسماعيل بن أمية، عن أبي عمرو بن حريث، عن أبيه، عن أبي هريرة، مرفوعا).

أما الوجه الأول: فيرويه حجاج، عن ابن جريج، عن إسماعيل، عن أبي محمد بن عمرو، عن أبي هريرة. ولم يقل عن أبيه ولا عن جده، ورفعه. ذكره الدارقطني ولم أقف عليه عند غيره من المصادر التي اعتمدت عليها.

والوجه الثاني الفرعي: قال عبد الرزاق، عن ابن جريج، عن إسماعيل، عن حريث بن عمار، عن أبي هريرةﷺ.

أخرجه عبدالرزاق في مصنفه، ك: الصلاة، ب: قدر ما يستر المصلي (٢ / ١٢ / ح٢٢٨٦) عن ابن جريج قال أخبرني إسماعيل بن أمية عن حريث بن عمار عن أبي هريرةﷺ عن النبيﷺ بمثله.

والوجـه الثالـث الفرعـي: فيرويـه أبـو عاصـم: عـن ابـن جـريج، عـن إسماعيل بـن أميـة، عـن أبـي عمـرو بـن حريـث، عـن أبيـه، عـن أبـي هريـرة، مرفوعاً. وتقدم في الوجه الثالث من الخلاف الأصلي.

النظر في الخلاف الفرعي على ابن جريج والترجيح:

أما الوجه الأول: فذكر الدارقطني يرويه حجاج، عن ابن جريج، وحجاج هو ابن محمد المصيصي الأعور، قال ابن سعد: كان ثقة صدوقا إن شاء الله، وكان قد تغير(١).

والوجـه الثـاني يرويـه عبـد الـرزاق، عـن ابـن جـريج، و عبـد الـرزاق بـن هَمَّام، هو الإمام المشهور. قال أحمد بن حنبل: عمي في آخر عمره وكان يلقن فيتلقن فسماع من سمع منه بعد المئتين لا شيء . وقال أيضا: أتيته قبل المئتين وهو صحيح البصر ومن سمع منه بعدما ذهب بصره فهو ضعيف السماع (٢).

والوجه الثالث يرويه أبو عاصم عن ابن جريج، والثوري ، وأبو عاصم هو الضّحّاكُ بنُ مَخْلَد بن الضّحّاك بن مسلم، أبو عاصم النبيل الشيبانيّ، الإمام الحافظ، قال ابن سعد: كان أبو عاصم ثقة، فقيها. وقال عبد الرحمن بن خراش: لم ير في يده كتاب قط. وذكره أبو يعلى الخليلي، فقال: متفق عليه زهداً، وعلماً، وديانةً، وإتقانا (٣).

وبهذا يتبين ترجيح الوجه الثالث: (ابن جريج، عن إسماعيل بن أمية، عن أبي عمرو بن حريث، عن أبيه، عن أبي هريرة، مرفوعاً). لتفرد حجاج بن محمد وعبدالرزاق كل واحد بوجه، وأن مارواه أبوعاصم النبيل قد توبع عليه من الحسين بن حفص، عن سفيان، كما تقدم، والحسين بن حفص صدوق(٤).

(١) ينظر: الكواكب النيرات (ص: ٤٥٦/ ت٤) .
(٢) ينظر: المختلطين للعلائي (ص: ٧٤) .
(٣) ينظر: سير أعلام النبلاء (٩/ ٤٨٠/ت١٧٨) .
(٤) ينظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٦/ ٣٦٩/ت١٣٠٨) .

الاختلاف على الثوري في روايته:

يرويه سفيان الثوري عن إسماعيل، واختلف عنه من وجهين:

الوجه الأول الفرعي:(سفيان الثوري عن إسماعيل بن أمية، عن أبي عمرو بن حريث، عن أبيه، عن أبي هريرةﷺ مرفوعاً)، ويرويه الحسين بن حفص: أخرجه البيهقي في السنن الكبرى، ك: الصلاة، جماع أبواب ما يجوز من العمل في الصلاة، ب: الخط إذا لم يجد عصا (٢/ ٣٨٣/ح٣٤٦٧) من طريق الحسين بن حفص، عن سفيان، حدثني إسماعيل بن أمية، حدثني أبوعمرو بن حريث، عن أبيه، عن أبي هريرةﷺ مختصراً.

وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى، ب الخط إذا لم يجد عصا (٢/ ٣٨٣/ح٣٤٦٨)قال: ورواه حميد بن الأسود، عن إسماعيل بن أمية، عن أبي عمرو بن محمد بن حريث بن سليم، عن أبيه، عن أبي هريرةﷺعن النبي ﷺ على لفظ حديث بشر. أخبرناه أبوالحسن المقرئ، أنبأ الحسن بن محمد، ثنا يوسف بن يعقوب، ثنا محمد بن أبي بكر، ثنا حميد بن الأسود، فذكره.

الوجه الثاني الفرعي: (سفيان الثوري عن إسماعيل بن أُمية، عن أبي محمد بن عمرو بن حريث، عن جده، عن أبي هريرةﷺ).

يرويه عن سفيان الثوري: أبوخيثمة، وعبدالجبار بن العلاء، ومحمد بن منصور الجواز كما يلي: أخرجه ابن حبان في صحيحه ، ك: الصلاة، ب: ذكْرِ وَصْفِ اسْتِتَارِ الْمُصَلِّي فِي صَلَاتِهِ(٦/ ١٢٥/ح٢٣٦١) أخبرنا أبو يعلى، قال: حدثنا أبو خيثمة، سفيان الثوري، عن إسماعيل بن أمية، عن أبي محمد بن عمرو بن حريث، عن جده، سمع أبا هريرةﷺ يقول: قال أبو القاسم ﷺ: فذكره بلفظه.

ومن طريق عبد الجبار بن العلاء ومحمد بن منصور الجواز، قالا، ثنا سفيان، عن إسماعيل: أخرجه ابن خزيمة في صحيحه، ك: الصلاة، ب: الاستتار بالخط إذا لم يجد المصلي ما ينصب بين يديه للاستتار به (١/ ٤١٣/ ح٨١١).

النظر في الخلاف على الثوري والترجيح بين الوجهين:

الحديث يروى من وجهين عن الثوري، الوجه الأول:(الثوري عن إسماعيل بن أمية، عن أبي عمرو بن حريث، عن أبيه، عن أبي هريرةﷺ مرفوعاً)، ويرويه الحسين بن حفص وهو صدوق[١]. وأما الوجه الثاني: (الثوري عن إسماعيل بن أُمية، عن أبي محمد بن عمرو بن حريث، عن جده، عن أبي هريرةﷺ). ويرويه: أبوخيثمة، وهو زهير ابن معاوية الجعفي الكوفي، ثقة ثبت[٢]. وعبدالجبار بن العلاء وهو ثقة[٣]، ومحمد بن منصور الجواز هو ثقة[٤]. فرواة الوجه الثاني لكونهم ثقات وأكثر عدداً ممن عارضهم، فتترجح روايتهم. فيكون الوجه الثاني هو الأرجح عن سفيان الثوري، والله أعلم.

وجه رابع: إسماعيل بن أمية، ثنا محمد بن عمر، عن أبيه، عن أبي هريرةﷺ :

أخرجه أسلم بن سهل، بَحْشَل ت٢٩٢هـ في تاريخ واسط (ص: ١٣١) من طريق نصر بن حاجب، قال: ثنا إسماعيل بن أمية، قال: ثنا محمد بن عمر، عن أبيه، عن أبي هريرةﷺ، بلفظه.

وجه خامس: إسماعيل بن أمية، عن عمرو بن حريث، عن أبي هريرةﷺ.

أخرجه أبوعلي الهروي في الجزء الثاني من فوائده، انتخاب الدارقطني الحافظ رحمه الله (في الجزء الأول ص: ٩٢/ح١٩١) من طريق إسماعيل بن أبي أويس: حدثني أبي أبوأويس، عن إسماعيل بن أمية، عن عمرو بن حريث، عن أبي هريرة، عن رسول الله ﷺ مختصراً.

---

(١) ينظر: تقريب التهذيب (ص: ١٦٦/ت١٣١٩) .
(٢) ينظر: تقريب التهذيب (ص: ٢١٨/ت٢٠٥١) .
(٣) ينظر: سير أعلام النبلاء (١١/ ٤٠١/ت٨٩) .
(٤) ينظر: تقريب التهذيب (ص: ٥٠٨/ ت٦٣٢٥) .

الوجه السادس: (إسماعيل بن أمية، وقال: عن أبي عمرو بن محمد بن حريث، عن جده حريث، عن أبي هريرة موقوفاً).

لم أقف عليه فيما اعمتدت عليه من مصادر، وقد ذكره الدارقطني وقال: ورفعه صحيح.

دراسة أوجه الاختلاف:

هذا الحديث روي على أكثر من وجه، فقد تقدم ستة أوجه رئيسة، تحتها ثلاثة اختلافات فرعية:

وبالنظر في هذه الأوجه نجد أن الوجه السادس الموقوف على أبي هريرةﷺ ضعفه الدارقطني، ولم أقف عليه.

والوجه الخامس(إسماعيل بن أمية، عن عمرو بن حريث، عن أبي هريرةﷺ). يرويه أبوأويس المدني، عبدالله بن عبدالله ابن أويس الأصبحي، صدوق يهم[(١)].

والوجه الرابع: (إسماعيل بن أمية، ثنا محمد بن عمر، عن أبيه، عن أبي هريرةﷺ). يرويه نصر بن حاجب الخراساني. قال أبو حاتم وغيره: صالح الحديث. وقال أبو داود وابن معين: ليس بشئ [(٢)]. فهو وأبو أويس لا يقويا على معارضة الثقات رواة الأوجه الأخرى.

يبقى الاختلاف بين أربعة أوجه كما يلي:

الوجه الأول:(إسماعيل بن أمية، عن أبي محمد بن عمرو بن حريث، عن أبيه، عن جده، عن أبي هريرةﷺ مرفوعاً). ويرويه مسلم بن خالد الزنجي، وهو صدوق كثير الأوهام ضعفه أكثر من واحد [(٣)].

(١) ينظر: تقريب التهذيب (ص: ٣٠٩/ت٣٤١٢) .
(٢) ينظر:ميزان الاعتدال (٤/ ٢٥٠/ت٩٠٢٧) .
(٣) ينظر: ميزان الاعتدال (٤/ ١٠٢/ت٨٤٨٥)

والوجه الثاني: (إسماعيل بن أمية، عن أبي عمرو بن محمد، عن جده حريث، عن أبي هريرةﷺ مرفوعاً). يرويه: وهيب بن خالد، وبشر بن المفضل، وعبدالوارث بن سعيد، وحميد بن الأسود، وأبوإسحاق الفزاري.

الوجه الثالث: (إسماعيل بن أمية، عن أبي عمرو بن حريث، عن أبيه، عن أبي هريرةﷺ مرفوعاً). وهو ما ترجح عن ابن جريج.

ووجه رابع: (إسماعيل بن أُمية، عن أبي محمد بن عمرو بن حريث، عن جده، عن أبي هريرةﷺ مرفوعاً). وهو ما ثبت عليه ابن عيينة وترجح عن الثوري.

فبالجمع بين الأوجه الأربعة، نجد أنها تنحصر في وجهين: أبومحمد بن عمرو بن حريث، هل هو عن أبيه أو جده. وأبو عمرو بن محمد بن حريث هل عن أبيه أو عن جده. فبالترجيح من خلال النظر في حال رواة كل وجه وعددهم نجد أن الراجح منها:

-(إسماعيل بن أمية، عن أبي عمرو بن محمد، عن جده حريث، عن أبي هريرةﷺ مرفوعاً). فإنه يرويه: وهيب بن خالد[١]، وبشر بن المفضل[٢]، وعبدالوارث بن سعيد[٣]، وأبوإسحاق الفزاري[٤]. وكلهم ثقات. وحميد بن الأسود وهو صدوق يهم قليلاً [٥].

-و(إسماعيل بن أُمية، عن أبي محمد بن عمرو بن حريث، عن جده، عن أبي هريرةﷺ مرفوعاً). وهو ما ثبت عليه ابن عيينة وترجح عن الثوري، وحميد.

(١) ينظر: سير أعلام النبلاء (٨/ ٢٢٣/ت٤٠) .
(٢) ينظر: إكمال تهذيب الكمال (٢/ ٤١٠/ت٧٥٣) .
(٣) ينظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال (١٨/ ٤٧٨/ت٣٥٩٥) .
(٤) ينظر: تاريخ الإسلام (٤/ ٧٩٨/ت٨) .
(٥) ينظر: إكمال تهذيب الكمال (٨/ ١٧٠/ت٣١٦٩) .

النظر في الخلاف والترجيح بين الأوجه:

بالنظر في هذا الخلاف نجد أن الوجه الأول: أبو عمرو بن محمد، عن جده.. ؛ رواه أمثال: بِشْرِ بن المُفضل وروْحِ ووهيب بن خالد ومسلم بن خالد وعبدالوارث وابن عيينة وحميد بن الأسود- في إحدى الروايتين عنهما-وهم ثقات كما تقدم إلا ما كان من حميد وهو صدوق. وهذا الوجه قوبل برواية الثوري وابن عيينة وحميد- في الرواية الأخرى، وهي عن أبي محمد بن عمرو، عن جده.

ومثل هذا التعارض يصعب الترجيح فيه؛ فالوجه الأول رواته ثقات، والثانية رواتها السفيانان وحميد؛ لذا كان من الصعب الترجيح؛ الأمر الذي جعل الإمام ابن الصلاح ومن تبعه يذكروه مثالاً للمضطرب.

لكن تبقى الكثرة من المرجحات الأصيلة بين الثقات، فالحفظ للأكثر؛ فيترجح الوجه الأول: أبو عمرو بن محمد، عن جده... لاتفاق جميع الرواة عن إسماعيل بن أمية عليه، وهي رواية الأكثرين عن إسماعيل- مثل: بِشْرِ بن المُفضل، ووهيب بن خالد، ومسلم بن خالد، وعبدالوارث، وابن عيينة وحميد بن الأسود- في إحدى الروايتين عنهما-.

الأمر الذي جعل الحافظ ابن حجر في النكت ينازع ابنَ الصلاح في وضه هذا الحديث مثالاً للمضطرب، وأن الاختلاف الذي وقع بين جميع من رواه عن إسماعيل بن أمية، عن هذا الرجل المختلف في اسمه إنما وقع بينهم في اسمه أو كنيته، وهل روايته عن أبيه أو عن جده أو عن أبي هريرة بلا واسطة، وإذا تحقق الأمر لم يكن فيه حقيقة الاضطراب، على اعتبار أن الاضطراب هو: اختلاف يؤثر قدحاً؛ إذ أن التمثيل لا يليق إلا بحديث لولا الاضطراب لم يضعَّف. وهذا الحديث لا يصلح مثالاً، فاختلاف الرواة في اسم رجل لا يؤثر؛ لأنه إن كان الرجل ثقة فلا ضير، وإن كان غير ثقة فضعف الحديث إنما هو من قبل ضعفه لا من قبل اختلاف الثقات في اسمه. فالضعف حاصل بغير جهة الاضطراب ثم يزداد به ضعفاً.

ثم استدل رحمه الله بشاهد له في معرض الرد على قول ابن عيينة: (لم نجد شيئاً يشد به هذا الحديث ولم يجيء إلا من هذا الوجه).

فقد استدل بشاهد موقوف أخرجه عبدالرزاق في مصنفه، ب: قدر ما يستر المصلي (٢/ ١٤/ح ٢٢٩٧) عن هشيم، عن خالد الحذاء، عن إياس بن معاوية، عن سعيد بن جبير: (إذا كنت في فضاء من الأرض وكان معك شيء تركزه فاركزه بين يديك، فإن لم يكن معك شيء فلتخطط خطاً بين يديك) قال عنه الحافظ: رجاله ثقات.

لكن فيه هشيم بن بشير، أحد الأئمة، مشهور بالتدليس مكثر منه [١]، وقد عنعنه عن خالد؛ إضافة لكونه مقطوعاً ليس موقوفاً.

واستدل كذلك بما رواه الطبراني، عن أبي موسى الأشعريﷺ، قال عنه –رحمه الله: "في إسناده أبو هارون العبدي وهو ضعيف" [٢]. لكنه قال فيه في تقريب التهذيب[٣]: (مشهور بكنيته، متروك، ومنهم من كذبه) وقال عنه في موضع آخر: أبو هارون العبدي، وهو متروك[٤].

ثم اعتمد الحافظ–رحمه الله–في تحسين الحديث على ما نسبه لابن حبان والحاكم من تصحيحهما له، مستدلاً بذلك على ثبوت عدالة رواته، حيث قال:"وذلك مقتضي لثبوت عدالته عند من صححه، فما يضره مع ذلك أن لا ينضبط اسمه إذا عرفت ذاته". حتى قال في (بلوغ المرام): " أخرجه أحمد وابن ماجه، وصححه ابن حبان، ولم يصب من زعم أنه مضطرب، بل هو حسن"[٥].

(١) ينظر: المدلسين (ص: ٩٨) .
(٢) النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (٢/ ٧٧٣) .
(٣) ينظر: (ص: ٤٠٨/ت٤٨٤٠) .
(٤) ينظر: التلخيص الحبير (٢/ ١٨٧) .
(٥) بلوغ المرام من أدلة الأحكام (ص: ٧٠/ح٢٣٤) .

لكن ابن حبان والحاكم معروفان بالتساهل، والحافظ نفسه قد حكم بجهالة راويَيه[١].

أو أنه اعتمد–رحمه الله– على ما نقله ابن التركماني عن ابن عبدالبر: أن ابن حنبل، وابن المديني كانا يصححان هذا الحديث" [٢]. لكن نقل عن الإمام أحمد في أكثر من موضع أنه ضعَّفه، ولعلَّ له قولان. فقد نقل هو نفسه في(التهذيب) عن أحمد أنه قال:"الخط ضعيف". وأما الدارقطني فقال لا يصح ولا يثبت. وقال الطحاوي راويه مجهول. وقال الشافعي في سنن حرملة: لا يخط المصلي خطاً إلا أن يكون ذلك في حديث ثابت يتبع[٣]. وقال النووي: " لم يثبت، قال البغوي وغيره: هو حديث ضعيف، وأشار إلى تضعيفه سفيان ابن عيينة والشافعي والبيهقي وغيرهم". وقال مالك:" الخط باطل"[٤]. وقال البيهقي: "واحتج الشافعي –رحمه الله– بهذا الحديث في القديم، ثم توقف في الجديد، وكأنه عثر على ما نقلناه من الاختلاف في إسناده، ولا بأس به في مثل هذا الحكم"[٥]. وقال البخاري: "قال سفيان: جاءنا بصري: عتبة أبو معاذ قال: لقيت هذا الشيخ الذي روى عنه إسماعيل فسألته، فخلط عليّ، وكان إسماعيل إذا حدث بهذا يقول: عندكم شيء تشدونه؟ "[٦]. وقد أورد البيهقي بإسناده قصة عن علي بن المديني وسفيان تدل على مجيئ هذا الحديث من طريق واحدة، وأنه لم يرد له شاهد يشهد له[٧] .

(١) ينظر: النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (٢/ ٧٧٢) .
(٢) ينظر: الجوهر النقي على هامش البيهقي(٢/ ٢٧٠) .
(٣) ينظر: تهذيب التهذيب (٢/ ٢٣٦) .
(٤) المدونة (٢٠٢/١) .
(٥) سنن البيهقي(٢/ ٢٧١) .
(٦) التاريخ الكبير(٣/ ٧١ /ت٢٥٥) .
(٧) ينظر: السنن الكبرى للبيهقي (٤/ ٣٣٢/ح٣٥١٣) .

دراسة إسناد أبي داود:

١- **مسدد:** مُسَدَّد بْن مُسَرهَد بْن مُسَربَل بْن مُغَربَل بْن مُرَعبَل البصري الأسدي، أبوالحسن الحافظ. ويقال اسمه عبد الملك ابن عبد العزيز، ومسدد لقب. روى عن: عبدالله بن يحيى بن أبي كثير، وهشيم، وعيسى بن يونس، وبشر بن المفضل، وخلق. روى عنه: البخاري، وأبوداود، وروى له أبو داود والترمذي والنسائي بواسطة، وأبو زرعة وأبو حاتم الرازيان، وغيرهم. وهو ثقة حافظ؛ وثَّقه ابن معين والنسائي والعجلي وأبوحاتم، وابن قانع، وقال أحمد بن حنبل: مسدد صدوق فيما كتبت عنه فلا تعده. من العاشرة. قال البخاري وغير واحد: مات سنة ثمان وعشرين ومائتين(١).

٢- **بشر** بن المفضل: بن لاحق الرقاشي، مولاهم أبوإسماعيل البصري. روى عن حميد الطويل، وأبي ريحانة، ومحمد بن المنكدر، وغيرهم. وعنه: أحمد، ومسدد، وأبو أسامة، وخلق. وهو ثقة ثبت عابد؛ وثّقه أبو زرعة وأبوحاتم والنسائي وابن سعد والعجلي والبزار. قال أحمد بن حنبل: إليه المنتهى في التثبت بالبصرة، وعده ابن معين في أثبات شيوخ البصريين. وقال أحمد أيضا: لم يسمع من ابن طاوس إلا حديثا واحداً. روى له الجماعة. من الثامنة، مات سنة ١٨٧هـ(٢).

٣- **إسماعيل بن أمية:** ثقة، تقدم في المطلب الثالث، المبحث الأول.

٤- **أبو عمرو بن محمد بن حريث:** وقيل أبو عمرو بن محمد بن عمرو بن حريث، وقيل أبو محمد بن عمرو بن حريث العذري. روى عن جده، عن أبي هريرةﷺ. روى عنه: إسماعيل بن أمية، وروى إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى عنه حديثاً آخر. وهو مجهول؛ قاله أَبُو جَعْفَر الطحاوي:

---

(١) ينظر: سير أعلام النبلاء (٩/ ١٥/ح١٧٤٥) . تهذيب التهذيب (١٠/ ١٠٧/ترجمة ٢٠٢) . تقريب التهذيب (ص: ٥٢٨/ ت٦٥٩٨) .

(٢) ينظر: تهذيب التهذيب (١/ ٤٥٨/ ت٨٤٤) تقريب التهذيب (ص: ١٢٤/ ت٧٠٣) ، جامع التحصيل (ص: ١٤٩) .

أبو عمرو وجده مجهولان ليس لهما ذكر في غير حديث الخط. وقال الذهبي وابن حجر: مجهول. وذكره ابن حبان في الثقات. روى له أبوداود وابن ماجه [١].

٥- **جده:** حريث، من بني عذرة، اختلف في اسم أبيه فيقال: ابن سليم، ويقال ابن سليمان، أو ابن عمار. روى عن أبي هريرةﷺ. روى عنه: ابن ابنه أبو عمرو بن محمد بن حريث. وهو مجهول، قال الطحاوى: مجهول. وفي التقريب: مختلف في صحبته وعندي أن راوي حديث الخط غير الصحابي بل هو مجهول من الثالثة [٢].

٦- **أبوهريرةﷺ:** حافظ الصحابة، تقدم في الحديث الثاني.

الحكم على الحديث:

الحديث بهذا الإسناد ضعيف؛ لجهالة أبي عمرو بن حريث جده؛ فليس لهما إلا هذا الحديث، وقد نص الأئمة على جهالتهما. وأمَّا ما وصف به الحديث من الاضطراب، فعلى فرض إمكانية الجمع كما ذهب الحافظ ابن حجر، أو الترجيح كما تقدم؛ فتبقى جهالة أبي عمرو بن حريث وأبيه، ولم يتابعا عليه، قال ابن عيينة:(لم نجد شيئاً يشد به هذا الحديث ولم يجيء إلا من هذا الوجه). والله أعلم.

أثر العلة في فقه الحديث:

لهذه العلة أثر في فقه الحديث؛ إذ أن الحديث لو ثبت لكان حجة في القطع باستحباب أن يخط المصلي خطاً بين يديه إذا لم يجد سترة المسألة؛ فقد جاءت السنة النبوية باستحباب سترة المصلي عموماً، من ذلك ما أخرجه الإمام البخاري في صحيحه، ك: الصلاة، أبواب سترة المصلي(١/ ١٠٥/ح٤٩٤)

(١) ينظر: ميزان الاعتدال (٤/ ٥٥٦/ ت١٠٤٦١) ، لسان الميزان (٧/ ٤٧٦/ت٥٦٠٨) .
(٢) ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم(٣/ ٢٦٢/ت١١٦٩) تقريب التهذيب (ص: ١٥٦/ت١١٨٣) .

عَنِ ابْنِ عُمَرَ ﷺ: ﴿أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺكَانَ إِذَا خَرَجَ يَوْمَ العِيدِ أَمَرَ بِالحَرْبَةِ، فَتُوضَعُ بَيْنَ يَدَيْهِ، فَيُصَلِّي إِلَيْهَا وَالنَّاسُ وَرَاءَهُ، وَكَانَ يَفْعَلُ ذَلِكَ فِي السَّفَرِ﴾.

وحددت المسافة بين المصلي وبين سترته فيما أخرجه البخاري كذلك في صحيحه، ك: الصلاة، ب: قدر كم ينبغي أن يكون بين المصلي والسترة؟ (١/ ١٠٦/ح٤٩٦) عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ ﷺ، قَالَ: ﴿كَانَ بَيْنَ مُصَلَّى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَبَيْنَ الجِدَارِ مَمَرُّ الشَّاةِ﴾.

وأنه إذا لم يجد المصلي شيئاً سترة له صلى إلى سارية من سواري المسجد، لما أخرجه البخاري أيضاً، في باب الصلاة إلى الأسطوانة (١/ ١٠٦/ح٥٠٢)عن يزيد بن أَبِي عُبَيْدٍ، قَالَ: كُنْتُ آتِي مَعَ سَلَمَةَ بْنِ الأَكْوَعِ فَيُصَلِّي عِنْدَ الأُسْطُوَانَةِ الَّتِي عِنْدَ المُصْحَفِ، فَقُلْتُ: يَا أَبَا مُسْلِمٍ، أَرَاكَ تَتَحَرَّى الصَّلاَةَ عِنْدَ هَذِهِ الأُسْطُوَانَةِ، قَالَ:﴿ فَإِنِّي رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺيَتَحَرَّى الصَّلاَةَ عِنْدَهَا﴾.

أما إذا كان في فضاء وتعذر السترة بحائط أو عصا أو غيره، فقد اختلف أهل العلم في كون المصلي يخط خطاً بين يديه، فقد نقل الإمام النووي الخلاف في استحباب الخط بين يدي المصلي، وذكر ثلاثة أقوال، ثم قال –رحمه الله–: والمختار استحباب الخط؛ لأنه وإن لم يثبت الحديث ففيه تحصيل حريم للمصلي. واستدل–رحمه الله–بأنه من فضائل الأعمال، والعلماء على العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال، وهذا منه. ثم ذكر من قالوا باستحباب الخط: "وممن جزم باستحباب الخط القاضي أبوحامد المروزي، والشيخ أبو حامد، والقاضي أبو الطيب، والبندنيجي، وأشار إليه البيهقي وغيره، قال الغزالي والبغوي وغيرهما: وإذا لم يجد شاخصاً بسط مصلاه[1].

وتكلم أهل العلم في وصف الخط، فقال أبو داود: سمعت أحمد بن حنبل سئل عن وصف الخط غير مرة، فقال: هكذا عرضا مثل الهلال، يعني

(١) ينظر: المجموع شرح المهذب (٣/ ٢٤٧ ، ٢٤٨) .

بالعرض حورا دورا مثل الهلال يعني منعطفا " قال أبو داود: وسمعت مسددا، قال: قال ابن داود: الخط الطول(١). والله أعلم.

المطلب الرابع: مرويات إسماعيل بن أمية المعلة بالاختلاف عليه بزيادة أحد الرواة.

الحديث السابع:

"وسئل عن حديث المقبري، عن أبي هريرةﷺ قال رسول الله ﷺ: ﴿إذ آوى أَحَدُكُمْ فِرَاشَهُ فَلْيَنْفُضْهُ ثم يستقبلُ القبلةَ، ثم ليقل: باسمك يا ربّ وَضَعْتُ جَنْبِي، وَبِكَ أَرْفَعُهُ، إِنْ أَمْسَكْتَ نَفْسِي، فَاغْفِرْ لَنا، وَإِنْ أَرْسَلْتَهَا، فَاحْفَظْني بِمَا تَحْفَظُ بِهِ عِبَادَكَ الصَّالِحِينَ﴾.

فقال: يرويه عبيد الله بن عمر، وإسماعيل بن أمية، ومحمد بن عجلان، والضحاك بن عثمان عن سعيد"(٢).

<u>أوجه الاختلاف</u>:

ذكر الإمام الدارقطني-رحمه الله- أن الخلاف وقع على إسماعيل من وجهين، وذكر من تابعه من الرواة على الوجهين، ومن اخْتُلف عنه كذلك.

والوجهان اللذان رُوي عليهما هذا الحديث كما يلي:

الوجه الأول: (إسماعيل بن أمية، عن سعيد المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرةﷺ).

الوجه الثاني:(إسماعيل بن أمية، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرةﷺ) دون ذكر أبيه.

الوجه الأول: (إسماعيل بن أمية، عن سعيد المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرةﷺ).

يرويه عن إسماعيل على هذا الوجه:

(١) ينظر: سنن أبي داود (١/ ١٨٤) .

(٢)ينظر: العلل الواردة في الأحاديث النبوية (١٠/ ٣٤١).

١-إسماعيل بن عياش: أخرجه الخرائطي في مكارم الأخلاق (ص: ٣٠٩/ ح٩٤٦) حدثنا سعدان بن نصر البغدادي، حدثنا محمد بن المبارك الصوري، حدثنا إسماعيل بن عياش، حدثنا إسماعيل بن أمية، عن سعيد بن أبي سعيد المقبري، عن أبي هريرةﷺ، بمثله.

٢-عبدالله بن رجاء: أخرجه أبو طاهر المخلِّص في المخلِّصيات (١/ ٢٤٩/ ح٣٥٠)حدثنا يحيى: حدثنا محمدُ بنُ أحمدَ بنِ عصمةَ الرمليُّ بالرملةِ: حدثنا سَوَّارُ بنُ عمارةَ الرمليُّ بالرملةِ: حدثنا عبدُاللهِ بنُ رجاءٍ المكيُّ، عن عُبيدِاللهِ بنِ عمرَ، و إسماعيلَ بنِ أميةَ، به، مع زيادة يسيرة.

وتابع إسماعيلَ في روايته عبيدالله بنُ عمر، واختلف عنه إلى وجهين، أحدهما: (عبيدالله بن عمر، عن المقبري، عن أبيه). والآخر: (عبيدالله بن عمر، عن المقبري، عن أبي هريرةﷺ).

-(عبيدالله بن عمر، عن المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرةﷺ) ويرويه:

١-زهير بن معاوية: أخرجه البخاري في صحيحه، ك: الدَّعَوَاتِ، ب: التَّعَوُّذِ وَالقِرَاءَةِ عِنْدَ المَنَامِ (٨/ ٧٠/ح٦٣٢٠)حدثنا أحمد بن يونس، حدثنا زهير، حدثنا عبيدالله بن عمر، حدثني سعيد بن أبي سعيد المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرةﷺ، نحوه.

قال: تابعه أبو ضمرة، وإسماعيل بن زكرياء، عن عبيد الله، وقال يحيى، وبشر، عن عبيدالله، عن سعيد، عن أبي هريرةﷺ، عن النبي ﷺ. ورواه مالك، وابن عجلان، عن سعيد، عن أبي هريرة عن النبيﷺ.

وأخرجه أبوداود في سننه، ك: الأدب، ب: مَا يُقَالُ عِنْدَ النَّوْمِ (٤/ ٣١١/ ح٥٠٥٠) حدثنا أحمد بن يونس، حدثنا زهير، به.

٢-شجاع بن الوليد: أخرجه الحافظ ابن حجر في نتائج الأفكار (٣/ ٣٤)قال: وقرأته عالياً على الشيخ أبي إسحاق التنوخي، عن أحمد بن أبي طالب سماعاً، أنا المبارك بن الحسين المطرز في كتابه، أنا يحيى بن يوسف السقلاطوني، وأحمد بن محمد الرحبي قالا: أنا أبو علي بن

شاذان، أنا أبوعمرو بن السماك، ثنا يحيى بن أبي طالب، ثنا شجاع بن الوليد، ثنا عبيد الله بن عمر، به.

٣-يحيى بن سعيد الأموي: أخرجه أحمد في مسنده (١٥/ ٢٨٢/ ح٩٤٦٩) حدثنا يحيى بن سعيد الأموي، به.

٤-عبدالله بن جابر المكي: أخرجه أبو طاهر المخلِّص في المخلِّصيات (١/ ٢٤٩/ح٣٥٠-)حدثنا يحيى: حدثنا محمدُ بنُ أحمدَ بنِ عصمةَ الرمليُّ بالرملةِ: حدثنا سَوَّارُ بنُ عمارةَ الرمليُّ بالرملةِ: حدثنا عبدُالله بنُ رجاءٍ المكيُّ، عن عُبيدِاللهِ بنِ عمرَ، وإسماعيلَ بنِ أميةَ، به. وأما رواية جعفر الأحمر، وهريم بن سفيان فلم أقف عليهما عند غير الدارقطني، والله أعلم.

٥-عبدة: لم يذكره الدارقطني، أخرجه البخاري في الأدب المفرد (ص: ٤١٤/ح١٢١٠) حدثنا محمد بن سلام قال: أخبرنا عبدة، عن عبيد الله بن عمر، به، نحوه.

٦-إسماعيل بن زكريا: لم يذكره الدارقطني، وأشار إليه البخاري في صحيحه، ووصله ابن حجر في تغليق التعليق بإسناده(٥/ ١٣٨/ح٦٣٢٠) من طريق أبي نعيم، ثنا سليمان بن أحمد، ثنا محمد بن عمران، ثنا محمد بن الريان، ثنا إسماعيل بن زكريا، به.

٧- أنس بن عياض: لم يذكره الدارقطني، أخرجه البزار، كما في البحر الزخار (١٥/ ١٢١/ح٨٤٢١) حدثنا أحمد بن أبان، قال: حدثنا أبو ضمرة أنس. ومن طريق أحمد بن أبان، أخرجه ابن حبان في صحيحه (١٢/ ٣٤٤/ ح٥٥٣٤) به، بمثله.

الوجه الثاني(إسماعيل بن أمية، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة رضي الله عنه).

-يرويه يحيى بن سليم الطائفي: أخرجه الخطيب في تاريخ بغداد (٧/ ١٥٤/ت ٣٥٩٨ ثابت بن الحسين أبو نصر البغدادي) حدثنا عيسى بن علي بن عيسى، قال حدثنا عبدالله بن محمد البغوي، حدثنا محمد بن خلاد الباهلي،

حدثني يحيى بن سليم، عن إسماعيل بن أمية، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرةﷺ، بلفظه. ومن طريق البغوي ابن عساكر في تاريخ دمشق (١١/ ١١٩/ ت١٠٢٢ ثابت بن الحسين البغدادي).

ويرويه عن عبيدالله بن عمر:

١-حماد بن زيد: أخرجه الطبراني في الدعاء (ص: ١٠٣/ح٢٥٤) حدثنا الحسين بن إسحاق التستري، وموسى بن هارون، قالا: ثنا أبو الربيع الزهراني، ثنا حماد بن زيد، عن عبيد الله بن عمر، به.

٢-معمر: أخرجه أحمد في مسنده (١٣/ ٢١٨/ح٧٨١١) حدثنا عبدالرزاق، حدثنا معمر ، عن عبيد الله بن عمر، به.

٣-عبدالله بن نمير: أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٥/ ٣٢٢/ح٢٦٥٢٥) وعنه، أخرجه ابن ماجه في سننه، ك: الدعاء، ب: ما يدعو به إذا أوى إلى فراشه (٢/ ١٢٧٥/ح٣٨٧٤) حدثنا ابن نمير، قال: حدثنا عبيد الله بن عمر، به.

٤- بشر بن المفضل : عزاه الحافظ ابن حجر في تغليق التعليق (٥/ ١٤٠) إلى مسدد في مسنده الكبير، قال: ثنا بشر بن المفضل، فذكره.

وأما رواية عبدالله ابن المبارك، و هشام بن حسان، وعباد بن عباد، فلم أقف عليهما عند غير الدارقطني.

٥، ٦- أنس بن عياض وعبدة: لم يذكر الإمام الدارقطني رواية أنس بن عياض وعبدة، عن عبيدالله بن عمر: أخرجه مسلم في صحيحه، ك: الذِّكْرِ وَالدُّعَاءِ وَالتَّوْبَةِ وَالِاسْتِغْفَارِ، ب: مَا يَقُولُ عِنْدَ النَّوْمِ وَأَخْذِ الْمَضْجَعِ (٤/ ٢٠٨٤/ ح٢٧١٤) وحدثنا إسحاق بن موسى الأنصاري، حدثنا أنس بن عياض، به، نحوه.

وحدثنا أبو كريب، حدثنا عبدة، عن عبيد الله بن عمر، بهذا الإسناد، وقال: " ثم ليقل: باسمك ربي وضعت جنبي، فإن أحييت نفسي، فارحمها ".

٧-سعيد بن أبي مريم: لم يذكره الدارقطني، أخرجه الطبراني في الدعاء (ص: ١٠٣/ ح٢٥٥) حدثنا يحيى بن أيوب العلاف، ثنا سعيد بن أبي مريم، ثنا عبيد الله بن عمر، به، باختلاف الفاظ يسيرة.

٨-يحيى بن سعيد القطان: فقد رواها الدارقطني بإسناده في العلل، وأشار إليه البخاري في صحيحه، ووصله ابن حجر في تغليق التعليق (٥/ ١٣٨/ح٦٣٢٠) قال الدارقطني: حدثنا إبراهيم بن حماد حدثنا أبو موسى(ح). وحدثنا يعقوب بن إبراهيم البزاز، حدثنا عمر بن شبة (ح) وَحَدَّثَنَا ابْنُ مُبَشِّرٍ ويعقوب بن محمد بن عَبْدِ الوهاب قالا: حدثنا حفص بن عمر، قالوا: حدثنا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ عبيدالله بن عمر ، به. وقال: المعنى واحد.

وأخرجه الخرائطي في مكارم الأخلاق (ص: ٣٠٩/ح٩٤٥) حدثنا عمر بن شبة بن عبيدة النمري، حدثنا يحيى بن سعيد القطان، عن عبيد الله بن عمر، به.

وتابع إسماعيل وعبيدالله بن عمر في روايتهما على هذا الوجه:

١-محمد بن عجلان: أخرجه الترمذي في سننه، في أَبْوَاب الدَّعَوَاتِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ(٥/ ٤٧٢/ح٣٤٠١) حدثنا ابن أبي عمر قال: حدثنا سفيان، عن ابن عجلان، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرةﷺ، بمثله. وفي الباب عن جابر، وعائشة: " وحديث أبي هريرة حديث حسن، وروى بعضهم هذا الحديث وقال: فلينفضه بداخلة إزاره ".

وأحمد في مسنده (١٢/ ٣١٦/ح٧٣٦٠) حدثنا سفيان، حدثنا ابن عجلان، به.

٢-مالك بن أنس: أخرجه البخاري في صحيحه، ك: التوحيد، ب: السُّؤَالِ بِأَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى وَالِاسْتِعَاذَةِ بِهَا (٩/ ١١٩/ح٧٣٩٣) حدثنا عبدالعزيز بن عبد الله، حدثني مالك، عن سعيد بن أبي سعيد المقبري، عن أبي هريرةﷺ، بمثله. تابعه يحيى، وبشر بن المفضل، عن عبيد الله، عن سعيد، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ . وزاد زهير، وأبو ضمرة، وإسماعيل

بن زكرياء، عن عبيد الله، عن سعيد عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، ورواه ابن عجلان، عن سعيد، عن أبي هريرة عن النبي ﷺ.

٣-عبدالله بن عمر العمري: أخرجه أحمد في مسنده (١٣/ ٣٢٢/ح٧٩٣٨) حدثنا يزيد، أخبرنا عبد الله بن عمر، عن المقبري، بمثله.

وأما رواية الضحاك بن عثمان، فلم أقف عليها عند غير الدارقطني.

دراسة أوجه الاختلاف، والنظر فيه:

هذا الحديث يرويه إسماعيل بن أمية واختلف عنه إلى وجهين:

الأول: (إسماعيل بن أمية، عن سعيد المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرةﷺ).

والوجه الثاني: (إسماعيل بن أمية، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرةﷺ).

ورواه عن إسماعيل على الوجه الأول اثنان: إسماعيل بن عياش، وعبدالله بن رجاء. وعلى الوجه الثاني: يحيى بن سليم الطائفي.فأما إسماعيل وعبدالله بن رجاء فهما أحفظ من يحيى بن سليم، لكن لما روى الإمام البخاري الوجهين في صحيحه، من طريقين آخرين غير طريق إسماعيل، كما تقدم في التخريج، ونبه في موضعه على هذا الخلاف؛ مما يدل على أن هذا الخلاف لا يؤثر في صحة الحديث، وأنه يرى أن الحديث محفوظ بالوجهين معاً. أي أن سعيد المقبري سمع الحديث من أبيه ثم بعدها لقي أبا هريرةﷺ فسمعه منه، وهو ما قرره الإمام ابن حبان في صحيحه، قال: "سمع هذا الخبر سعيد المقبري عن أبي هريرة، وسمعه من أبيه، عن أبي هريرةﷺ، فالطريقان جميعاً محفوظان"(١).

دراسة إسناد الخرائطي:

١- **سعدان بن نصر البغدادي:** اسمه سعيد، والغالب عليه سعدان. روى عن: سفيان بن عيينة، ومسكين بن بكير، ومعمر بن سليمان الرقي،

(١) صحيح ابن حبان (١٢/ ٣٤٦) .

وغيرهم.سمع منه ابن أبي حاتم وأبوه، وقالا: صدوق. وقال الدارقطني: ثقة مأمون [١].

٢- **محمد بن المبارك الصوري:** بن يعلى القرشي الصوري، أبوعبدالله القلانسي، سكن دمشق. روى عن: معاوية بن سلام، وعطاء بن مسلم الخفاف، وصدقة بن خالد، وإسماعيل بن عياش، وغيرهم. روى عنه: ابنه محمد، وإسحاق بن منصور الكوسج، وسعدان بن نصر، وآخرون. وهو ثقة؛ وثَّقه العجلي وأبوحاتم والخليلي، وقال الذهلي: كان أفضل من رأيت بالشام، وذكره ابن شاهين في الثقات، من كبار العاشرة، كان مولده سنة ثلاث وخمسين ومائة، ومات سنة خمس عشرة. روى له الجماعة [٢].

٣- **إسماعيل بن عياش:** إسماعيل بن عياش بن سلم العنسي، أبو عتبة الحمصي. روى عن محمد بن زياد الألهاني، وصفوان بن عمرو، والأوزاعي، وإسماعيل بن أمية، وغيرهم. روى عنه: محمد بن إسحاق وهو أكبر منه، والثوري، والأعمش وهما من شيوخه ومحمد بن المبارك، وجماعة. وهو ثقة فيما رواه عن الشاميين، كما قال محمد بن عثمان بن أبي شيبة عنه: "ثقة فيما روى عن الشاميين وأما روايته عن أهل الحجاز فإن كتابه ضاع فخلط في حفظه عنهم". وأطلق الضعف فيه النسائي وابن حبان؛ لكن ضعفه إنما جاء من اختلاطه في الرواية عن غير الشاميين. أما عن الشاميين فإنه ثقة، ولعله ما يقصده النسائي، أي ضعيف في غير الشاميين، لذا نقل عنه في التهذيب:"وقال النسائي: صالح في حديث أهل الشام". وقال البخاري: إذا حدث عن أهل حمص صحيح. وقال ابن حجر: مختلف في توثيقه، وحديثه عن الشاميين مقبول عند الأكثر. وقال في

(١) ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم(٤/ ٢٩٠/ت١٢٥٦) ، تاريخ بغداد وذيوله (٩/ ٢٠٣/ت ٤٧٨٣) .

(٢) ينظر: تهذيب التهذيب (٩/ ٤٢٣/ت٦٩٦) ، تقريب التهذيب (ص: ٥٠٤/ت٦٢٦٢) .

التقريب: صدوق في روايته عن أهل بلده مخلط في غيرهم، من الثامنة، مات سنة إحدى أو اثنتين وثمانين وله بضع وسبعون سنة [١].

٤- **إسماعيل بن أمية:** ثقة، تقدم في المطلب الثالث من المبحث الأول.

٥- **سعيد بن أبي سعيد المقبري:** ثقة، تقدم في الحديث الثاني.

٦- **أبوهريرة**ﷺ: حافظ الصحابة ، تقدم في الحديث الثاني.

الحكم على الحديث:

هذا الإسناد فيه إسماعيل بن عياش، وهو ضعيف في روايته عن غير الشاميين، وهو هنا يرويه عن إسماعيل بن أمية المكي، لكنه توبع في روايته عن إسماعيل بهذا الوجه بعبدالله بن رجاء، أبي عمران البصري، وهو ثقة[٢]. كما أنه توبع في روايته على هذا الوجه برواية عبيدالله بن عمر وغيره، وأصلها في صحيح البخاري، فيكون صحيحاً لغيره، والوجهان محفوظان كما تقدم. وهذا الحديث من إلزامات الدارقطني[٣]، لصاحبي الصحيح؛ لكن الحافظ ابن حجر ردَّ على ذلك، وأشار في هدي الساري[٤] إلى الجواب عنه، قال: "فالحديث كيفما دار دار على ثقة، والإسناد كيفما دار كان متصلاً، فمثل هذا لا يقدح في صحة الحديث، إذا لم يكن راويه مدلساً، وقد أكثر الشيخان من تخريج مثل هذا ولم يستوعب الدارقطني انتقاده"[٥]. يعني أن سعيداً المقبري لا يعرف بتدليس، وروى الحديث تارة عن أبيه، وتارة عن أبي هريرةﷺ، وثبت سماعه منهما، فيحمل على أنه سمع الحديث منهما على الوجهين، والله أعلم.

---

(١) ينظر: الكواكب النيرات (ص: ٩٨/ ت ٧) تهذيب التهذيب (١/ ٣٢١/ت٥٨٤) . تقريب التهذيب (ص: ١٠٩/ت٤٧٣) .

(٢) ينظر: سير أعلام النبلاء (١٠/ ٣٧٩/ت١٠٠) ، تهذيب الكمال (١٤/ ٥٠٠/ ت٣٢٦٣) .

(٣) ينظر: الإلزامات والتتبع للدارقطني (ص: ١٣٢/ح١١) .

(٤) ينظر: فتح الباري(١/ ٣٨٠) .

(٥) ينظر: فتح الباري (١/ ٣٥٠) .

أثر العلة في فقه الحديث:

العلة في هذا الحديث في السند لا في المتن، وقد تقدم أنه محفوظ على الوجهين؛ فالمتن ثابت في الصحيحين وغيرهما، فلا تأثر لفقه الحديث بالعلة.

ومن فقه الحديث: جواز اتخاذ الفراش، فقد نبه ﷺ لإشفاقه على أمته على ما يجوز أن يتخذ من فراش(١). وفيه: استحباب تنفيض الفراش بطرف الإزار أو (صنفة الثوب) وهو طرفه من الداخل، لما في الرواية الأخرى: (داخلة إزاره) قبل أن يدخل في الفراش؛ خشية أن يكون فيه شيء يؤذي كحية أو عقرب أو شبههما من المؤذيات، وليَنفض ويده مستورة بطرف إزاره؛ لئلا يحصل في يده مكروه، إن كان هناك.

والباء للاستعانة، أي بك أستعين على وضع جنبي وعلى رفعه، وقال الداودي: هو طرف المئزر؛ لأنه يستر الثياب، فيتوارى بما يناله من الوسخ، وإذا قال ذلك بكمه صار غير لون الثياب، والله يحب إذا عمل العبد عملًا أن يحسنه(٢). وقيل: قيد نفض الفراش بداخلةِ الإزار؛ لأن هذا أيسر، ولكشف العورة أستر (٣).

وفيه: التسمية وقاية من الجن؛ فإن التسمية والتعوذ بالله يطردان الجن. وذكر المغفرة عند الإمساك، والحفظ عند الإرسال؛ لأن الإمساك كناية عن الموت فالمغفرة تناسبه، والإرسال كناية عن الإبقاء في الحياة فالحفظ يناسبه (٤). والله أعلم.

(١) ينظر: الإفصاح عن معاني الصحاح (٦/ ٢٨١) .
(٢) ينظر: التوضيح لشرح الجامع الصحيح (٢٩/ ٢٢٤) .
(٣) ينظر: المفاتيح في شرح المصابيح (٣/ ٢٠٦) .
(٤) ينظر: عمدة القاري شرح صحيح البخاري (٢٥/ ٩٥) .

الخاتمة

وبعد، فأحمد الله تعالى الذي بنعمته تتم الصالحات، وأثني عليه بما هو أهله أن وفقني لإتمام هذا العمل، وهذه بعض النتائج التي توصل البحث إليها:

أهم النتائج:

١-مرويات إسماعيل بن أمية المعلة بالاختلاف عليه في علل الدارقطني تأتي على أربعة أنواع: المعلة بالاختلاف عليه رفعاً ووقفاً، وهما (حديثان). وبتغيير رجال الإسناد (ثلاثة أحاديث). والاختلاف عليه في اسم أحد الرواة (حديث واحد)، وبزيادة أحد الرواة (حديث واحد).

٢-بلغت أحاديث الدراسة سبعة أحاديث، تفاوتت درجتها فكان منها: الصحيح لذاته وهو حديث واحد، والصحيح لغيره: أربعة، وحديث واحد حسن بمجموع طرقه، وآخر ضعيف.

٣-لم يستوعب الإمام الدارقطني كل الأوجه للخلاف، ولا كل رواة الوجه الواحد، كما في الحديث الأول، والسابع.

٤- خالف الباحث الدارقطني الحكم أحياناً بسبب عدم ذكر الإمام-رحمه الله- بعض الطرق التي رجحت وجه الرفع على الوقف، كما في الحديث الثاني.

٥-الإمام الدارقطني يعلُّ الحديث بالعلل الظاهرة في صور متعددة، كالتعليل بسوء حفظ الراوي، كما في الحديث الثالث، حديث يحيى بن سُليم.

٦-ما انتقده الإمام الدارقطني على الشيخين كان الصواب لصاحبي الصحيح، ورد الحافظ ابن حجر عن صاحب الصحيح، كما في الحديث السابع.

٧- ظهر أثر العلة في فقه الحديث والعمل به عند العلماء، كما في الحديث الأول والخامس والسادس.

٨-منهج الإمام الدارقطني في باب العلل قائم على الحيطة حفاظاً وصوناً لسنة سيدنا محمد ﷺ.

التوصيات

كما أوصي إخواني من طلبة العلم بما يلي:

١-ضرورة الاشتغال بعلم العلل وتطبيقاته، وذلك لتنمية الملكة الحديثية.

٢-الحذر من التسرع في الحكم على أي حديث دون تخريجه وجمع طرقه والنظر في الخلاف على رواته.

٣-من ترجح لديه القرائن لا بأس بمخالفة العلماء السابقين في أحكامهم، والتماس الأعذار لهم، كما فعل الأئمة.

٤-ضرورة الاهتمام بكتاب العلل للدارقطني وخدمته بأي جانب من الجوانب.

وأخيراً، أسأل الله عزوجل الإخلاص في هذا العمل المتواضع، وأن يتقبله في موازين حسنات أبي وأمي، وأن يأجرني على ما أصبت وأن يغفر لي ما أخطأت؛ فعذري أني بشر. وآمل أن يوافق عملي منهج أهل العلم، راجياً الثواب والقبول، وصل اللهم وسلم وبارك على سيدنا محمد.

فهرس المصادر والمراجع

١) القرآن الكريم.

٢) الأجوبة المرضية فيما سئل السخاوي عنه من الأحاديث النبوية، عبدالرحمن السخاوي ت ٩٠٢ هـ، دار الراية للنشر ، الأولى، ١٤١٨هـ.

٣) أسماء المدلسين للسيوطي. ت ٩١١هـ، المحقق: محمود نصار، دار الجيل، بيروت، الأولى، الأجزاء:١.

٤) الإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجرت٨٥٢هـ، دار الجيل، بيروت، سنة ١٩٩٢م، الأولى، الأجزاء: ٨ ، تحقيق: علي محمد البجاوي.

٥) الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار، أبوبكر الهمداني ت٥٨٤هـ، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الثانية، ١٣٥٩ هـ.

٦) إعلام العالم بعد رسوخه بناسخ الحديث ومنسوخه، أبو الفرج ابن الجوزي ٥٩٧هـ، دار ابن حزم، لبنان، الأولى، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢ م. الأجزاء:١.

٧) الأعلام لخير الدين الزركلي ت١٤١٠هـ، دار العلم للملايين، بيروت، ط الخامسة، ٨ مجلدات.

٨) الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط، برهان الدين الحلبي، سبط ابن العجمي ت ٨٤١هـ، دار الحديث – القاهرة ، ١٩٨٨م، الأجزاء: ١.

٩) الاقتراح في بيان الاصطلاح، لتقي الدين أبو الفتح محمد بن علي المعروف بابن دقيق العيد ت ٧٠٢هـ، دار الكتب العلمية – بيروت.

١٠) إكمال تهذيب الكمال، مغلطاي بن قليج الحنفي، علاء الدين ت: ٧٦٢هـ، الفاروق للطباعة، الأولى، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١ م، الأجزاء: ١٢.

١١) الإلزامات والتتبع، أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني ت٣٨٥هـ، دار الكتب العلمية، لبنان، الثانية، ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥ م، الأجزاء: ١.

١٢) الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف، أبوبكر ابن المنذر النيسابوري ٣١٩هـ، دار طيبة – الرياض، الأولى – ١٤٠٥ هـ، ١٩٨٥م.

١٣) إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون، لإسماعيل بن محمد البغدادي ت ١٣٩٩هـ، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان.
١٤) البحر الزخار، أبو بكر أحمد بن عمرو المعروف بالبزار ت: ٢٩٢هـ، مكتبة العلوم والحكم – المدينة المنورة، الأولى، الأجزاء: ١٨.
١٥) بداية المجتهد ونهاية المقتصد، أبو الوليد ابن رشد القرطبي الشهير بابن رشد الحفيد ت ٥٩٥هـ، دار الحديث، ٢٠٠٤م، عدد الأجزاء: ٤.
١٦) البداية والنهاية، أبوالفداء ابن كثير القرشي الدمشقي ت٧٧٤هـ، المحقق: علي شيري، دار إحياء التراث العربي، الأولى١٩٨٨م.
١٧) بلوغ المرام من أدلة الأحكام، ابن حجر العسقلاني ت ٨٥٢ هـ، دار القبس للنشر والتوزيع، الرياض الأولى، ١٤٣٥ هـ – ٢٠١٤ م، ١.
١٨) تاريخ ابن معين – رواية الدوري، أبو زكريا يحيى بن معين ت: ٢٣٣هـ، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي – مكة المكرمة، ٤ .
١٩) تاريخ أسماء الثقات، عمر بن أحمد المعروف بـ ابن شاهين ت٣٨٥هـ، الدار السلفية – الكويت، ١٤٠٤ – ١٩٨٤.
٢٠) تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام، أبوعبدالله الذهبي ت ٧٤٨هـ، دار الغرب الإسلامي، الأولى، ٢٠٠٣ م، الأجزاء: ١٥.
٢١) تاريخ الثقات، أبو الحسن العجلى الكوفى ت ٢٦١هـ، دار الباز، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ-١٩٨٤م، عدد الأجزاء: ١.
٢٢) التاريخ الكبير، محمد بن إسماعيل البخاري، أبو عبدالله ت ٢٥٦هـ، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد – الدكن، الأجزاء: ٨.
٢٣) تاريخ بغداد وذيوله، أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي ت٤٦٣هـ، دار الكتب العلمية – بيروت، الأولى، ١٤١٧ هـ، الأجزاء: ٢٤.
٢٤) تاريخ دمشق لابن عساكر ت٥٧١هـ، ط دار الفكر، ط سنة ١٤١٥هـ، تحقيق: علي شيري – ٧٠ مجلد.

٢٥) تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي، أبو العلا محمد المباركفوري ت ١٣٥٣هـ، دار الكتب العلمية – بيروت، عدد الأجزاء: ١٠ .
٢٦) تذكرة الحفاظ، شمس الدين أبو عبد الله الذهبي ت ٧٤٨هـ، دار الكتب العلمية بيروت–لبنان، الأولى، ١٤١٩هـ– ١٩٩٨م، الأجزاء: ٤.
٢٧) تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني ت٨٥٢هـ، دار الكتاب العربي، بيروت، الأجزاء: ١.
٢٨) التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح، أبو الوليد الباجي ت ٤٧٤هـ، دار اللواء–الرياض، الأولى، ١٤٠٦– ١٩٨٦م،٣ .
٢٩) تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني، دار الرشيد – سوريا.
٣٠) التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، ابن حجر العسقلاني ت ٨٥٢هـ، دار الكتب العلمية، الأولى ١٤١٩هـ. ١٩٨٩م. ٤ .
٣١) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، أبو عمر ابن عبدالبر ت٤٦٣هـ، وزارة الأوقاف– المغرب، ١٣٨٧ هـ، ٢٤.
٣٢) تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق، شمس الدين محمد ابن عبد الهادي الحنبلي ت ٧٤٤ هـ، أضواء السلف – الرياض، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧م.
٣٣) تهذيب الآثار مسند عمر..، محمد بن جرير الطبري ت ٣١٠هـ، مطبعة المدني – القاهرة، الأجزاء: ٢.
٣٤) تهذيب التهذيب، أبو الفضل أحمد ابن حجر العسقلاني ت ٨٥٢هـ، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، الأولى، ١٣٢٦هـ، الأجزاء: ١٢.
٣٥) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، يوسف بن عبد الرحمن المزي ت ٧٤٢هـ، مؤسسة الرسالة – بيروت، الأولى، ١٩٨٠، الأجزاء: ٣٥.
٣٦) توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، محمد بن إسماعيل الصنعاني، ت١١٨٢هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م،٢.
٣٧) جامع التحصيل، صلاح الدين أبوسعيد الدمشقي العلائي ت٧٦١هـ، عالم الكتب، بيروت.

٣٨) الجامع الصحيح سنن الترمذي لمحمد بن عيسى الترمذي ت٢٧٩هـ، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الأجزاء:٥، تحقيق: أحمد شاكر.
٣٩) الجامع المسند الصحيح ... محمد بن إسماعيل البخاري ت٢٥٦هـ، دار ابن كثير، بيروت، سنة ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م، البغا، الأجزاء: ٦.
٤٠) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، أحمد بن علي الخطيب البغدادي، ت ٤٦٣هـ، مكتبة المعارف، الرياض، ١٤٠٣، الأجزاء : ٢.
٤١) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، دار إحياء التراث العربي – بيروت.
٤٢) الجوهر النقي على سنن البيهقي، علاء الدين أبو الحسن، الشهير بابن التركماني ت ٧٥٠هـ، دار الفكر.
٤٣) حلية الأولياء، أبو نعيم الأصبهاني، دار الكتب العلمية، بيروت .
٤٤) ذيل ميزان الاعتدال، زين الدين العراقي ت ٨٠٦هـ، دار الكتب العلمية – بيروت، – ١٩٩٥م، الأجزاء: ١.
٤٥) الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة، أبوعبد الله الكتاني ت ١٣٤٥هـ، دار البشائر الإسلامية، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م، الأجزاء: ١.
٤٦) سنن ابن ماجه، لمحمد بن يزيد أبوعبد الله القزويني ت٢٧٥هـ، ط دار الفكر، بيروت، عدد الأجزاء: ٢، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي.
٤٧) سنن أبي داود، لسليمان بن الأشعث أبوداود السجستاني الأزدي، ت٢٧٥هـ، ط دار الفكر، الأجزاء: ٤.
٤٨) سنن الترمذي لمحمد بن عيسى، أبوعيسى الترمذي ت٢٧٩هـ،- ط دار إحياء التراث العربي- بيروت- الأجزاء: ٥.
٤٩) السنن الكبرى، لأحمد بن الحسين البيهقي ت٤٥٨هـ، المحقق: محمد عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الثالثة، ٢٠٠٣ م.
٥٠) سؤالات الترمذي للبخاري ..، يوسف الدّخيل ت ١٤٣١هـ، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ٢.
٥١) سير أعلام النبلاء، الذهبي، مؤسسة الرسالة.

٥٢) شرح مختصر خليل للخرشي، محمد بن عبد الله الخرشي المالكي ت ١١٠١هـ، دار الفكر للطباعة – بيروت، عدد الأجزاء: ٨.
٥٣) شعب الإيمان لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي ت ٤٥٨هـ، ط دار الكتب العلمية– بيروت– سنة ١٤١٠هـ، ٨.
٥٤) الصحاح ..، أبونصر الجوهري، دار العلم للملايين، بيروت.
٥٥) صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان لمحمد بن حبان البستي، ت٣٥٤هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت، سنة ١٤١٤هـ، ١٩٩٣م، ط الثانية.
٥٦) صحيح مسلم بشرح النووي لأبي زكريا يحيى النووي ت٦٧٦هـ، دار إحياء التراث العربي، بيروت، سنة ١٣٩٢هـ، الثانية، الأجزاء: ١٨.
٥٧) العقد الثمين فى تاريخ البلد الأمين، محمد بن أحمد الحسني الفاسى ت ٨٣٢ هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى، ١٩٩٨ م، الأجزاء: ٧ .
٥٨) العلل لابن أبي حاتم، أبومحمد عبد الرحمن بن التميمي، الرازي ت ٣٢٧هـ، الأولى، ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦ م، الأجزاء: ٧ .
٥٩) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله، دار الخاني، الرياض، الثانية، ١٤٢٢ هـ – ٢٠١ م، ٣ .
٦٠) عمدة القاري بشرح صحيح البخاري للإمام محمود بن أحمد بن موسى العيني ت ٨٥٥هـ – ط المنيرية –١٣٤٨هـ.
٦١) فتح الباري شرح صحيح البخاري، لأحمد بن علي بن حجر (ت٨٥٢هـ)، دار المعرفة، بيروت.
٦٢) فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي، لشمس الدين السخاوي ٩٠٢هـ، مكتبة السنة، مصر، الأولى، ٢٠٠٣م، علي حسين، عدد الأجزاء:٤.
٦٣) فيض القدير لعبد الرؤوف المناوي، المكتبة التجارية، مصر.
٦٤) القاموس المحيط للشيخ محمد بن يعقوب الفيروز أبادي – المطبعة الحسينية المصرية.

٦٥) الكامل في ضعفاء الرجال، أبو أحمد بن عدي ت ٣٦٥هـ، الكتب العلمية – بيروت–لبنان، الأولى، ١٤١٨هـ١٩٩٧م.
٦٦) كشف الظنون لمصطفى بن عبدالله الرومي الحنفي ت ١٠٦٧هـ– ط دار الكتب العلمية – بيروت – سنة ١٤١٣ هـ / ١٩٩٢ م.
٦٧) الكفاية في علم الرواية، أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي ت ٤٦٣هـ، المكتبة العلمية، المدينة المنورة، ١.
٦٨) لسان العرب، محمد بن مكرم ، ابن منظور، ت٧١١هـ، دار صادر_ بيروت، الثالثة،١٤١٤هـ، عدد الأجزاء: ١٥.
٦٩) لسان الميزان لا بن حجر العسقلاني الشافعي ت٨٥٢هـ، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م، الثالثة، ٧.
٧٠) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد لعلي بن أبي بكر الهيثمي(ت ٨٠٧هـ)، ط دار الريان للتراث، سنة ١٤٠٧هـ، الأجزاء: ١٠.
٧١) المجموع شرح المهذب لمحيى الدين بن شرف النووي ت٦٧٦هـ، دار الفكر، بيروت،١٩٩٦م، الأولى، عدد الأجزاء:٩ .
٧٢) المختلطين للعلائي، صلاح الدين أبو سعيد ت ٧٦١هـ، مكتبة الخانجي – القاهرة، الأولى، ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م، عدد الأجزاء: ١.
٧٣) المدلسين، أحمد بن عبد الرحيم ، أبو زرعة ولي الدين، ابن العراقي ت٨٢٦هـ، دار الوفاء، الأولى ١٤١٥هـ، ١٩٩٥م، الأجزاء: ١.
٧٤) المدونة، مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني ت١٧٩هـ، دار الكتب العلمية، الأولى، ١٤١٥هـ – ١٩٩٤م، الأجزاء: ٤.
٧٥) المراسيل لابن أبي حاتم، أبو محمد الحنظلي، الرازي ت: ٣٢٧هـ، مؤسسة الرسالة– بيروت، الأولى، ١٣٩٧، الأجزاء: ١.
٧٦) المستدرك على الصحيحين لمحمد بن عبدالله الحاكم ت٤٠٥هـ، دار الكتب العلمية، بيروت،١٩٩٠م، الأولى، الأجزاء: ٤.

١- مسند أبي داود الطيالسي، أبو داود سليمان بن داود الطيالسي ت ٢٠٤هـ، دار هجر- مصر، الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م، ٤.
٢- مسند أبي يعلى، لأحمد بن علي الموصلي ت٣٠٧هـ - دار المأمون للتراث- دمشق - سنة ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م- الأولى- الأجزاء:١٣.
٣- مسند الإمام أحمد بن حنبل لأحمد بن حنبل أبوعبد الله الشيباني ت٢٤١هـ ، ط مؤسسة قرطبة، مصر، عدد الأجزاء: ٦.
٧٧) مشاهير علماء الأمصار، محمد بن حبان التميمي، ت ٣٥٤هـ، دار الوفاء للطباعة المنصورة، ١٤١١هـ - ١٩٩١م، الاجزاء : ١ .
٧٨) المعجم الأوسط لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني ت٣٦٠هـ، دار الحرمين، القاهرة، الأجزاء: ١٠، تحقيق: طارق عوض الله.
٧٩) معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس دار الفكر، ١٩٧٩م، الأجزاء: ٦.
٨٠) المعرفة والتاريخ، يعقوب بن سفيان الفسوي، أبو يوسف ت ٢٧٧هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت، الثانية، ١٤٠١ هـ- ١٩٨١ م، عدد الأجزاء:٣.
٨١) المفردات في غريب القرآن، الأصفهاند، دار القلم، بيروت.
٨٢) المؤتلف والمختلف للدارقطني، دار الغرب الإسلامي، بيروت ١٩٨٦م.
٨٣) مقدمة ابن الصلاح = دار الكتب العلمية، الأولى، ٢٠٠٢ م.
٨٤) مَنْهجُ الإمَامِ الدَّارَقطنِي في نقدِ الحديث في كِتَابِ العِلَّل، يوسف بن جودة، دار المحدثين للبحث العلمي، الأولى، ٢٠١١ م - ١٤٣٢ م.
٨٥) مواهب الجليل في شرح مختصر، خليل شمس الدين الرُّعيني المالكي ت ٩٥٤هـ، دار الفكر، الثالثة، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م، الأجزاء: ٦.
٨٦) موسوعة أقوال الدارقطني ، عالم الكتب للنشر والتوزيع - بيروت، لبنان.
٨٧) ميزان الاعتدال، شمس الدين الذهبي ت ٧٤٨هـ، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، الأولى، ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٣ م.
٨٨) نتائج الأفكار، ابن حجر العسقلاني ت٨٥٢ هـ، الناشر : دار ابن كثير.
٨٩) النكت على مقدمة ابن الصلاح، الزركشي، أضواء السلف، الرياض.

٩٠) نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار شرح منتقى الأخبار، لمحمد بن علي الشوكاني ت ١٢٥٥هـ، ط دار الجيل- بيروت، ١٩٧٣م، ٩.
٩١) هدية العارفين .. إسماعيل البغدادي، دار إحياء التراث العربي .